الحصاد

الرؤية الفائتة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٣٩ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٢٦ ابريل ٢٠٢٦

alhassad.com.eg

هل يضغط القرار علي ميزانية أكبر بنكين في مصر؟

خبراء و مصرفيون يرصدون ما وراء قرار بنكي «الأهلي المصري» و«مصر» برفع العائد علي شهادات الادخار الثلاثية

الثوابت المصرية لا تتجزأ و لا تقبل المساومة

قراءة فـي رسائل السيسي ما بين أعيـاد تحرير سيـناء و اجتماع قبرص

مصر وفنلندا تدشنان مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية في عدة قطاعات متنوعة

بيان الـحكومة أمـام البـرلمان فـي ميزان النواب والخبراء

مصر و الصين يعيدان رسم شراكتهما الاقتصادية من خلال ٣١٠٠ شركة فوق الاراضي المصرية

البنـك المركـزي المصري يُصدر ضوابط جديدة لتنظيم تمويل البنوك لعمليات الشـراء بالهامش فـي البـورصة

خبراء : حزمة أسباب ستعجل بتحسن سعر صرف الجنيه أمام الدولار

المناطق الاستثمارية .. نافذة جديدة في الخريطة الاستثمارية لمصر

ورقة بردى ٥٠ 08

بعثات طرق الأبواب تعيد الزخم الاستماري والتجاري بين القاهرة وواشنطن

القطاع الخاص يفرض نفسه علي خارطة العمران بحزمة مشروعات غير مسبوقة

الصناعة: تمديد الاعتراف الأوروبي بالمجلس الوطني للاعتماد ليشمل البصمة الكربونية

كتبت – رضوى عبدالله

أعلنت وزارة الصناعة المصرية، أن المجلس الوطني للاعتماد نجح في تمديد الاعتراف الدولي من المنظمة الأوروبية للاعتماد EA في مجال اعتماد جهات المصادقة والتحقق ليشمل البصمة الكربونية.

ونجح المجلس الوطني للاعتماد التابع لوزارة الصناعة في تمديد الاعتراف الدولي الصادر للمجلس من المنظمة الأوروبية للاعتماد EA وذلك في مجال اعتماد جهات المصادقة والتحقق ليشمل البصمة الكربونية Carbon Footprint (ISO 14067)، وقد تم تحديث بيانات المجلس على موقع المنظمة العالمية للاعتماد Global ACI بالإضافة للمنظمة الاوروبية للاعتماد.

وأكد المهندس محمد حسن، المدير التنفيذي للمجلس الوطني للاعتماد أن هذا الانجاز يأتي في إطار سعي وزارة الصناعة المستمر لتعظيم الاستفادة من الاعتراف الدولي بالمجلس وتعزيز قدراته في مجال قياس وتقليل الانبعاثات الكربونية وخاصة في مجال اعتماد جهات المصادقة والتحقق بما يسهم في تعزيز الصادرات المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبي وتحويل مصر إلى سوق لتداول شهادات الانبعاثات الكربونية.

وجديرٌ بالذكر أن المجلس الوطني للاعتماد يعمل حاليا في 13 مجال اعتماد لجهات تقييم المطابقة ليكون أكبر جهة اعتماد علي مستوى العالم ويكون الاعتراف الدولي بهذه المجالات صادرا من المنظمة العالمية للاعتماد GLOBAL ACI و3 منظمات اقليمية وهي المنظمة الإفريقية للاعتماد AFRAC والجهاز العربي للاعتماد ARAC والمنظمة الأوروبية للاعتماد EA.

وزير البترول إنتاج ١,١ مليون طن سنويا ميثانول لتلبية احتياجات الصناعات والتصدير و الاستثمار في العنصر البشري أولوية

كتبت – شيماء مرسي

أكد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، أن الثروة البشرية تمثل الكنز الحقيقي لقطاع البترول، وأن الاستثمار في العاملين وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم يعد أولوية قصوى باعتبارهم سفراء التغيير للمستقبل، مشيرًا إلى أن الشراكة مع شركة ميثانكس والجامعة الأمريكية بالقاهرة لإعداد دبلومة إدارة سلامة العمليات، التي تخرجت أول دفعاتها في فبراير الماضي، تمثل نموذجًا ناجحًا لهذا النوع من الاستثمار.

جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العامة لشركة ميثانكس لاعتماد نتائج أعمال الشركة لعام 2025، حيث أشاد الوزير بدور الشركة في تلبية احتياجات السوق المحلية من الميثانول وتصدير الفائض، موجهًا بدراسة إمكانية التوسع مستقبلا لزيادة القدرة التصديرية في ظل الطلب العالمي المتزايد على الميثانول.

ومن جانبه، استعرض محمد شندي، العضو المنتدب لشركة ميثانكس مصر، أبرز ملامح أداء الشركة، موضحًا أنها المنتج الوحيد للميثانول في مصر، وتعمل من خلال مشروع مشترك يضم شركة ميثانكس العالمية وشركات قطاع البترول «إيكم» و«إيجاس» و«جاسكو»، إلى جانب الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب»، في شراكة ممتدة منذ أكثر من 15 عامًا، أسهمت في تعظيم القيمة المضافة من الغاز، ودعم الصناعات المرتبطة بالميثانول محليًا، والمساهمة في تلبية احتياجات الأسواق العالمية، مشيرًا إلى أن ميثانكس تُعد أكبر مستثمر كندي في مصر باستثمارات تقترب من مليار دولار في مجمعها الصناعي بدمياط، بما يعكس الثقة في مناخ الاستثمار المصري والأهمية الاستراتيجية لقطاع البتروكيماويات.

جهاز الاتصالات: قفزة في استخدام الإنترنت بمصر خلال ٢٤ ساعة في ٢٠٢٦.. الترفيه يتصدر بنسبة نمو ٦٧٪

كتب – أحمد ابراهيم

أصدر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مؤشرات استخدام تطبيقات الإنترنت خلال 24 ساعة في 2026، والتي شهدت زيادة ملحوظة في استخدام تطبيقات المحتوى الترفيهي بنسبة وصلت إلى 60%، وبمقارنة المؤشرات بنفس اليوم في 2025، تبين حدوث زيادة في استخدام خدمات الإنترنت المحمول بنسبة 12% في ظل ارتفاع عدد مستخدمي خدمات الإنترنت المحمول 7.9 مليون مستخدم جديد، كما تبين حدوث زيادة في استخدام خدمات الإنترنت الثابت بنسبة 36% في ظل ارتفاع عدد مستخدمي خدمات الإنترنت الثابت مليون مستخدم جديد.

هذا وقد تباين استخدام تطبيقات الانترنت خلال يوم في 2026 مقارنة بنفس اليوم في 2025 كما يلي:

1. مقاطع فيديو ترفيهية قصيرة: وهي مقاطع فيديو موسيقية/ صوتية ترفيهية قصيرة يتم تحميلها ومشاركتها من قبل المستخدمين عبر تطبيقات (مثل كواي، لايكي..)، وبلغ عدد المستخدمين 42.6 مليون صانع فيديو قصير، وبلغ إجمالي عدد ساعات مقاطع الفيديو 14.6 مليون ساعة يوميًا، بنسبة زيادة في حجم الاستخدام تقدر بـ 60% مقارنة بنفس اليوم في 2025

2. البريد الإلكتروني: وهي خدمة إرسال أو استقبال الرسائل البريدية عبر الإنترنت (مثل جوجل إيميل، ياهو إيميل...)، وبلغ عدد المستخدمين 16 مليون مستخدم، وعدد الرسائل البريدية المرسلة 14.2 مليون رسالة إلكترونية يوميًا، بنسبة زيادة في حجم الاستخدام تقدر بـ 12% مقارنة بنفس اليوم في 2025.

3. بحث في الخرائط: وهي خدمة البحث عن الأماكن وطرق الوصول اليها عبر تطبيقات الخرائط مثل (Google Maps، Here we go، Waze)، وبلغ عدد المستخدمين 22.6 مليون مستخدم، وعدد عمليات البحث عن أماكن 46.2 مليون عملية بحث يوميًا، بنسبة زيادة في حجم الاستخدام تقدر بـ 29% مقارنة بنفس اليوم في 2025.

4. مشاهدة محتوى ترفيهي: وهي خدمة مشاهدة الأفلام والمسلسلات التلفزيونية من خلال تطبيقات ومنصات تتخصص في خدمة بث الفيديوهات عبر الإنترنت (مثل نتفلكس وشاهد، وواتش ات)، وبلغ عدد المشاهدين 52.4 مليون مشاهد.

١١ ألف شقة..

الإسكان: بدء تنفيذ المرحلة الرابعة بمشروع زهرة العاصمة في مدينة بدر

أعلنت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن بدء تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع «زهرة العاصمة» بمدينة بدر؛ من جهود استيعاب جميع العاملين المنتقلين إلى العاصمة الجديدة المتقدمين للحصول على وحدات سكنية.

وأوضحت الوزارة، في بيان ، أنها انتهت من صب الخرسانة العادية لأول عمارة سكنية، في خطوة تمثل البداية الفعلية لاستكمال مراحل التنفيذ، بما يدعم جهود الدولة في توفير السكن الملائم للعاملين بالعاصمة الجديدة.

وتتضمن المرحلة الرابعة إنشاء نحو 463 عمارة سكنية تضم أكثر من 11 ألف وحدة بمساحات متنوعة تتراوح بين 103 أمتار مربعة و123 مترا مربعا، بنظام التشطيب الكامل، مع تزويد جميع العمارات بمصاعد كهربائية.

وزير الخارجية يؤكد دعم مصر للكويت فى حماية حدودها وصون مقدراتها

جرى اتصال هاتفي بين د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج، والشيخ جراح جابر الأحمد الصباح وزير خارجية دولة الكويت الشقيقة، أمس السبت، للتشاور حول التطورات في المنطقة وتنسيق الجهود لخفض التصعيد.

تبادل الوزيران الآراء بشأن مستجدات المسار التفاوضي بين الولايات المتحدة وإيران، وأهمية عقد الجولة الثانية لتثبيت وقف إطلاق النار واستدامة التهدئة وإنهاء الحرب، لتجنيب المنطقة تداعيات خطيرة، وقد شدد الوزير عبد العاطي في هذا السياق على ضرورة مراعاة الشواغل الأمنية لدول الخليج الشقيقة.

وحرص الوزير عبد العاطي خلال الاتصال على الاطمئنان على الأوضاع في دولة الكويت الشقيقة إثر الهجوم الذي استهدف موقعين بالمراكز الحدودية البرية الشمالية أمس باستخدام طائرات مسيرة، حيث جدد وزير الخارجية إدانة مصر لهذا الاعتداء الآثم، مؤكدا تضامن مصر الكامل مع حكومة وشعب الكويت وسائر دول الخليج الشقيقة في مواجهة أية محاولات لزعزعة أمنها واستقرارها، ومشددا على دعم مصر لكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الكويتية لحماية حدودها وصون مقدراتها.

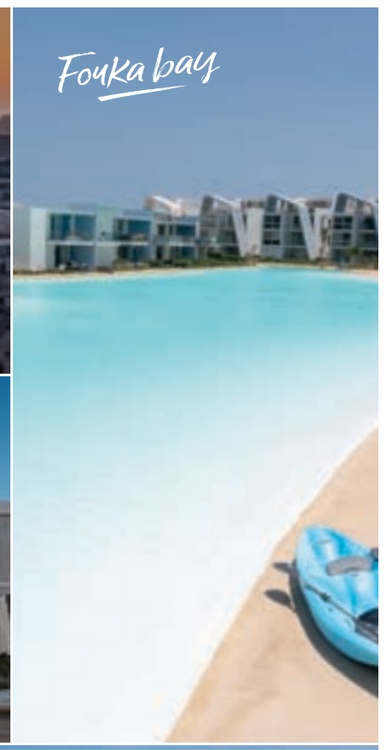

tatweer MISR
CREATING DESTINATIONS
16094

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 26 ابريل 2026 ● العدد 839

اتحاد التأمين يستضيف المؤتمر الـ٥٢ للمنظمة الإفريقية للتأمين يونيو المقبل

يستضيف اتحاد شركات التأمين المصرية المؤتمر السنوى الثانى والخمسين للمنظمة الإفريقية للتأمين (AIO) واجتماع جمعيتها العامة، خلال الفترة من 5 إلى 9 يونيو 2026، برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، بعنوان «التأمين كمُمكن للنمو الاقتصادى للجميع».

يأتى ذلك فى إطار حرص سوق التأمين وإعادة التأمين المصرى على تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية، وترسيخ مكانة مصر كدولة أفريقية رائدة فى هذا القطاع الحيوى.. ويُعد المؤتمر أحد أبرز الفعاليات السنوية فى قطاع التأمين على مستوى القارة الإفريقية، حيث تضم المنظمة الإفريقية للتأمين 421 عضوًا من 47 دولة إفريقية، إضافة إلى 16 عضوًا من خارج القارة، ما يعكس ثقلها الإقليمى والدولى.

ومن المتوقع مشاركة أكثر من 1200 شخصية من قيادات صناعة التأمين وإعادة التأمين دوليا.

قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .. خطوة جديدة لتعزيز كفاءة الأسواق

مشروع القانون يهدف إلى تعزيز صلاحيات جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومنحه أدوات إنفاذ أكثر فاعلية لتحقيق الردع العام والخاص

وافق مجلس النواب، خلال جلسته العامة الأسبوع الماضي ، برئاسة المستشار هشام بدوي، على مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، المقدم من الحكومة ، بهدف وضع إطار تشريعي متكامل لحماية المنافسة، لتعزيز كفاءة الأسواق، وترسيخ الثقة في البيئة الاستثمارية، ودعم توجه الدولة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على الشفافية وتكافؤ الفرص.

و يهدف مشروع القانون إلى تعزيز صلاحيات جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ومنحه أدوات إنفاذ أكثر فاعلية، بما يسمح بسرعة الاستجابة للانحرافات السوقية، وتحقيق الردع العام والخاص دون الاضطرار إلى اللجوء للمسار القضائي التقليدي، وإحكام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية من خلال تنظيم نظام الإخطار والفحص المسبق بما يحول دون تكريس أوضاع احتكارية قد تعوق المنافسين أو تحد من فرص التوسع في السوق.

كما يهدف مشروع القانون إلى ترسيخ مبدأ الحياد التنافسي كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، من خلال إنشاء اللجنة العليا لدعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي، بما يضمن اتساق السياسات العامة للدولة وقراراتها مع قواعد المنافسة الحرة، ويحول دون منح مزايا غير مبررة لبعض الكيانات على حساب غيرها.

ويأتي مشروع القانون في إطار تحديث البنية التشريعية المنظمة للأسواق المصرية، بما يواكب التطورات الاقتصادية الحديثة، ويعزز مناخ الاستثمار، ويرسخ قواعد المنافسة الحرة، ويواجه الممارسات الاحتكارية التي تضر بالمستهلكين والاقتصاد الوطني.

وصدر القانون لأول مرة عام 2005، وخلال نحو 21 عامًا شهد عدة تعديلات متتالية، استهدفت جميعها دعم سلطات جهاز حماية المنافسة، والتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

واستهدف مشروع القانون منح جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية استقلالية رقابية وفنية وإدارية ومالية كاملة، بما يضمن فاعلية قراراته، ويمكنه من أداء دوره بعيدًا عن أي تأثيرات، مع الحفاظ على ضمانات التقاضي

واستعرض المهندس طارق شكرى، رئيس اللجنة الاقتصادية، تقرير اللجنة بشأن مشروع القانون، قائلا: ترتكز فلسفة مشروع القانون على أحكام الدستور المصري الصادر عام 2014، لا سيما المواد (215، 216، 217)، التي أرست نظامًا متكاملا للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، باعتبارها أشخاصا اعتبارية عامة تتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري، بما يضمن حيادها ونزاهتها وفاعليتها في أداء مهامها.

وتابع، ينطلق القانون من التزام الدولة الدستوري بكفالة ممارسة النشاط الاقتصادي في إطار من الشفافية والمنافسة الحرة، بما يتسق مع نص المادة (27) من الدستور، التي توجب تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار ومنع الممارسات الاحتكارية، وصون آليات السوق من أي تشوهات قد تعوق كفاءتها.

وأضاف، تستهدف فلسفة التعديلات نقل قانون حماية المنافسة من مجرد إطار تنظيمي تقليدي إلى منظومة رقابية متكاملة تواكب أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز من قدرة الدولة على ضبط الأسواق والتدخل الفعال عند الحاجة، دون الإخلال بحرية النشاط الاقتصادي.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، إن التعديلات الجديدة لقانون حماية المنافسة، تضع مصر في ترتيب متقدم بين الدول في مواجهة المنافسة الاحتكارية لأن القانون الجديد محدث ويتواكب مع التطور كما أنه يحمى صغار رجال الأعمال وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة دون التعرض لممارسات احتكارية سواء كانت شركات محلية أو أجنبية، مشيرًا إلى أنها تعزز من كفاءة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتمنحه أدوات إنفاذ أكثر مرونة وفاعلية.

وأضاف « شكري» أن مشروع القانون يتضمن استحداث نظام للجزاءات المالية الإدارية على الأشخاص الاعتبارية، بما يتيح سرعة التعامل مع المخالفات والانحرافات السوقية، ويحقق الردع المطلوب دون الاعتماد الحصري على المسار الجنائي، الأمر الذي يسهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن التعديلات أولت اهتمامًا خاصًا بإحكام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية، من خلال تنظيم آليات الإخطار والفحص المسبق، بما يمنع نشوء أو تكريس أوضاع احتكارية قد تعوق دخول منافسين جدد أو تحد من فرص التوسع داخل السوق.

ولفت إلى أن مشروع القانون حرص على ضمان الاستقلال الحقيقي لشاغلي الوظائف الرقابية داخل الجهاز، من خلال تنظيم أوضاعهم الوظيفية وحقوقهم بشكل متكامل، بما يكفل لهم الحيدة والتجرد في أداء مهامهم، ويعزز من موثوقية وكفاءة الأداء الرقابي.

وأكد «شكري»، أن اللجنة الاقتصادية راعت خلال مناقشاتها تحقيق التوازن بين حماية المنافسة ودعم مناخ الاستثمار، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ويعزز من ثقة المستثمرين في السوق المصرية.

جدل واسع

و شهد مجلس النواب جدلًا موسعًا بين النواب وممثلي الحكومة، خلال مناقشة مواد مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المقدم من الحكومة، في إطار استكمال مناقشات المشروع قبل إقراره بشكل نهائي وسط تحذيرات شديدة اللهجة من النواب من عدم دراسة القانون وخطورته على الاستثمار.

وتناولت المناقشات عدداً من المواد المتعلقة بوضع جهاز حماية المنافسة الحالي، وضمان استمراره محتفظا بالشخصية الاعتبارية العامة، إلى جانب تنظيم أوضاع العاملين به، حيث أكد مشروع القانون نقل العاملين بممارسات العمل الرقابي إلى الوظائف الجديدة المعادلة، مع الحفاظ الكامل على أوضاعهم الوظيفية من أقدمية وأجور وبدلات ومزايا كحد أدنى.

كما شهدت الجلسة نقاشات حول نطاق تطبيق القانون، والذي يمتد ليشمل الأفعال التي تقع خارج مصر إذا ترتب عليها تقييد المنافسة داخل السوق المصري، مع استثناء المرافق العامة التي تديرها الدولة مباشرة.

وتطرق النواب إلى آليات إعادة تشكيل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وفقًا لأحكام القانون الجديد، على أن يستمر المجلس الحالي في أداء مهامه لحين إتمام إعادة التشكيل خلال مدة لا تجاوز عامًا من تاريخ نشر القانون.

ونصت المادة (3) من مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على: يجوز بقرار من مجلس الوزراء، بعد أخذ رأي مجلس الإدارة، تحديد سعر بيع منتج أساسي أو أكثر لفترة زمنية محددة، وينشر هذا القرار في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار.

ويحسب المادة الثالثة، لا يعد نشاطًا ضارًا بالمنافسة أي اتفاق تبرمه الحكومة بقصد تطبيق الأسعار المحددة وفقًا للفقرة الأولى من هذه المادة.

وخلال المناقشات ، طالب النائب محمد عطية الفيومي، عضو مجلس النواب، بتعديل المادة، وإلغاء التسعير الجبري ، وأشار إلى أنه تطبيقه قد يؤدي إلى اختفاء بعض السلع من الأسواق وخلق اضطراب في آليات العرض والطلب، مستشهدًا بتجارب سابقة في بعض السلع الاستراتيجية.

وأكد عضو مجلس النواب، أن الحكومة لديها آليات أخرى لضبط الأسواق، بعيدا عن التسعير الجبري.

وفي السياق ذاته، نص المشروع على إلزام رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القانون، مع استمرار العمل باللوائح القائمة مؤقتًا لحين صدور اللائحة الجديدة، بشرط عدم تعارضها مع أحكام القانون.

من جانبها ، أكدت النائبة جيلان أحمد، عضو مجلس النواب، أن قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية يُعد من أهم التشريعات الاقتصادية التي تستهدف ضبط أداء الأسواق وتعزيز بيئة المنافسة العادلة، بما يضمن حماية حقوق المستهلك ومنع أي ممارسات احتكارية قد تؤثر على استقرار الأسعار أو تُخل بالتوازن الاقتصادي العام.

أحمد ابراهيم

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

بيزنس الميم

في مشهد من فيلم «فتاة الاستعراض» إنتاج عام ١٩٦٩، لأيقونة السينما المصرية سعاد حسني والفتى الشقي حسن يوسف، الذي يجسد فيه دور الشاب الأرستقراطي الغني، الذي أحب البطلة، وقرر أن يلفت انتباهها بالمال تارة، وبخفة الدم تارة أخرى.

ولأنه لا يملك موهبة خفة الظل وسرعة البديهة، فقرر أن يشتري نكتة من الأستاذ ظريف، المتخصص في بيع النكت في هذا الوقت.

لتظهر واحدة من أقدم صور بيزنس «الميم» أو صناعة الفكاهة، والتي تتداول النكتة كسلعة تُباع وتُشترى لمن يدفع الثمن.

ما فعله الفنان حسن يوسف في أواخر الستينيات، يفعله الآن صناع «الميم» على منصات السوشيال ميديا، وأشهرها منصة إنستجرام وتيك توك ويوتيوب، عن طريق استخدام صناعة الإفيه أو النكتة وتداولها كعملة وأصل رقمي من أجل التريند وجذب الانتباه السريع والريح.

بيزنس الميم Memes Economy أصبح وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، تتحرك داخل سوق صناعة المحتوى لتحقيق أسرع وأقوى معادلة تأثير جماهيري. تُستخدم كأداة ترويجية منخفضة التكلفة عالية التأثير، لصياغة الذوق العام وتناول القضايا اليومية، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، بلغة ساخرة يفهمها جيل Z ويتقن خوارزمياتها جيل ألفا جيدًا، فضلًا عن كونها محفزًا لقرارات شراء الجمهور، وتقييم العلامات التجارية، وإعادة تشكيل القوى الاحتكارية المتحكمة في السوق.

فاليوم اليوم لغة اجتماعية مختصرة، تضحك الجمهور، ثم تقنعه، ثم تعيد تشكيل وعيه واحتياجاته دون أن يشعر. وتشير المؤشرات إلى أن اقتصاد صناعة المحتوى يتجاوز ٢٥٠ – ٣٠٠ مليار دولار عالميًا، وفقًا لتقرير جولدمان ساكس Goldman Sachs الذي نشر في ٢٠٢٣، وأن من ١٠ - ٢٠٪ من اقتصاد صناعة المحتوى يعتمد على ثقافة «الميم» أو السخرية والفكاهة. كما أكد تقرير ماكينزي آند كومباني McKinsey & Company أن عدد صناع المحتوى وصل إلى ٢٠٠ مليون شخص عبر المنصات المختلفة.

والمؤكد أن صناعة محتوى «الميم» أصبحت مربحة، فهناك صفحات كاملة تُبنى على السخرية بملايين المتابعين، وإعلانات لشركات وعلامات تجارية تُبث من أشهرها: إيجيبتشين ميم Egyptian Memes، فضلًا عن ظهور العديد من المؤثرين وصناع المحتوى الذين تخصصوا في هذه الصناعة مثل: البلاتفورم، وأحمد أمين، ومحمد حلمي.

الميم اليوم يُعتبر أصلًا قابلًا للتداول داخل عوالم الميتافيرس وNFT، كما يمكن امتلاك نسخة أصلية منه، خاصة بعد تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مذهل، لتتحول الميم إلى أصل بملكية رقمية.

أكبر صفقة تمت للميم أو الفكاهة في تاريخ السوشيال ميديا كانت لـ Disaster Girl، صاحبة صورة Zoe Roth، التي كانت تبتسم أمام منزلها وهو يحترق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعيد بيع هذه الصورة في عام ٢٠٢١ بحوالي ٥٠٠,٠٠٠ دولار.

لحظة عفوية من طفلة تحولت إلى أصل رقمي يُباع بمئات الآلاف من الدولارات على منصات السوشيال ميديا.

كذلك العلامة التجارية Doge، التي أسست عملة رقمية باسم Dogecoin، وصلت قيمتها السوقية إلى مليارات الدولارات، وأيضًا علامة Grumpy Cat التجارية، والمتخصصة في إنتاج الأفلام وحقوق النشر والبث.

بالتأكيد نحن أمام تحول واضح في مستقبل اقتصاد صناعة المحتوى بمختلف فروعه، من محتوى سريع إلى أصل رقمي قابل للتداول، وبالأخص صناعة «الميم» من تقنية الضحك اللحظي إلى قيمة مالية قابلة للقياس من حيث الانتشار وحجم التفاعلات وقرارات الشراء.

لهذا علينا أن ندرك جيدًا: من يصنع الميم؟! ومن يملك حقوق بثه؟!

إطلاق قصر ثقافة رقمى لإتاحة المحتوى الثقافى الإلكترونى عبر منصة رقمية

ناقش المهندس رأفت هندى، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتورة جيهان زكى، وزيرة الثقافة، الشراكة الاستراتيجية بين وزارتى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والثقافة، حيث تم استعراض طفرة نوعية فى منظومة الخدمات الثقافية الرقمية بمصر لعام ٢٠٢٦.

وقد تمت مناقشة أبرز ما تم فيما يتعلق بتحويل المحتوى الثقافى إلى الرقمى وتوظيف الذكاء الاصطناعى لخدمة الهوية المصرية.

وفيما يتعلق بالمنصات والمكتبات الرقمية حيث تمثل هذه المشروعات الركيزة الأساسية لإتاحة المحتوى الثقافى رقميا، وتجاوز عوائق الزمان والمكان وتم الاتفاق على إطلاق تطبيق «كتاب» الذى يُعد مكتبة رقمية ضخمة تضم حاليا تضم أكثر من ٤ آلاف عنوان تشمل الأدب، التاريخ، والسير الذاتية.

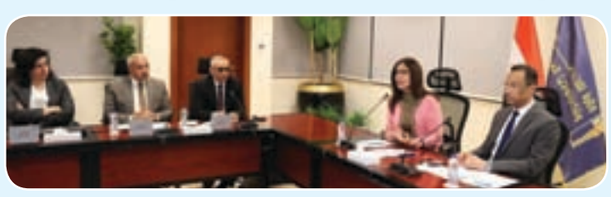

ومن المقرر إطلاق المرحلة الثانية من التطبيق والتى تهدف لزيادة الإصدارات وتطوير تجربة القراءة الرقمية مع حماية حقوق الملكية الفكرية.

كما تمت مناقشة منصة «قصر الثقافة الرقمي» التى توفر فضاء تفاعليا ذكيا يهدف لأن يكون حاضنة رقمية للمبدعين فى المحافظات.

وتتيح المنصة للفنانين عرض أعمالهم إلكترونياً، مما يضمن وصول الفن إلى الجمهور خارج الأطر الجغرافية التقليدية لقصور الثقافة الورقية.

كما ناقش الاجتماع استخدامات الذكاء الاصطناعى فى خدمة المحتوى الثقافي، حيث كشف الاجتماع عن أدوات تقنية متطورة يقودها «مركز الابتكار التطبيقي» لتعزيز المحتوى العربى والمصرى: الترجمة الآلية والكتب الصوتية: تطوير أنظمة ترجمة آلية متخصصة فى العلوم الإنسانية، تتيح ترجمة الكتب بسرعة فائقة مع لمسة بشرية للتعديل، بالإضافة إلى تحويل الكتب الورقية إلى كتب صوتية لزيادة معدلات النفاذ للمحتوى، نموذج «كرنك» اللغوى: أول نموذج لغوى مصرى ضخم لبناء تطبيقات ذكاء اصطناعى توليدى تفهم وتتحدث باللهوية الثقافية المصرية.

كما تمت مناقشة تطبيق المعلم الذكى «سيا» الذى يدعم طلاب الثانوى فى اللغة العربية والتاريخ باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى التوليدى، ليكون مرجعاً ثقافياً وتعليمياً ذكيا، إلى جانب تطبيق «لغات» الذى يوفر خدمة رقمية.

٤ وزراء يبحثون تأمين احتياجات مصر من المواد البترولية

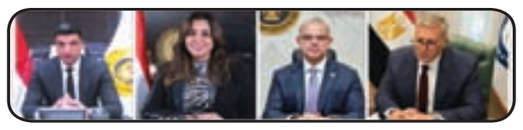

عقد مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول اجتماعا عبر الفيديوكونفرانس، برئاسة المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، وبمشاركة الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، والدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار، والمهندس خالد هاشم وزير الصناعة، إلى جانب ياسر صبحي، نائب وزير المالية للسياسات المالية، ممثلا عن وزير المالية الدكتور أحمد كجوك.

وخلال الاجتماع، أكد المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية أن الهيئة المصرية العامة للبترول تضطلع بدور محوري وبالغ الأهمية في ظل تحديات عالمية معقدة، حيث تواصل جهودها لتأمين احتياجات السوق المحلي وقطاعات الدولة والمواطنين من المنتجات البترولية، مع الالتزام بالوفاء بكافة التزاماتها المالية، بما يعزز الثقة مع مختلف الشركاء.

وأشار الوزير إلى استمرار العمل على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاج من الحقول القائمة، وتحقيق اكتشافات جديدة تدعم القدرات الإنتاجية.

كما أكد على التوجه نحو تطبيق نماذج تعاقدية حديثة تدعم استخدام تقنيات الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي، بما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في إنتاج البترول الخام، في إطار الخطة الخمسية لقطاع البترول.

وشهد الاجتماع استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، حيث استعرض المهندس صلاح عبد الكريم، الرئيس التنفيذي للهيئة، والمحاسبة أمل طنطاوي، نائبة الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاقتصادية.

لحين استيفاء موافقات الجهات المعنية بالترخيص..

منال عوض : منح «تصريح مؤقت» لأصحاب المحال والأنشطة التجارية خلال أسبوع لمزاولة النشاط

ترأست الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، الخميس الماضي ، اجتماع اللجنة العليا لتراخيص المحال العامة، بحضور ممثلي وزارات الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإسكان والتخطيط والعمل وهيئة سلامة الغذاء والجهات المعنية وبحضور عدد من قيادات الوزارة، لمتابعة الموقف التنفيذي لمنظومة تراخيص المحال العامة على مستوى جميع المحافظات، واستعراض جهود تبسيط إجراءات التراخيص بالتعاون بين جميع الوزارات والجهات المعنية.

واستعرضت اللجنة العليا آخر المستجدات الخاصة بإطلاق خدمة إصدار تراخيص المحال العامة على منصة مصر الرقمية وتسهيل وتبسيط الخطوات المطلوبة من المواطنين وإتاحة التقديم من أصحاب المحال على المنصة والدفع الإلكتروني في إطار جهود الدولة لتيسير وتبسيط إجراءات إصدار تراخيص المحال العامة والتجارية والأنشطة المختلفة، تنفيذا لتوجيهات رئيس الوزراء برقمنة وحوكمة إجراءات استخراج التراخيص وتوحيدها وتبسيطها بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بقانون المحال العامة.

ووجهت وزيرة التنمية المحلية والبيئة بضرورة سرعة الانتهاء من التنسيقات الجارية بين الوزارات والجهات المعنية لإطلاق تلك الخدمة خلال الفترة القليلة القادمة.

سَفلز مصر تكشف تأثير التطورات الإقليمية على السوق العقاري المصري

أكدت شركة سَفلز مصر، أن السوق العقاري المصري يُواصل الحفاظ على استقراره رغم التطورات الإقليمية الراهنة، حيث لا يزال يعمل بوتيرة طبيعية إلى حد كبير، كما يواصل المطورون تنفيذ مشروعاتهم المخططة، فيما تحافظ مستويات الطلب على استقرارها.

وأوضحت سَفلز أن التحديات الحالية تُشبه إلى حدّ كبير تلك التي واجهها السوق خلال فترات الاضطرابات الإقليمية السابقة، إذ يرتبط تأثيرها الاقتصادي على مصر بشكل أساسي بعوامل خارجية، وليس إلى تأثر مباشر بالأحداث. وتعد تكاليف الطاقة من أبرز التحديات في المرحلة الحالية، لما لها من تأثير في ارتفاع التكاليف عبر مختلف مكونات السوق.

وأشارت، إلى أنه على الرغم من هذه الضغوط، أفادت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقرير حديث بأن النظام المالي في مصر يدخل هذه المرحلة من موقع أكثر استقرارًا، مدعومًا بأسس قوية للقطاع المصرفي، تشمل كفاية رأس المال، ومستويات الربحية، ووفرة احتياطيات السيولة بالنقد الأجنبي.

وفي هذا السياق، قال كاتسبي لانجر-باجيت، رئيس شركة سَفلز مصر: «من منظور القطاع العقاري، يواجه السوق ضغوطا قصيرة الأجل على التكاليف، حيث ترتبط أساسا بتحركات سعر الصرف، وارتفاع مدخلات الطاقة، إلى جانب اضطرابات سلاسل الإمداد. وحتى الآن، لا نرى أي مؤشرات على حدوث إعادة تسعير واسعة النطاق للأصول العقارية".

وأوضح، إن المطورين يحافظون على انضباطهم التسعيري، مع الاستمرار في إعطاء الأولوية لنشاط المبيعات وتسليم المشروعات، كما أن العديد منهم أخذ بالفعل في الاعتبار مستويات مرتفعة لسعر الصرف خلال تقلبات عام ٢٠٢٤، ما أتاح لهم استيعاب جزء من الزيادات الحالية في التكاليف".

وأضافت سَفلز أيضا أن خطط تطوير المشروعات لا تَزال نشطة، مع استمرار إطلاق مشروعات جديدة عبر مختلف القطاعات، بما يعكس التزام المطورين بتنفيذ استراتيجياتهم التوسعية دون مؤشرات على تباطؤ وتيرة السوق.

وأكدت سَفلز أن مقومات الطلب لا تزال قوية، إذ يزَال القطاع العقاري يُنظر إليه على أنه وسيلة للتحوط ضد التضخم، إذ يتجه المشترون إلى العقارات للحفاظ على القيمة. ويعكس نشاط المشترين هذا التوجه، حيث لا تزال مستويات الاستفسارات قوية، مدعومة جزئيًا بالاستقرار النسبي الذي شهده الجنيه المصري قبل اندلاع الصراع، في وقت يواصل فيه المشترون توجيه رؤوس أموالهم نحو الأصول الحقيقية. كما يواصل النمو السكاني في مصر والتوسع العمراني المستمر دعم الطلب على المشروعات السكنية ومتعددة الاستخدامات.

ونوهت سَفلز أن المطورين يتبنون نهجًا متزنًا وثابتا في تعاملهم مع التحديات الراهنة، دون ظهور أي مؤشرات على القلق أو اتخاذ تغييرات مفاجئة في استراتيجياتهم. ولا يزال التركيز منصبًا على الحفاظ على وتيرة المبيعات، وإدارة التكاليف بكفاءة، وضمان استمرار تنفيذ المشروعات وفق الجداول الزمنية والخطط الموضوعة، مع تبنّي نهج حذر في استراتيجيات التسعير دون اللجوء إلى تعديلات كبيرة.

قرار وزاري لتنظيم زراعة الأرز في مصر خلال ٢٠٢٦

أصدر الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٦، متضمنا الإطار التنظيمي لزراعة الأرز في مختلف محافظات الجمهورية خلال الموسم الصيفي الحالي، في خطوة تستهدف تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد المائية.

نص القرار على ترخيص زراعة الأرز في ٩ محافظات بإجمالي مساحة تبلغ ٧٢٤ ألفا و٢٠٠ فدان، موزعة بواقع ١٨٩,٨ ألف فدان في كفر الشيخ، و١٨٢,٥٥ ألف فدان في الدقهلية، و١٢٧,٨٥ ألف فدان في الشرقية، و١٠٦,٦٥ ألف فدان في البحيرة، و٤٠,٦ ألف فدان في الغربية، و٤٢ ألف فدان في دمياط، و٣٠ ألف فدان في بورسعيد، و٢,٧٥ ألف فدان في الإسماعيلية، و٢ ألف فدان في الإسكندرية.

وأتاح القرار تخصيص مساحات استثنائية لدعم زراعة الأصناف الحديثة، حيث تقرر إضافة ٢٠٠ ألف فدان لزراعة سلالات الأرز الموفرة للمياه (الأرز الجاف)، إلى جانب ١٥٠ ألف فدان تُزرع باستخدام مياه ذات ملوحة مرتفعة نسبيا في المناطق المتأثرة بمشكلات التربة أو الصرف.

حدد القرار مواعيد تشغيل شبكة الري لمشاتل الأرز، بحيث تبدأ المناوبات في كفر الشيخ والدقهلية من ١٥ أبريل وحتى ١٥ أغسطس ٢٠٢٦.

بدوي يستعرض أمام الحكومة تأمين الوقود وسداد مستحقات الشركاء وخطة طروحات شركات البترول

عقد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ، اجتماعًا بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، بحضور أحمد كجوك وزير المالية، والمهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية؛ لمتابعة عدد من ملفات العمل المشترك بين الوزارتين.

وقال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، في بيان ، إن الاجتماع شهد استعراض الجهود المستمرة التي تقوم بها وزارتا المالية والبترول في سبيل تأمين مخزون استراتيجي كاف ومطمئن من المنتجات البترولية، من خلال توفير الاعتمادات المالية لتأمين احتياجات السوق من هذه المنتجات واستقرارها، والحفاظ على رصيد آمن منها بما يضمن استدامة تلبية احتياجات المواطنين والقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

وأوضح وزير المالية أن الوزارة حريصة كل الحرص على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتوفير السيولة اللازمة لقطاع الطاقة، بالتنسيق مع الجهاز المصرفي، مؤكدًا أن وزارة المالية تعمل على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي، ومساندة القطاعات المختلفة.

وفي سياق متصل، أفاد المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء بأن الاجتماع تناول الموقف الراهن للمخزونات المتوافرة من مُختلف المنتجات البترولية، فضلًا عن جهود وزارة البترول والثروة المعدنية لزيادة الإنتاج المحلي وتعزيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

وأشار وزير البترول في هذا الشأن إلى الجهود المبذولة في عدد من المشروعات وخطط زيادة الإنتاج، لافتًا إلى التشغيل التجريبي للتوسعات الجديدة بمجمع جاسكو بالصحراء الغربية لإنتاج مشتقات الغاز عالية القيمة، ومشيرًا إلى توجيهه أمس خلال أعمال الجمعية العامة لشركة شركة الحفر المصرية EDC، بالعمل على عقد شراكات استراتيجية مع مؤسسات وشركات الحفر إقليميًا وعالميًا، بما يسهم في تعظيم قدرات الشركة ودعم مستهدفات الخطة الخمسية لزيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز الطبيعي.

ولفت المستشار محمد الحمصاني أيضًا إلى أن الاجتماع تابع خطة سداد مستحقات الشركاء الأجانب، والتي من المقرر الانتهاء من سدادها بالكامل بحلول ٣٠ يونيو المقبل.

شيماء مرسي

الحكومة تؤجل تنفيذ ٢٠ طريقًا ضمن خطة ترشيد استهلاك الوقود

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، لمتابعة موقف ترشيد استهلاك المواد البترولية في عدد من المشروعات الحكومية الجاري تنفيذها، وذلك بحضور الفريق مهندس كامل الوزير، وزير النقل، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، والمهندسة رانده المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وأكد رئيس الوزراء أن الهدف من اللقاء متابعة موقف المشروعات التي تقرر إرجاء تنفيذها، أو إبطاؤها، وذلك في إطار خطة الترشيد المعلن عنها؛ لتوفير المواد البترولية وضمان الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة.

وأوضح وزير النقل، أن هناك قائمة تضم ٢٠ طريقًا سيتم إرجاء تنفيذها في ضوء خطة الترشيد، مشيرًا إلى أن هناك معايير استند إليها اختيار الطرق التي سيتم إرجاؤها، في حين ستستكمل المشروعات التي قاربت على الانتهاء، وكذا المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية.

وأفادت المهندسة رانده المنشاوي، بأن وزارة الإسكان ملتزمة بقائمة المشروعات التي أعلن عن إرجائها؛ وذلك في إطار خطة الترشيد الهادفة إلى تخفيض الفاتورة الاستيرادية، في ظل الأزمة العالمية الحالية.

وأكد وزير البترول أن الوزارة تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية من المواد البترولية، سواء للمشروعات الإنتاجية أو لاستهلاكات المواطنين، لافتا إلى أن الحكومة اتخذت حزمة من إجراءات ترشيد الاستهلاك لمواجهة التداعيات الناتجة عن التوترات الإقليمية، حيث تجرى المتابعة الدقيقة لتنفيذ هذه الإجراءات بما يسهم في تقليص الاعتماد على الاستيراد وتخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة.

في سياق متصل استعرض رئيس مجلس الوزراء، الجهود المستمرة التي تقوم بها وزارتا المالية والبترول في سبيل تأمين مخزون استراتيجي كاف ومطمئن من المنتجات البترولية.

فتح باب التسجيل في الدفعة الثانية لمبادرة الرواد الرقميون Digilians

أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الأكاديمية العسكرية المصرية عن فتح باب التسجيل في الدفعة الثانية للمبادرة الرئاسية «الرواد الرقميون»، التي تهدف إلى توفير تدريب متخصص للشباب من سن ١٨ إلى ٣٢ عامًا من مختلف التخصصات الأكاديمية والعملية ومن كافة محافظات الجمهورية في عدد من التخصصات التكنولوجية الأكثر طلبا في سوق العمل المحلي والعالمي، وفي مقدمتها: الذكاء الاصطناعي، والبرمجة، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، والفنون الرقمية وذلك من خلال مجموعة من البرامج الأكاديمية والمهنية التي تتيح الحصول على دبلومات أو ماجستير مهني بالشراكة مع كبرى الشركات التكنولوجية المحلية والعالمية وكذلك الشركات المتخصصة في تنمية المهارات الشخصية واللغوية والجامعات المرموقة. وتوفر المبادرة ثلاثة برامج أكاديمية ومهنية ويختار المتدرب من بينها عند التسجيل؛ وتشمل برنامج الدبلوم المكثف (٤ أشهر)، وبرنامج الدبلوم المتخصص (٩ أشهر)، وبرنامج الماجستير المهني (١٢ شهر).

ويتم تنفيذ برنامج الماجستير المهني بالشراكة مع كبرى الجامعات العالمية وهي جامعة كوينز بكندا والتي تشغل المركز ١٩١ عالميا، وجامعة سانز ماليزيا، بماليزيا والتي تشغل المركز ١٣٤ عالميا، حيث يجمع برنامج الماجستير المهني بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي في تخصصات تقنية متقدمة. ويحصل الدارسون على شهادات معتمدة دوليًا. كما يتم تنفيذ برنامج الدبلوم المتخصص بالشراكة مع المعهد القومي للاتصالات التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والكلية الفنية العسكرية. ويتميز البرنامج بنظام تعلم مرن يجمع بين التعلم المباشر والتدريب الإلكتروني، مما يتيح للمشاركين تطوير مهاراتهم وفقًا لظروفهم مع الحصول على شهادات رسمية تعزز من قدراتهم التنافسية في سوق العمل.

ميناء دمياط محور لوجستى إقليمى لربط أوروبا بمصر والخليج عبر خط «الرورو»

قالت وزارة النقل، إن ميناء دمياط استقبل ٥ رحلات عدد ٦٠ تريلا تحمل بضائع متنوعة تشمل مواد غذائية ومواد طلاء ومستلزمات إنتاج بإجمالي وزن حوالي ١١٢٢ طن متجهة من ميناء دمياط بالنقل البري إلى ميناء سفاجا ومنه إلى دول الخليج، ضمن المرحلة الثانية من خط الرورو الرابط بين ميناءي دمياط وتريستا الإيطالي.

وأضافت الوزارة، في بيان أن المرحلة الثانية للمشروع جاءت عقب النجاح الكبير الذي تم في المرحلة الأولى، بهدف تعظيم العائد من هذا المشروع، حيث نجحت في تطوير استخدامات الخط ليتجاوز كونه خطًا ثنائيا بين مصر وأوروبا، إلى كونه محورا رئيسيا ضمن ممر لوجستي عالمي متكامل، وذلك من خلال تدشين خدمة جديدة للترانزيت غير المباشر إلى دول الخليج، وكانت بداية الرحلات لهذه الخدمة في العشرين من شهر مارس الماضي.

وتابعت أن ميناء دمياط يستقبل عبر هذا الخط الملاحي شحنات قادمة من أوروبا، تمهيدا لإعادة توجيهها عبر ميناء سفاجا، ومنها إلى أسواق دول الخليج، في نموذج متكامل للربط بين البحرين المتوسط والأحمر، مستفيدا من التيسيرات المقررة، وعلى رأسها إعفاء شحنات الترانزيت غير المباشر من التسجيل المسبق بمنظومة ACI، بما يسهم في تسري

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 26 ابريل 2026 • العدد 839

توجيهات حكومية بالإسراع في تنفيذ مشروع إنشاء مركز عالمي لتخزين وتوريد وتجارة الحبوب والزيوت في مصر

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مستجدات مشروع إنشاء مركز عالمي لتخزين وتوريد وتجارة الحبوب والزيوت في مصر، وذلك خلال اجتماع موسع بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين.

وأكد رئيس الوزراء في مستهل الاجتماع أن هناك مشاورات جارية مع عدد من الدول لإقامة مراكز لوجيستية للحبوب والزيوت داخل مصر، مشيرًا إلى أن هذا الملف حظي بمناقشات على مستوى القيادة السياسية مع تلك الدول، في إطار تعزيز التعاون وتحقيق الأمن الغذائي.. وأوضح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، أن الاجتماع شدد على أهمية المشروع كأحد مجالات التعاون الاستراتيجية بين مصر وشركائها، حيث تم الاتفاق على إعداد الدراسات الفنية من الجانبين، إلى جانب التفاوض بشأن آليات التخزين.

وأشار إلى التأكيد على ضرورة الإسراع في الانتهاء من الدراسات الخاصة بالمشروع، ووضع جدول زمني واضح للتنفيذ، مع تحديد جهة أو وزارة تتولى إدارة هذا الملف.

مصر و الصين يعيدان رسم شراكتهما الاقتصادية من خلال ٣١٠٠ شركة فوق الاراضي المصرية

قيادي بالجمعية : حجم التبادل التجاري بلغ ١٨ مليار دولار

وهناك خطط لتعزيز الصادرات المصرية إلى الصين

تشهد العلاقات الإقتصادية بين مصر والصين تطورا استراتيجيا متسارعا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو مليار دولار في 2024، مع وجود أكثر من 3000 شركة صينية تعمل في مصر، خاصة في منطقة قناة السويس ، و تركز الشراكة على توطين الصناعة، الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، وتسعى لتعزيز الصادرات المصرية للصين.

و استحوذت الصين على 22.5% من واردات مصر خلال 10 أشهر من عام 2025 ، فيما يعمل الجانبان على زيادة الاستثمارات في مجالات الطاقة النظيفة، الصناعات الكيماوية، وتصنيع المعدات.

وتعتبر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مركزا رئيسيا للاستثمارات الصينية، خاصة في مشروعات الصودا الكاوية والمنتجات البحرية ، فيما يسعى التعاون الاقتصادي والاستثماري بين مصر والصين، وفتح آفاق جديدة للشراكة في عدد من القطاعات الحيوية.

وتمثل مبادرة الحزام والطريق إطاراً هاماً لتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والتعاون الصناعي ، فيما تدرس الصين إعفاء بعض الصادرات المصرية من الرسوم الجمركية، مع مساع لزيادة السائحين الصينيين إلى مليون سائح سنويا عبر خطوط طيران مباشرة.

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين زخما متزايدا خلال الفترة الأخيرة، في ظل اهتمام متبادل بتوسيع الاستثمارات وتعميق التعاون في عدد من القطاعات الحيوية، خاصة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تضم مشروعات صناعية كبرى.

وأكد أحمد منير عز الدين، رئيس لجنة تنمية العلاقات المصرية الصينية بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن حجم التبادل التجاري يبلغ 18 مليار دولار خلال العام الجاري، مدفوعا بتوسع حركة التجارة وزيادة الاستثمارات الصينية في السوق المصرية.

كما أشار إلى وجود خطط لتعزيز الصادرات المصرية إلى الصين، خاصة في ظل الاتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي وقعتها البلدين في عام 2024، إضافة إلى الخطط لمنح بعض المنتجات المصرية مزايا تنافسية، من بينها العاملة الجمركية الصفرية بحلول مايو المقبل.

وعلى الرغم من التوترات التي يشهدها الشرق الأوسط، فإن الصين تعد الشريك التجاري الأكبر لمصر، إذ قال عز الدين إن مصر تعد بيئة استثمارية جاذبة للصين، لا سيما مع تسهيل الإجراءات المحفزة وجهود الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر على مواصلة جهودها لتسهيل الإجراءات الاستثمارية وتبسيط الخدمات المقدمة للمستثمرين، من خلال تقليل التعقيدات الإدارية وتسريع خطوات التأسيس والتراخيص، بما يعزز مناخ الأعمال.

وأضاف أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تعد واحدة من أهم المحفزات الاستثمارية في مصر، لما تتمتع به من موقع استراتيجي على الممر الملاحي العالمي لقناة السويس، وما توفره من حوافز استثمارية وتسهيلات جمركية وإدارية. كما تضم بنية تحتية متطورة ومناطق صناعية ولوجستية متكاملة، ما يجعلها مركزًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاعات الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية.

وأكد أن منطقة تيدا الصينية السويس، الواقعة في العين السخنة ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تعد أبرز نموذج للتعاون الاقتصادي بين مصر والصين، إذ تمثل أول وأكبر منطقة صناعية صينية متكاملة في إفريقيا.

وتضم المنطقة عشرات الشركات العاملة في قطاعات متنوعة تشمل الصناعات الهندسية ومواد البناء والطاقة المتجددة والبتروكيماويات ، كما تندرج المنطقة ضمن مشروعات مبادرة الحزام والطريق، وتسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز التنمية الصناعية وزيادة الصادرات. وأسهمت الشركات الصينية في تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية المرتبطة بالموانئ والخدمات اللوجستية، إلى جانب المشاركة في تطوير مناطق صناعية جديدة.

و أكد عز الدين أن الشركات الصينية تؤدي دورا بارزا في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في مصر، بما يشمل تطوير الموانئ، وشبكات النقل، ومشروعات الطاقة المتجددة، إلى جانب مساهمتها في مشروعات كبرى داخل العاصمة الإدارية الجديدة، ما يعكس تنامي دورها بوصفها شريكا رئيسيًا في جهود التنمية.

ولفت إلى توقيع شركتين صينيتين اتفاقية بقيمة 1.24 مليار دولار مع مصر لبناء شبكة للقطار الكهربائي السريع حول القاهرة، ما يعزز الشراكة بين البلدين.

وأوضح أن مجالات التكنولوجيا والرقمنة وحاضنات الأعمال تبرز كأحد أهم محاور التعاون المستقبلي، مع توقعات بتوسيع الشراكات بين رواد الأعمال المصريين والصينيين، خاصة في مجالات الابتكار والصناعات التكنولوجية، مسلطا الضوء على أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية بوصفها أحد الأدوات الحديثة لدعم الابتكار وريادة الأعمال، خاصة في ظل التقدم الصيني الكبير في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والرقمنة والصناعات المتقدمة.

وأكد أن هذه الحاضنات يمكن أن تفتح المجال أمام شراكات مباشرة بين رواد الأعمال المصريين والصينيين، بما يسهم في نقل المعرفة مستفيدة من الخبرات الصينية في مجالات البحث العلمي والتطبيقات الصناعية الحديثة، مشيرًا إلى وجود جامعة صينية في مصر تضم 10 آلاف طالب، ما يتيح تبادل المعرفة والخبرات.

وحول منتدى الاستثمار المصري الصيني المقرر انعقاده في سبتمبر المقبل، أكد منير أنه يجري العمل سيشهد مشاركة واسعة من الشركات الصينية الكبرى، داعيًا رجال الأعمال لبحث فرص الاستثمار وتعزيز التعاون في قطاعات تشمل الطاقة النظيفة، والصناعات المائية، والتصنيع المتقدم.

وعلى صعيد السياحة، أفاد بأنه يجري العمل على زيادة أعداد السائحين الصينيين إلى مصر، ليصلوا إلى مليون سائح سنويًا في ظل تشغيل نحو 5 خطوط طيران مباشرة بين البلدين، مع التركيز على الترويج للسياحة الثقافية، خاصة مع افتتاح مشروعات كبرى مثل المتحف المصري الكبير، ما يعزز من فرص جذب مزيد من الزوار خلال الفترة المقبلة.

تعزيز التعاون

وكانت جمعية رجال الأعمال المصريين، استضافت الأسبوع الماضي ، وفدًا صينيًا رفيع المستوى من مقاطعة شاندونج، برئاسة وانغ داوتشن، أمين لجنة العمل الحزبي لمنطقة بيهاي للتنمية الاقتصادية بمدينة بينتشو، لبحث فرص تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين مصر والصين، وفتح آفاق جديدة للشراكة في عدد من القطاعات الحيوية.

وتناولت المباحثات فرص التعاون في الصناعات الكيماوية والمنتجات المائية، إلى جانب استعراض أنشطة منطقة بيهاي الاقتصادية، التي تشمل إنتاج الملح، وصناعة الكيماويات البحرية، والبحث والتطوير، والآلات، والخدمات اللوجيستية، والموانئ، والسياحة، والتعليم، والتكنولوجيا الحيوية.

وخلال اللقاء أكد أحمد عز الدين، رئيس لجنة تنمية العلاقات مع الصين بالجمعية، أن لجنة تنمية العلاقات مع الصين تمثل منصة رئيسية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل المعرفي بين البلدين، مشيرًا إلى التطور المتسارع في العلاقات المصرية–الصينية، المدعوم برغبة مشتركة لتوسيع الشراكة على مختلف المستويات.

وأوضح أن عدد الشركات الصينية العاملة في مصر بلغ نحو 3100 شركة حتى فبراير 2026، في ظل حوافز استثمارية وتسهيلات حكومية، من بينها الرخصة الذهبية، بما يعكس جاذبية السوق المصري للمستثمرين الصينيين، لافتًا إلى أن الاستثمارات الصينية في مصر بلغت نحو 12 مليار دولار بنهاية 2025، مع توقعات بارتفاعها إلى 15 مليار دولار بنهاية العام الجاري، فيما يقترب حجم التبادل التجاري بين البلدين من 19 مليار دولار، بما يعزز مكانة الصين كشريك تجاري أول لمصر.

وأشار إلى أن عضوية مصر في تجمع البريكس ومشاركتها في مبادرة الحزام والطريق تفتحان المجال أمام تنفيذ مشروعات مشتركة في البنية التحتية والبنية المعرفية، خاصة في ظل مستهدفات رؤية مصر 2030، مؤكدًا أن الجمعية، التي تضم نحو 1500 مؤسسة كبرى، تضع السوق الصينية ضمن أولوياتها الاستراتيجية، وتعمل حاليًا بالتنسيق مع السفارة الصينية ومؤسسات كبرى على تنظيم مؤتمر الاستثمار المصري–الصيني الثاني في سبتمبر المقبل.

من جانبه، أكد الدكتور مصطفى إبراهيم، نائب رئيس اللجنة، أن التعاون مع الصين يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية تشمل دورها كمورد ومستثمر ومقاول، مشيرًا إلى أن هذه الأدوار شهدت توسعًا واضحًا خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس متانة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ويفتح المجال أمام فرص أكبر خلال المرحلة المقبلة.

"رجال الأعمال المصريين " تستقبل وفدا رفيع المستوى من مقاطعة شاندونج

بدورها، أكدت الدكتورة نيفين عبد الخالق، عضو الجمعة، أهمية توسيع التعاون مع الصين في مجالات التعليم، والتدريب المهني، والتكنولوجيا، خاصة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب السياحة والثقافة، مشيرة إلى أن الاستثمار في تنمية الكوادر البشرية يمثل ركيزة أساسية لدعم تنافسية الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الصناعي.

وأوضحت أن التعليم وتأهيل الكوادر البشرية يمثلان ركيزة أساسية لنمو الاستثمارات الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يخدم التوجه الاستراتيجي للقيادة السياسة نحو توسيع قاعدة التعاون الصناعي والتجاري.

ومن جانبه، أكد وانغ داوتشن أن هناك فرصًا واسعة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين مصر والصين، موضحًا أن زيارة الوفد تستهدف بناء جسور تواصل وشراكة طويلة الأمد، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين مجتمع الأعمال في البلدين.

المنطقة الاقتصادية

كان الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، بحث خلال الأسبوع الماضي مع واى جيان تشن نائب رئيس مجلس إدارة شركة تيدا مصر للاستثمار، مدير عام شركه تيدا الصين وأفريقيا، سبل تعزيز أواصر التعاون المشترك، بحضور نهلة محمود عماد الرئيس التنفيذي لشركة تيدا مصر للاستثمار، وعدد من أعضاء مجلس إدارة الهيئة وقياداتها، وذلك بمبنى الإرشاد بمحافظة الإسماعيلية.

و أكد الفريق أسامة ربيع حرص الهيئة على تحقيق التكامل مع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والتنسيق المشترك مع كافة المطورين الصناعيين والمستثمرين لتعظيم الاستفادة من الموقع المتميز للقناة وتحويل المنطقة المحيطة إلى مركز صناعي ولوجيستي عالمي والوجهة المثلى لتقديم الخدمات اللوجيستية المتكاملة.

وأعرب رئيس الهيئة عن استعداده للتنسيق المشترك والانفتاح على التعاون في مجالات عمل مختلفة مع شركة تيدا الصينية المطور الصناعي الأهم في منطقة العين السخنة وأحد الشركاء الاستراتيجيين في التنمية الصناعية بالمنطقة.

من جانبه، أعرب واى جيان تشن نائب رئيس مجلس إدارة شركة تيدا مصر للاستثمار عن تطلعه لتعزيز سبل التعاون مع هيئة قناة السويس وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

رضوى عبدالله

بيان الحكومة أمام البرلمان في ميزان النواب والخبراء

مدبولي : نتوقع استمرار الأزمة وتداعياتها حتي آخر العام .. ولدينا العديد من السيناريوهات

شهد الأسبوع الماضي القاء الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ، كلمة مفصلة وموسعة تحت قبة مجلس النواب، في أول ظهور له أمام المجلس خلال الفصل التشريعي الثالث، تناول خلالها بشكل مفصل تطورات الوضع الاقتصادي في مصر ، وتداعيات الحرب الدائرة في المنطقة علي الاقتصاد المصري ، كما تناول موقف الدبلوماسية المصرية من الأحداث والجهود الجارية خلال الفترة الماضية لاحتواء التصعيد .

وخلال كلمته ، استعرض الدكتور مصطفى مدبولي ، مؤشرات الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من السنة المالية 2025/ 2026- أي الفترة من يوليو لديسمبر 2025 وقبل اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة .

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي ، أن بوصلة الاقتصاد المصري شهدت تحسنًا ملحوظا خلال السنتين الماضيتين، حيث اتجهت مؤشراته نحو وضع أفضل، بما أتاح للحكومة قدراً أكبر من المرونة وعزز من صلابة الاقتصاد في مواجهة الأزمات.

وأوضح رئيس الوزراء في كلمته ، أن الحكومة نفذت إصلاحات اقتصادية جوهرية أسهمت في خفض معدل التضخم من ذروته البالغة 38% إلى 11.9% في يناير 2026، إلى جانب ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي ليسجل أعلى مستوياته على الإطلاق عند 52.8 مليار دولار بنهاية مارس 2026.

وأشار مدبولي إلى أنه خلال النصف الأول من العام المالي 2026/2025، أي في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2025 وقبل اندلاع الحرب، حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ 5.3%، مدفوعًا بتحسن قوي في قطاعات الصناعة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، إلى جانب ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص، وهي القطاعات الإنتاجية التي تمثل ركيزة أساسية لتحقيق نمو مستدام وتقليل الاعتماد على الموارد غير المستدامة.

وأضاف أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 9.3 مليار دولار خلال نفس الفترة، مقارنة بنحو 6 مليارات دولار خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق، كما تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة 13.6% ليسجل نحو 9.5 مليار دولار مقابل 10.9 مليار دولار.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج شهدت نموًا قويًا بنسبة 29.6%، لتصل إلى 22.1 مليار دولار خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2025، مقارنة بـ 17.1 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، كما ارتفعت إيرادات السياحة بنسبة 17.3% لتسجل 10.2 مليار دولار مقابل 8.7 مليار دولار، بما يعكس تعافي القطاع السياحي.

وفيما يتعلق بإدارة الدين، أوضح مدبولي أن وزارة المالية تبنت استراتيجية تستهدف خفض الدين الخارجي سنويًا بنحو 1 إلى 2 مليار دولار، وقد تم خفضه فعليًا بنحو 3.9 مليار دولار منذ يونيو 2023 وحتى بداية أبريل 2026، وذلك من خلال توظيف الفوائض المالية، وتوزيعات أرباح الشركات، وعوائد بيع الأصول، ومن بينها صفقة رأس علم الروم، في تقليل المديونية الخارجية.

وأشار إلى أنه في إطار برنامج الطروحات، تم تنفيذ 19 صفقة تخارج كلي أو جزئي لشركات وأصول خلال المراحل الأربع للبرنامج حتى يونيو 2025، بإجمالي حصيلة بلغت نحو 6 مليارات دولار، بما يعادل نحو 48% من المستهدف البالغ 12.2 مليار دولار.

وعلى صعيد دعم القطاع الخاص، أكد رئيس الوزراء أنه تم إطلاق "ميثاق الشركات الناشئة" في فبراير 2026، باعتباره أول دليل تنظيمي موحد يضم كافة الخدمات والتصاريح الحكومية اللازمة، بما يسهم في تسهيل دخول الشركات الناشئة إلى السوق وتسريع توسعها، مشيرًا إلى أن استثمارات القطاع الخاص استحوذت على نحو 66% من إجمالي الاستثمارات خلال الربع الأول من العام المالي 2026/2025، وهو ما يعكس الدور المحوري للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

رؤية متكاملة

من جانبه ، قال النائب سامي شاهين، وكيل لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب، إن بيان رئيس مجلس الوزراء أمام الجلسة العامة لمجلس النواب جاء معبرًا عن رؤية اقتصادية متكاملة وشاملة لإدارة الدولة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، موضحًا أن ما تضمنه البيان من تفاصيل دقيقة حول الأوضاع الاقتصادية والإجراءات الحكومية يعكس إدراكًا حقيقيًا لحجم الضغوط التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وقدرة الدولة المصرية على التعامل معها بمنهج علمي يقوم على التخطيط المسبق وإدارة الأزمات بكفاءة.

وأوضح شاهين، أن عرض الحكومة لحزمة من الإجراءات العاجلة لمواجهة تداعيات الأزمة، وعلى رأسها تأمين احتياجات الدولة من السلع الاستراتيجية، وضمان استقرار سلاسل الإمداد، والحفاظ على توافر الأدوية والمواد الغذائية دون أي نقص في الأسواق، يؤكد قوة البنية الاقتصادية للدولة وقدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية، مشيرًا إلى أن هذا الأداء يعكس وجود منظومة عمل متكاملة بين مختلف مؤسسات الدولة لضمان استمرار الاستقرار الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

وأضاف وكيل لجنة الشؤون الاقتصادية، أن ما أعلنه رئيس الوزراء بشأن ملف الطاقة وإدارة موارد الدولة في ظل الارتفاعات العالمية في الأسعار يعكس حرص الحكومة على تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات السوق المحلية والحفاظ على استدامة الموارد، لافتًا إلى أن التعامل مع ملف دعم الكهرباء والصناعة في ظل ارتفاع تكاليف الاستيراد يعكس حجم الجهد المبذول للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني.

وأشار شاهين إلى أن القرارات المتعلقة برفع الأجور وزيادة الحد الأدنى إلى 8 آلاف جنيه تمثل خطوة مهمة في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتخفيف آثار التضخم والضغوط الاقتصادية العالمية، مؤكدًا أن هذه الإجراءات تعكس التزام الدولة ببعدها الاجتماعي إلى جانب مسارها الإصلاحي الاقتصادي.

وأكد أن استمرار توافر السلع الأساسية وعدم حدوث أي أزمات في الأسواق خلال فترة الاضطرابات الإقليمية يعكس نجاح السياسات الحكومية في إدارة الأزمة، لافتًا إلى أن إشادة المؤسسات الدولية بالأداء الاقتصادي المصري تعزز من ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، وتؤكد أن مصر تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الاستقرار والنمو المستدام رغم التحديات العالمية المتصاعدة.

مؤشرات تعافي الاقتصاد

وأكد النائب نشأت أبو حتة، أمين سر لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشيوخ، أن بيان الدكتور مصطفى مدبولي أمام البرلمان ، حمل رسائل طمأنة قوية للشباب المصري، مشيراً إلى أن توجه الدولة لتنفيذ 1927 مشروعا في قطاعي الصحة والتعليم يعكس إرادة سياسية حقيقية لوضع بناء الإنسان المصري في صدارة أولويات العمل الوطني.

وأوضح أبو حتة، أن استهداف الحكومة لتمكين القطاع الخاص بنسبة 60% وإطلاق ميثاق الشركات الناشئة يفتح آفاقا رحبة أمام ريادة الأعمال الشبابية، ويحول طاقات الشباب إلى قوة منتجة تدعم مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات العالمية.

وشدد النائب نشأت أبو حتة على أن لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشيوخ ستعمل خلال المرحلة المقبلة على متابعة تفعيل المبادرات الحكومية التي تهدف إلى تعظيم العائد من الاستثمارات الرياضية والشبابية، لضمان تحويل مراكز الشباب والأندية إلى منصات للإبداع والتمكين الاقتصادي، مضيفا :»ستتابع برامج الحماية الاجتماعية وتمكين القطاع الخاص لحظة بلحظة" .

وأكد أن المجلس يولي اهتماماً خاصاً بمراقبة جودة تنفيذ المشروعات التعليمية والتحول الرقمي في الجامعات، باعتبارها الركيزة الأساسية لتأهيل الشباب لسوق العمل العالمي وتعزيز تنافسية الدولة المصرية في سلاسل القيمة الإقليمية.

وشدد على أن تماسك الجبهة الداخلية ووعي الشباب المصري بالحقائق التي طرحها رئيس الوزراء هما السلاح الأقوى لمواجهة التحديات الجيوسياسية.

وأكد أن مجلس الشيوخ سيظل حريصاً على تقديم الرؤى والتشريعات التي تدعم دمج الشباب في دورة الاقتصاد الوطني، مشدداً على أن التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو المسار الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وصون مقدرات الوطن للأجيال القادمة.

وقال النائب أحمد الحمامصي، عضو مجلس الشيوخ، إن بيان رئيس مجلس الوزراء أمام الجلسة العامة لمجلس النواب عكس رؤية شاملة للتعامل مع تداعيات الحرب الإقليمية، وأكد أن الدولة المصرية تحركت منذ اللحظة الأولى للأزمة بخطة استباقية متكاملة، شملت إجراءات عاجلة لحماية الاقتصاد وتأمين احتياجات المواطنين، مشيرًا إلى أن الحكومة تعاملت مع الأزمة بقدر كبير من الجاهزية والمرونة.

وأوضح الحمامصي، أن تأكيد رئيس الوزراء على أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري يعكس ثوابت السياسة الخارجية المصرية وحرص الدولة على دعم استقرار المنطقة، إلى جانب الدور الفاعل للدبلوماسية المصرية التي تحركت منذ اليوم الأول للحرب لاحتواء التداعيات والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

نواب : البيان قدم رؤية اقتصادية متكاملة وشاملة لإدارة الدولة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة

وأضاف عضو مجلس الشيوخ، أن ما أعلنه رئيس الوزراء بشأن حزمة الزيادات في الأجور ورفع الحد الأدنى إلى 8 آلاف جنيه يعكس التزام الدولة بتحسين مستوى معيشة المواطنين، في ظل ضغوط اقتصادية عالمية غير مسبوقة، مشيرًا إلى أن الحكومة نجحت في تأمين السلع الاستراتيجية ومخزون الأدوية دون حدوث أي نقص في الأسواق، وهو ما يؤكد قوة منظومة الإدارة الاقتصادية.

وأشار الحمامصي، إلى أن الحكومة واجهت أزمة الطاقة العالمية بإجراءات دقيقة ومتكاملة، شملت تأمين احتياجات الكهرباء والصناعة بتكلفة ضخمة تصل إلى مليار و100 مليون دولار شهريًا، إلى جانب الحفاظ على استقرار الإمدادات ورفع كفاءة إدارة الموارد، لافتًا إلى أهمية حملات التوعية بترشيد استهلاك الكهرباء في دعم استدامة الطاقة خلال المرحلة الحالية.

وأكد أن إشادة المؤسسات الدولية مثل وكالة "فيتش" بأداء الاقتصاد المصري تعكس نجاح السياسات الحكومية في تعزيز مناخ الاستثمار، رغم التحديات العالمية، مشيرًا إلى أن تقديرات الحكومة باستمرار تداعيات الأزمة حتى نهاية العام تؤكد أهمية الاستعداد طويل المدى، وهو ما تعمل عليه الدولة بالفعل من خلال خطط اقتصادية مرنة تدعم الاستقرار والنمو.

تحديات إقليمية

وأكدت النائبة ميرال جلال الهريدي، عضو مجلس النواب، أن البيان الذي ألقاه الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب ، كوثيقة مصارحة استراتيجية، كشفت بوضوح عن حجم التحديات الوجودية التي تواجه الإقليم، ومدى صلابة الدولة المصرية في حماية أمنها القومي واقتصادها من شظايا الصراع (الأمريكي - الإسرائيلي - الإيراني).

وقالت الهريدي إن ما تضمنه عرض رئيس الوزراء من أرقام وإجراءات، يثبت أن الدولة المصرية تدير الأزمة بعقلية استباقية وحسن إدارة لاقتصادها وصمود وسط اشتعال المنطقة، فرفع الحد الأدنى للأجور إلى 8 آلاف جنيه وزيادة المخصصات بنسبة 21% في ظل هذا الانهيار العالمي لسلاسل الإمداد، هو بمثابة عبور مالي جديد يهدف لحماية الجبهة الداخلية وتوفير حائط صد اجتماعي للمواطن البسيط

وأشارت عضو مجلس النواب، إلى أن رئيس الوزراء وضع النقاط فوق الحروف بشأن أمن الطاقة والغذاء، فالعالم اليوم يواجه أعنف أزمة غذاء في تاريخه، ومصر برؤيتها للوصول بإنتاج الطاقة المتجددة إلى 45% بحلول 2028، تثبت أنها لا تكتفي بمواجهة الأزمة، بل تصمم مستقبلاً عابراً للأزمات.

وأضافت النائبة ميرال الهريدي، أن نجاح الدولة في الحفاظ على توافر السلع رغم تعطل حركة الملاحة في مضيق هرمز وتراجع تدفقات النفط عالمياً، هو شهادة ثقة في مرونة الاقتصاد المصري التي أشادت بها المؤسسات الدولية.

وتابعت قائلة: إن الشفافية التي تحدث بها رئيس الوزراء اليوم تفرض على الجميع الوقوف صفًا واحدًا في مواجهة اقتصاد الحرب الذي فُرض على المنطقة، مؤكدة أن البرلمان سيظل رقيبًا وداعمًا لكل خطوة تضمن كرامة المواطن واستقرار الوطن.

بدوره اعتبر النائب السعيد غنيم، وكيل لجنة الصناعة والتجارة بمجلس الشيوخ ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب المؤتمر، أن كلمة رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي ، أمام الجلسة العامة لـ مجلس النواب المصري عكست بوضوح رؤية الدولة وخطتها للتعامل مع التحديات الاقتصادية الراهنة.

وأكد غنيم أن كلمة رئيس الوزراء، جاءت شاملة وشفافة، واستعرضت بوضوح جهود الحكومة في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، والعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم مسارات التنمية.

وأشار وكيل لجنة الصناعة والتجارة بمجلس الشيوخ إلى أن الحكومة تعمل وفق رؤية واضحة لتعزيز الإنتاج المحلي، ودعم القطاع الصناعي، وزيادة الصادرات، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وأكد غنيم أن الفترة الحالية تتطلب تكاتف جميع مؤسسات الدولة والبرلمان لدعم جهود الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، مشددًا على أهمية استمرار الحوار بين الحكومة والبرلمان لضمان تحقيق أفضل النتائج لصالح المواطن المصري.

محمد محيي الدين

مصر وفنلندا تدشنان مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية في عدة قطاعات متنوعة

القاهرة تستضيف قمة رئاسية وفعاليات منتدي منتدى الأعمال المصري الفنلندي

تعد مصر شريكا رئيسيا لفنلندا فى أفريقيا والشرق الأوسط، حيث شهدت العلاقات التجارية بين البلدين تطورا ملحوظا خلال العامين الماضيين، وبلغ حجم التبادل التجارى بينهما فى الفترة من يناير إلى نوفمبر 2025 نحو 464 مليون يورو بنسبة ارتفاع 3.1% قياسا بعام 2024.

وتتمثل أهم بنود الصادرات المصرية إلى فنلندا فى السجاد والمنسوجات والمنتجات الكيمائية والفاكهة والبلاستيك فيما تتمثل أهم بنود الواردات فى الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والأخشاب والورق.

ويتصدر العنب الطازج قائمة صادرات الحاصلات الزراعية إلى فنلندا ، حيث أصبحت مصر المورد الأول لها فى عام 2025 بحصة سوقية تقارب 50% ، شملت أيضا الموالح والفواكه الأخرى.. أما عن واردات مصر من فنلندا ، فقد استحوذت الأخشاب على الجزء الأكبر من الواردات بقيمة 290 مليون دولار.

وتسهم عضوية مصر فى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى ، والتي تشمل فنلندا عضوا، فى إتاحة تسهيلات جمركية وتوسيع فرص النفاذ إلى الأسواق الأوروبية .

كما تعزز عضوية مصر فى اتفاقيات مثل الكوميسا وأغادير وإفتا، من موقعها التجاري العالمي وتفتح المجال أمام تعزيز العلاقات مع دول شمال أوروبا مثل فنلندا.

وتعتبر فنلندا هى أسعد بلد فى العالم للعام التاسع على التوالي ، وتشتهر أيضا باسم أرض الألف بحيرة، لكثرة بحيراتها حيث تحتوي على 187888 بحيرة فيما تغطي الغابات أكثر من 70 % من مساحتها البالغة 338 ألفا و432 كم2 .

وتتمتع فنلندا بموقع استراتيجي فى القارة الأوروبية حيث تشترك فى حدودها الشرقية مع روسيا وفى حدودها الجنوبية الشرقية مع خليج فنلندا ، فيما تحدها النرويج من الشمال والشمال الغربى ، وتطل من الجهة الجنوبية الغربية على بحر البلطيق ويحدها خليج بوثنيا والسويد من الجانب الغربي.

وانضمت فنلندا إلى الاتحاد الأوروبي فى عام 1995 فيما انضمت إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) فى أبريل 2023 بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية لتصبح العضو رقم 31 فى الناتو.

ويبلغ عدد سكان فنلندا 5.6 مليون نسمة من بينهم 1.4 مليون يسكنون فى منطقة العاصمة هلسنكي وضواحيها ، فيما يستهلك سكانها أكبر كمية من القهوة فى العالم .

تبادل تجاري

وكشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع طفيف فى حجم التبادل التجاري بين مصر وفنلندا ليبلغ 556.1 مليون دولار خلال عام 2025، مقابل 614.8 مليون دولار خلال عام 2024 ، فيما ارتفعت الصادرات المصرية إلى فنلندا لتسجل 42.3 مليون دولار خلال 2025، مقارنة بـ36.1 مليون دولار فى العام السابق.

وتصدرت المنتجات الكيماوية غير العضوية قائمة أهم الصادرات المصرية إلى فنلندا خلال عام 2025 بقيمة 17.8 مليون دولار، تلتها الزجاج ومصنوعاته بقيمة 6.9 مليون دولار، ثم الفواكه والأثمار الصالحة للأكل بقيمة 5.1 مليون دولار، والسجاد وأغطية الأرضيات بقيمة 3 ملايين دولار، وأخيرًا الأسمدة بقيمة 2.5 مليون دولار.

حجم التبادل التجارى بين البلدين 464 مليون يورو خلال عام

وانخفضت الواردات المصرية من فنلندا إلى 513.8 مليون دولار، مقابل 578.7 مليون دولار خلال 2024.

وجاء الخشب ومصنوعاته والفحم الخشبي على رأس الواردات المصرية من فنلندا بقيمة 281.2 مليون دولار خلال عام 2025، تليه الآلات والأجهزة الكهربائية بقيمة 61.9 مليون دولار، ثم الورق ومصنوعاته من عجائن الورق بقيمة 60 مليون دولار، وعجينة الورق بقيمة 47.9 مليون دولار، والحديد والصلب ومصنوعاته بقيمة 11.4 مليون دولار.

وعلى صعيد الاستثمارات، سجلت قيمة الاستثمارات الفنلندية في مصر نحو مليون دولار خلال العام المالي 2024/ 2025، مقارنة بـ800 ألف دولار خلال العام المالي السابق ، فيما بلغت الاستثمارات المصرية في فنلندا نحو 900 ألف دولار، مقابل 700 ألف دولار خلال فترة المقارنة، بما يعكس تحسنًا نسبيًا في وتيرة الاستثمارات المتبادلة.

وفيما يتعلق بالتحويلات، ارتفعت قيمة تحويلات المصريين العاملين في فنلندا لتصل إلى 5.1 مليون دولار خلال العام المالي 2024/ 2025، مقارنة بـ4.6 مليون دولار خلال العام المالي 2023/ 2024، بينما سجلت تحويلات الفنلنديين العاملين في مصر 175 ألف دولار، مقابل 104 آلاف دولار خلال فترة المقارنة.

مصالح مشتركة

وكانت القاهرة استضافت خلال الأسبوع الماضي ، قمة مصرية فنلندية بقصر الاتحادية ، بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، و الرئيس ألكسندر ستوب، رئيس جمهورية فنلندا، كما استضافت منتدى الأعمال المصري الفنلندي ، بعنوان «مشهد الاستثمار في مصر: إطلاق إمكانات

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 26 ابريل 2026 • العدد 839

المركزي : ٣٩٠٪ نموا في تمويلات البنوك للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال عشر سنوات

كشف البنك المركزي المصري، عن تحقيق المحافظ التمويلية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لدى البنوك نموًا بنسبة ٣٩٠٪ خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠٢٥.

وأوضح – في تقرير حديث- أن إجمالي تمويلات هذا القطاع سجل نموًا بنسبة ٧١٪ خلال آخر ٥ سنوات، خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٥.

كما أظهر أن معدلات النمو اختلفت حسب حجم المشروعات، حيث ارتفعت تمويلات المشروعات متناهية الصغر بنسبة ١١٢٪، مقابل ٨٥٪ للمشروعات الصغيرة، ونحو ٣٦٪ للمشروعات المتوسطة آخر ٥ سنوات.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي ، سجلت تمويلات محافظات الصعيد نموًا بنسبة ٨٧٪، مقابل ٦٩٪ في محافظات الدلتا آخر ٥ سنوات.

من مجلة Global Brands Finance

بنك القاهرة يحصد جائزة التميز في المسئولية المجتمعية - مصر ٢٠٢٦

حصد بنك القاهرة جائزة التميز في المسئولية المجتمعية – مصر ٢٠٢٦، والمقدمة من مجلة Global Brands Finance العالمية، تقديراً لجهود البنك ومبادراته المؤثرة في مجال العمل المجتمعي وتمكين المجتمعات المحلية.

ويأتي هذا التتويج تأكيداً لاستراتيجية بنك القاهرة الهادفة إلى تحقيق أثر تنموي، من خلال تنفيذ برامج ومبادرات متكاملة تستهدف التمكين الاقتصادي، ودعم التعليم، والرعاية الصحية، وتطوير القرى الأكثر احتياجا، إلى جانب تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المالية بين مختلف فئات المجتمع.

وفي هذا السياق، صرحت هايدي النحاس رئيس قطاع الاتصالات المؤسسية والمسئولية المجتمعية ببنك القاهرة، بأن هذه الجائزة تمثل شهادة دولية جديدة على نجاح رؤية البنك في دمج المسؤولية المجتمعية في صدارة أولوياته، بما يحقق قيمة مضافة للمجتمع ويعزز من دور القطاع المصرفي كشريك رئيسي في دعم خطط التنمية الوطنية.

وأضافت أن بنك القاهرة يواصل العمل وفق نهج مؤسسي يرتكز على تبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات الاستدامة والحوكمة، مع الحرص على إطلاق مبادرات نوعية تساهم في تحسين جودة الحياة، ودعم الفئات الأولى بالرعاية، وتمكين الشباب والمرأة اقتصاديا، بما يواكب توجهات الدولة المصرية ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ويؤكد هذا التكريم المكانة المتقدمة التي يحظى بها بنك القاهرة على المستويين المحلي والإقليمي، ونجاحه في ترسيخ نموذج مصرفي مسؤول يجمع بين الأداء المؤسسي القوي والالتزام الحقيقي تجاه المجتمع والبيئة.

مبادرة «رواد النيل» تحتضن ٥٠٠ شركة ناشئة و تيسر تمويلات بقيمة ١٩ مليار جنيه لـ ١٤ ألف عميل

كشف البنك المركزي المصري عن النتائج المحورية لمبادرة «رواد النيل» التي أطلقها بالشراكة مع جامعة النيل وعدة جهات محلية ودولية منذ فبراير ٢٠١٩، حيث نجحت المبادرة في إحداث طفرة بمجال دعم ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة والصغيرة.

وأظهرت البيانات تيسير الحصول على تمويلات بقيمة ١٩ مليار جنيه استفاد منها نحو ١٤ ألف عميل، مما يعكس الأثر المباشر للمبادرة في تذليل العقبات التمويلية أمام المبتكرين وأصحاب الأفكار الطموحة.

وعلى صعيد الخدمات غير المالية، توسعت المبادرة في تقديم الدعم الفني عبر ١٣٢ مركزا لخدمات تطوير الأعمال غطت ٢٥ محافظة على مستوى الجمهورية، حيث تم تقديم أكثر من ١,١١ مليون خدمة غير مالية، واستفاد من هذه الخدمات نحو ٥٠٢ ألف عميل ومشروع، بنسبة مشاركة لافتة للمرأة بلغت ٤٢٪ مقابل ٥٨٪ للذكور، مما يؤكد توجه المبادرة نحو تمكين كافة فئات المجتمع ودعم التنوع في بيئة الأعمال المصرية.

وفيما يخص برامج ريادة الأعمال المتخصصة، نجحت المبادرة في احتضان ودعم ٥٠٠ شركة ناشئة ورائد أعمال ضمن برامج ما قبل الاحتضان والحاضنات ومسرعات الأعمال، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني وبرامج التحول الرقمي لنحو ٨٣٢ شركة صغيرة ومتوسطة.

وقد انعكست هذه الجهود بشكل ملموس على أداء الشركات المستفيدة، حيث سجلت زيادة في إيراداتها بقيمة ٣ مليارات جنيه، بالتوازي مع تأهيل الكوادر البشرية عبر برامج التعلم والتدريب التي استهدفت ٣٨ ألف مستفيد، لترسخ المبادرة بذلك مكانتها كركيزة أساسية في استراتيجية الدولة للتحول نحو اقتصاد القيمة المضافة.

شيماء مرسي

البنك المركزي المصري يُصدر ضوابط جديدة لتنظيم تمويل البنوك لعمليات الشراء بالهامش في البورصة

أقر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 أبريل 2026 حزمة ضوابط رقابية جديدة لتنظيم عمليات تمويل شراء الأوراق المالية بالهامش، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بهذه النوعية من التمويلات وإرساء إطار أكثر انضباطا لإدارة المخاطر داخل البنوك.

وتضمنت التعليمات إلزام البنوك بتحديث سياساتها الداخلية الخاصة بتمويل عمليات الشراء بالهامش، واعتمادها من مجالس إداراتها، مع مراجعتها بشكل دوري، بما يضمن توافقها مع قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

وشدد البنك المركزي على ضرورة تحديد حد أقصى لإجمالي المبلغ المخصص لتمويل عمليات الشراء بالهامش داخل كل بنك، إلى جانب وضع سقف تمويلي لكل عميل على حدة، وكذلك للأطراف المرتبطة به، من إجمالي المحفظة المخصصة لهذا النشاط.

كما نصت التعليمات على وضع حدود قصوى للتركيز في الأوراق المالية والقطاعات داخل محفظة كل عميل، وفقًا لمستوى المخاطر المقبول لدى البنك، مع تحديد سقف لا يتجاوز 10% للأوراق المالية المتداولة خارج مؤشر EGX 100 من إجمالي محفظة العميل.

وألزمت الضوابط البنوك بوضع إجراءات واضحة للتعامل مع حالات تجاوز الحدود المقررة، تتضمن آليات إخطار العملاء لتخفيض نسب التركز عبر السداد أو تقديم ضمانات إضافية خلال مدد زمنية محددة، إلى جانب تحديد حالات اتخاذ قرار بيع الأوراق المالية أو تسييل الضمانات المقدمة.

كما شددت التعليمات على ضرورة توافر نظم آلية فعالة لإدارة ومتابعة المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل بالهامش، بما يشمل إعادة تقييم الأوراق المالية بشكل يومي، وضمان الالتزام الكامل بالحدود الرقابية المعتمدة من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

وتضمنت الضوابط اشتراط أن تكون الأوراق المالية محل التعامل محفوظة لدى البنك نفسه، وأن يتم تنفيذ التمويل بالجنيه المصري فقط، مع قصر التعامل على الأوراق المالية المقومة بذات العملة.

كما حظرت التعليمات تمويل أسهم البنك ذاته، أو منح تسهيلات لشراء أسهم شركة يكون العميل مساهما رئيسيًا بها أو عضوًا بمجلس إداراتها، في إطار الحد من تضارب المصالح.

وألزمت الضوابط البنوك بالإفصاح عن التسهيلات الممنوحة لتمويل الشراء بالهامش عبر نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي وشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني، باعتبارها تسهيلات غير مضمّنة.

ومن المقرر أن تسري هذه التعليمات اعتبارًا من تاريخ صدورها، مع منح البنوك مهلة لتوفيق أوضاع المحافظ القائمة خلال فترة تمتد إلى ستة أشهر.

كما أعاد البنك المركزي التأكيد على التعليمات الصادرة في 20 يونيو 2001 بشأن قصر منح التسهيلات لشركات تداول الأوراق المالية على تغطية الفجوات الزمنية القصيرة بين تنفيذ العمليات وتسويتها مع العملاء، مع ضرورة تناسب حجم التسهيلات مع النشاط الفعلي للشركات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي مخاطر محتملة، بما في ذلك تحديد مدد التسهيل وتغطيتها بالضمانات اللازمة.

ناصر ..

بنك التعمير والإسكان يشارك في رعاية النسخة الثالثة من الملتقى التوظيفي

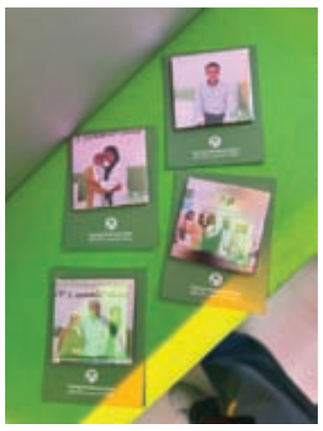

شارك بنك التعمير والإسكان في رعاية النسخة الثالثة من الملتقى التوظيفي (CUEF) بجامعة القاهرة والذي يُعقد خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أبريل الجاري، بهدف تعريف حديثي التخرج والباحثين عن فرص وظيفية بمتطلبات سوق العمل، وإتاحة مجموعة متنوعة من الفرص الوظيفية والتدريبية التي تسهم في تحقيق تطلعاتهم المهنية وتفتح أمامهم آفاقا جديدة نحو مستقبل وظيفي واعد.

وتأتي رعاية بنك التعمير والإسكان للملتقى ضمن استراتيجيته للفترة(٢٠٢٥-٢٠٣٠)، والتي تولي أهمية قصوى لثروته البشرية باعتبارهم أحد أهم محركات النمو المستدام، فمن أهم المحاور التي يواصل البنك تطبيقها ضمن استراتيجيته، أن يصبح جهة العمل المفضلة من خلال مواصلة الاستثمار في تطوير كوادره البشرية واستقطاب الكفاءات الواعدة، بالإضافة إلى خلق بيئة عمل إيجابية ومحفزة تدعم روح الفريق والابتكار، مما يعزز من قدرة البنك على المنافسة بقوة في السوق المصرفي المصري.

كما تعكس مشاركة بنك التعمير والإسكان في هذا الملتقى، إيمانه بأهمية إعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المهارات اللازمة لمواكبة المتغيرات المتسارعة في سوق العمل، من خلال دعم طلاب الجامعات وحديثي التخرج الأكفاء والموهوبين وتأهيلهم للمنافسة وبقوة في المجال المهني، بما يمكنهم من بدء مسيرتهم المهنية بثقة ويسهم في بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة وتمكين الشباب، باعتبارهم حجر الأساس في تحقيق نهضة المجتمع تماشياً مع رؤية مصر٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

أيباج" تعيد إطلاق نفسها تحت علامة "rimmit" وتدشن تطبيقًا رقميًا للتحويلات

إطلاق تطبيق رقمي يتيح التحويل إلى الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية مع إمكانية الاستلام النقدي من الفروع

أطلقت شركة «أيباج» هويتها الجديدة تحت اسم «ريمت rimmit» في خطوة تبرز إستراتيجيتها الجديدة للتطور وتقديم خدمات وحلول مالية غير مصرفية في السوق المصري وخارجه تزامنا مع مرور ثلاثة عقود من الريادة في قطاع التحويلات المالية، وتؤكد توجهها نحو تعزيز الربط بين التحويلات من الخارج وتسهيل تحويل الأموال بين الأفراد والعائلات حول العالم.

ويأتي هذا التحول في إطار سعي الشركة لتقديم تجربة مالية أكثر تكاملاً وسلاسة، حيث تعمل «ريمت rimmit» على إطلاق تطبيق رقمي متطور يتيح تحويل الأموال مباشرة إلى الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية، إلى جانب إتاحة استلام الحوالات نقدًا من أقرب فرع، بما يوفر مرونة أكبر ويواكب احتياجات العملاء اليومية.

وفي هذا السياق، أكد د. مصطفى سرهنك، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للشركة: «يمثل إطلاق «ريمت rimmit» خطوة محورية في رحلتنا؛ حيث يجمع بين تراثنا القائم على الثقة والتميز التشغيلي، ونهجنا الرقمي المستقبلي. وهذا التحول لا يقتصر على التكنولوجيا وتوفير خدمات الحلول المالية فقط، بل يركز أيضا على تحسين التجربة الإنسانية، وتبسيط المعاملات، وبناء منظومة مالية يشعر فيها كل عميل بالتقدير والارتباط والتمكين، وهو ما عملنا على تحقيقه على مدار الثلاثين عاما الماضية، من خلال مهمة واضحة تتمثل في خدمة الناس وتقريب المسافات، وجعل الخدمات المالية متاحة وموثوقة للمصريين والوافدين، داخل مصر وخارجها".

وأضاف د. سرهنك: «كما يأتي هذا الإطلاق في إطار المساهمة في دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي، وتعزيز التحول الرقمي، والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع التوجهات الإستراتيجية لمصر نحو بناء اقتصاد أكثر شمولا واستدامة".

ومن جانبه، علق عبد الله الساده، العضو المنتدب لشركة «ريمت rimmit": "نحتفل اليوم بمرور ٣٠ عاما من الريادة في قطاع التحويلات المالية في مصر، والتي تمثل لحظة فخر حقيقية وتعكس رحلة من النمو المستدام استطعنا خلالها ترسيخ مكانتنا كشريك موثوق لأكثر من مليون عميل سنويا، ونجحنا في تنفيذ أكثر من ٤ مليون معاملة بقيمة تحويلات واردة تتخطى ٢.٤ مليار دولار سنويا. كما ساهمنا بنحو ١٠٪ من إجمالي تحويلات المصريين بالخارج، بما يعكس دورنا في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز استقراره المالي".

وأضاف الساده: «إن تحقيق الشمول المالي والوصول إلى مختلف أنحاء الجمهورية من أهم أولوياتنا، وذلك من خلال شراكات إستراتيجية قوية مع كبرى البنوك، وعلى رأسها البنك الأهلي المصري، وبنك مصر وبنك القاهرة، ما مكننا من توسيع نطاق خدماتنا، خاصة للفئات غير المشمولة بالخدمات المصرفية. وقد دعم ذلك شبكة فروعنا التي وصلت إلى ١٧٦ فرعًا تغطي أنحاء الجمهورية من الدلتا إلى الصعيد، سواء من خلال فروع الشركة التي تبلغ ٣٩ فرعا أو تواجدنا داخل ١٣٧ فرع من فروع شركائنا من البنوك؛ بما في ذلك ٥٢ فرعا للبنك الأهلي المصري، و٦٠ فرعا لبنك مصر و٢٥ فرعا لبنك القاهرة وإلى جانب ما سبق، سعت الشركة خلال تأريخها إلى الامتثال لكافة تعليمات البنك المركزي المصري وكافة الهيئات الدولية. "

اتفقا على أهمية دعم المسيرة العالمية للتصدي للجرائم المالية

البنك المركزي: وحدة مكافحة غسل الأموال تستقبل وفد مكتب الأمم المتحدة لدعم وبناء السلام

استضافت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية بمقرها بالقاهرة - الأسبوع الماضي- وفدًا رفيع المستوى من مكتب الأمم المتحدة لدعم وبناء السلام، برئاسة إليزابيث سبيهار، مساعدة الأمين العام لدعم وبناء السلام، وذلك في إطار تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الجرائم المالية ودعم الجهود الدولية لحفظ وبناء السلام.

وتأتي هذه الزيارة في ضوء الاهتمام المشترك الذي يوليه الجانبان لتعزيز أطر التعاون في مجال حفظ السلام، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال توطيد قنوات التواصل والتنسيق بين الطرفين. وذلك في ضوء التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، والتي تفرض على المجتمع الدولي ضرورة تعزيز جهود مكافحة هذه الجرائم.

وفي هذا الإطار، أكد المستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية على الدور المحوري الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم وبناء السلام على مختلف الأصعدة، من خلال تعزيز جهود بناء السلام وترسيخ الاستقرار في الدول الأعضاء، ودعم تطوير نظم العدالة الجنائية.

كما أشار المستشار أحمد سعيد خليل أثناء مباحثات الزيارة إلى الاهتمام البالغ الذي توليه جمهورية مصر العربية بتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي، استجابة للتحديات التي تفرضها التدفقات المالية غير المشروعة على سلامة النظام المالي والاقتصادي.

كما أبرز الدور المحوري الذي تقوم به الدولة المصرية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي عبر عضويتها في المنظمات والشبكات المتخصصة في منع الجرائم ومكافحتها. وفي هذا الإطار، تلتزم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية بتوسيع شراكاتها مع منظمة الأمم المتحدة والإدارات والهيئات التابعة لها، إيمانًا بأن العمل المشترك يمثل حجر الأساس في التصدي للجرائم العابرة للحدود.

كما اشتملت المباحثات التركيز على عدد من المحاور الرئيسة، ومنها التأكيد على الروابط الوثيقة بين الجرائم المنظمة، والفساد، وغسل الأموال، فضلًا عن تسليط الضوء على أهمية بناء القدرات ورفع وعي الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال، مع إيلاء أهمية خاصة لتشجيع مشاركة المرأة في منظومة المكافحة.

وفي هذا الإطار، فقد استعرضت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية فيديو مختصر عن دورها واختصاصاتها بموجب قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، وكذا لمحة عن الدور المحوري الذي تقوم به في مجال التدريب وبناء القدرات، إلى جانب نماذج من التعاون الإقليمي والدولي، وأبرز الإنجازات في هذا المجال.

وفي ضوء تأكيد خليل على حرص وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية على أن تكون شريكا فاعلا في منظومة تبادل الخبرات، فقد انتهى الطرفان إلى أهمية تعزيز التعاون المشترك في هذا المجال، وتكثيف الجهود، بما يعزز من الأطر المؤسسية ذات الصلة.

وفي ختام اللقاء، اتفق الطرفان على أهمية دعم المسيرة العالمية للتصدي للجرائم المالية من خلال التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة؛ بما يعزز من قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات الراهنة، ويحقق بيئة أكثر أمنًا واستقرارًا على المستويين الإقليمي والدولي.

الرقابة المالية تمنح ٩ شركات الموافقة على مزاولة أنشطة مالية غير مصرفية

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية، منح ٩ شركات موافقات لمزاولة عدد من الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك في إطار جهود الهيئة المستمرة لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، ودعم استقرار الأسواق وجاذبيتها للاستثمار.

شملت الموافقات تأسيس شركة «فوري للتأمين متناهي الصغر» لمزاولة نشاط التأمين متناهي الصغر الذي نص عليه قانون التأمين الموحد للتوسع في استهداف الشرائح المجتمعية ودعم الشمول المالي.

كما وافقت الهيئة على تأسيس «مجموعة الجمال القابضة للاستثمارات المالية»، والترخيص لشركة «جرو القابضة» وذلك لمزاولة نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقًا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها. ووافقت على تأسيس شركة «طامح لصندوق الاستثمار العقاري» لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار العقاري.

وتضمنت الموافقات تأسيس شركة «سبارك ذات غرض الاستحواذ» لمزاولة نشاط رأس المال المخاطر، وذلك بغرض الاستحواذ على نسب ملكية في الشركات. وكذلك الترخيص لشركة «صندوق بكرة لرأس المال المخاطر» لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى الترخيص لشركة «صندوق بكرة للملكية الخاصة» لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار (الملكية الخاصة).

وشملت أيضًا الموافقة لشركة «ترند القابضة للاستثمارات المالية» على مزاولة نشاط أمناء الحفظ. كما منحت الهيئة شركة «ناوي شيرز لإدارة صناديق الاستثمار العقاري وترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية» ترخيصًا لتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار.

وتمنح الهيئة هذه الموافقات ضمن اختصاصها الدستوري والقانوني بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، والموافقة على التأسيس والترخيص للشركات العاملة بتلك الأسواق.

وتصدر قرارات التأسيس والترخيص بناء على توصيات لجنة التأسيس والترخيص للشركات وفروعها، والتي تختص بدراسة إصدار الموافقات المبدئية والنهائية للشركات، وطلبات إضافة الأنشطة والآليات لها وفتح وغلق ونقل الفروع، والنظر في تعديل الأنظمة الأساسية للشركات وإصدار الموافقة المبدئية أو النهائية عليها، واعتماد أنظمة الإثابة والتحفيز وتعديلاتها، وتغيير مظلة القانون سواء بالدخول أو الخروج للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والتمويل الاستهلاكي، وفحص طلبات التصفية، والوقف المؤقت الاختياري للنشاط.

التعمير والإسكان العقارية توقع اتفاقية تمويل مع ميد بنك بقيمة ١,٥ مليار جنيه

أعلنت شركة التعمير والإسكان العقارية (HDP) التابعة لبنك التعمير والإسكان، عن توقيع اتفاقية تمويل مع ميد بنك MIDBANK بقيمة إجمالية ١,٥ مليار جنيه مصري، وتبلغ قيمة الشريحة الأولى من التمويل ٧٥٠ مليون جنيه.

وقال أمجد حسنين، نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان العقارية HDP في بيان، إن التمويل يهدف إلى دعم مشروعات شركة التعمير والإسكان العقارية الحالية والمستقبلية داخل السوق المصري.

ومن جانبها، صرحت إيمان أبو زيد، رئيس قطاع الائتمان للشركات في MIDBANK بأن هذه الاتفاقية تعكس التزام البنك بدعم القطاع العقاري، مشيرة إلى أن التمويل سيسهم في تعزيز قدرات الشركة على تطوير مشروعات جديدة.

البنك الأهلي الكويتي مصر يفتتح فرعاً جديداً في «مدينتي»

في إطار استراتيجيته الطموحة في الانتشار الجغرافي والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية، أعلن البنك الأهلي الكويتي - مصر عن الافتتاح الرسمي لفرعه الجديد في "مدينتي" داخل مول ايست هب، لتصل شبكة فروعه إلى ٤٧ فرعاً على مستوى جمهورية مصر العربية.

قام بافتتاح الفرع علي معرفي رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي - مصر، وخالد السلاوي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب. وشهدت فعاليات الافتتاح حضور نخبة من المسؤولين التنفيذيين بالبنك.

وقد تم تصميم الفرع الجديد وفقاً لأحدث المعايير التكنولوجية لمواكبة التطور في مجال السوق المصرفي ولضمان مستوى متميز من الخدمة وتوفير وقت العملاء وإتاحة كافة المنتجات والخدمات البنكية. كما قام البنك بتجهيز الفرع الجديد لاستقبال عملائه من ذوي الهمم وتيسير حصولهم على الخدمات والمنتجات المصرفية. وذلك تماشياً مع توجيهات البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي.

علاوة على ذلك، يواصل البنك وضع أهداف طموحة لعام ٢٠٢٦ لتعزيز معدلات النمو والربحية مع الحفاظ على معايير الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المصرفية. كما يلتزم البنك بالاستثمار في التكنولوجيا لتحقيق أهداف التحول الرقمي وتوفير تجربة مصرفية موثوقة وسلسة لعملائه.

جديراً بالذكر، قام البنك الأهلي الكويتي - مصر مؤخراً بإطلاق النسخة المطورة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق الهاتف المحمول بهدف خدمة العملاء من الأفراد والشركات على حد سواء. وتوفر هذه المنصات تجربة رقمية سلسة وآمنة للعملاء، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة. كما نجح البنك في دمج رمز الأمان (Token) داخل تطبيق الهاتف المحمول ليصبح أول بنك في السوق المصرفي المصري يقدم هذه الخدمة لعملائه.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 26 ابريل 2026 • العدد 839

صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي المصري يسجل ١٥,٥ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦

سجل صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري نحو ١٥,٥ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦ ، بما يعادل ٨٤٧,١٤١ مليار جنيه، مقابل بنحو ١٥,٦٣٤ مليار دولار بما يعادل ٧٤٩,٩٨٥ مليار جنيه بنهاية فبراير الماضي.. وأظهرت بيانات البنك المركزي أن هذا التغير جاء بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار خلال مارس ليسجل ٥٤,٦٣ جنيه، مقابل ٤٧,٩٧ جنيه في فبراير.

وكان البنك المركزي قد أعلن في مايو ٢٠٢٤ عن تحول صافي الأصول الأجنبية من العجز إلى تحقيق فائض، وذلك لأول مرة منذ مارس ٢٠٢٢، حيث سجل فائضا بقيمة ٤٥٨,٦٣٠ مليار جنيه، مقارنة بعجز بلغ ٣٦,٠٧٠ مليار جنيه بنهاية أبريل من العام نفسه.

هل يضغط القرار علي ميزانية أكبر بنكين في مصر؟

خبراء و مصرفيون يرصدون ما وراء قرار بنكي «الأهلي المصري» و«مصر» برفع العائد علي شهادات الادخار الثلاثية

القرار يوفر الاستقرار ويحافظ على جاذبية الجنيه للمدخرين من دون إجبار للمركزي على رفع أسعار الفائدة الأساسية

مع استمرار الضغوط على العملة المصرية بسبب التوترات الجيوسياسية، وفي خطوة مفاجئة، رفعت بنوك حكومية في مصر، أسعار الفائدة على بعض الأوعية وشهادات الادخار.حيث رفع بنكا «الأهلي المصري» و«مصر» ، أسعار الفائدة على شهادات الادخار ذات العائد الثابت لأجل ثلاثة أعوام بمقدار 125 نقطة أساس، إذ من المقرر أن يرتفع العائد الشهري على «الشهادة البلاتينية» من «الأهلي المصري» وشهادة «القمة» من بنك «مصر» إلى 17.25 في المئة، بدلا من 16 في المائة.

جاءت الخطوة قبل شهر من اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري لمراجعة أسعار الفائدة، فيما يهدف المسؤولون في الوقت الحالي، إلى استغلال الفرصة لتعزيز تعافي الجنيه من الضربة التي تلقاها عقب اندلاع الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران.

وفضل البنك المركزي المصري الإبقاء على أسعار الفائدة من دون تغيير في اجتماع لجنة السياسة النقدية الأخير، بعد أن تسببت أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب في عكس المسار النزولي للتضخم الذي شهدناه في وقت سابق من العام.

وبحسب الخبراء يسعى البنكان الحكوميان من خلال هذه الزيادة إلى امتصاص السيولة الفائضة، في وقت يواصل الجنيه رحلة صعوده أمام الدولار الأمريكي ، فيما أثارت الحرب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، موجة من القلق دفعت صغار المودعين للهروب نحو الملاذات الآمنة مثل الدولار والذهب، مما دفعهما إلى تسجيل مستويات قياسية في السوق المحلية.

تزامن ذلك مع تخارج مستثمري تجارة الفائدة في ظل حال العزوف العالمي عن المخاطرة، وهو ما تسبب في نزول الجنيه المصري إلى ما نحو 55 جنيها للدولار خلال الفترة الماضية ، لكن خلال التعاملات الأخيرة بدأت العملة المصرية تستعيد عافيتها بفضل تدفقات قوية للنقد الأجنبي خلال الأيام الـ10 الماضية، مع عودة استثمارات الأجانب في أدوات الدين المحلية وتحسن تحويلات المصريين بالخارج التي لم تتأثر بالقدر الذي كان يخشاه البعض.

ولا يشجع رفع العائد على الشهادات العملاء على إبقاء مدخراتهم داخل القطاع المصرفي فحسب، بل يحفزهم أيضا على التخلي عن الدولار.

وكان الدولار الأمريكي يتداول في نطاق 46 إلى 47 جنيها قبل اندلاع الحرب، لكن بسبب المخاوف والتوترات التي ضغطت بشدة على عملات الأسواق الناشئة، كانت التوقعات تشير إلى استمرار خسائر الجنيه المصري مقابل العملة الأميركية.

ويستحوذ بنكا «الأهلي» و«مصر» وهما عملاقا القطاع المصرفي المملوكين للدولة، على نحو 50 في المئة من إجمالي الودائع، ولطالما استخدم صناع السياسات البنوك الحكومية كأداة لتنفيذ السياسة النقدية.

وقبل أيام، توقع بنك «جولدمان ساكس»، رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنسبة 2 في المئة خلال اجتماعي مايو ويوليو المقبلين، وذلك في ظل ارتفاع أخطار التضخم مدفوعة بزيادة أسعار الطاقة واستمرار الضغط على سلاسل الإمداد، وسط غياب مؤشرات واضحة على تهدئة قريبة للصراع في الشرق الأوسط.

ورفع البنك توقعاته لمعدلات التضخم، بعد صدور بيانات التضخم لشهر فبراير بأعلى من المتوقع، إلى جانب توقع انتقال تأثير ارتفاع أسعار الطاقة إلى الأسعار المحلية عقب اندلاع الحرب في المنطقة، بخاصة بعد رفع أسعار الوقود محليا بنسبة تصل إلى 17 في المائة خلال مارس الماضي.

وقال في مذكرة بحثية حديثة، إن فريق أبحاث السلع بالبنك رفع كذلك توقعاته لأسعار النفط عالميا، مع ظهور مؤشرات إضافية على تصاعد الضغوط التضخمية محليا، من بينها زيادة أسعار تذاكر القطارات ومترو الأنفاق بنسبة تصل إلى 25 في المائة، فضلا عن ارتفاع حاد في تكلفة الأسمدة محليا تماشيا مع الأسعار العالمية، وهو ما بدأ ينعكس على أسعار السلع الزراعية الرئيسة، بما يشير إلى تسارع متوقع في تضخم الغذاء خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

وأشار إلى أن تراجع سعر الصرف الفعال الاسمي للجنيه المصري بنحو 11 في المئة منذ بداية الصراع في الشرق الأوسط، سيضيف مزيدا من الضغوط على الأسعار. وبالفعل، تسببت الارتفاعات التي سجلها الدولار الأميركي مقابل الجنيه، في عدة ضغوط، إذ شهدت السوق المحلية زيادات في أسعار بعض السلع، ما دفع الحكومة المصرية إلى التدخل لتقليص حدة التداعيات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية والتي تسببت في خلق عدة أزمات في الأسواق الناشئة.

ويتوقع «جولدمان ساكس»، وصول معدل التضخم السنوي إلى ذروته عند مستوى 17.6 في المائة خلال أغسطس المقبل، بزيادة تقارب 3 في المائة عن تقديراته السابقة.

ورجح أن يسجل التضخم بنهاية العام نحو 16.8 في المائة، مقابل 13.4 في المائة في توقعاته السابقة، قبل أن يتراجع في عام 2027 إلى أقل من 10 في المائة خلال النصف الثاني من العام.

وتفترض التقديرات الجديدة أن الضغوط الناتجة من جانب العرض مؤقتة، ومن المرجح أن تتلاشى إلى حد كبير في النصف الثاني من العام الحالي، مع الأخذ في الاعتبار زيادة جديدة محتملة في أسعار الوقود خلال أكتوبر ، تماشيا مع ارتفاع أسعار النفط عالميا.

ويرى «جولدمان ساكس» أن الأخطار المحيطة بهذه التوقعات متوازنة، بين احتمالات صعودية في حال استمرار صدمة الطاقة والإمدادات لفترة أطول، وأخطار هبوطية حال التوصل إلى تسوية سريعة للصراع وتراجع الضغوط بشكل أسرع من المتوقع.

وأشار البنك إلى أن سعر الفائدة الحقيقي في مصر حاليا يبلغ نحو 5.6 في المئة ما يوفر هامشا لامتصاص زيادة في التضخم بنحو نقطتين مئويتين.

لكن مع توقع ارتفاع التضخم بنحو 4 نقاط مئوية بحلول نهاية الصيف، فإن عدم تعديل أسعار الفائدة الاسمية قد يؤدي إلى تراجع الفائدة الحقيقية إلى أقل من 2 في المائة، وهو ما قد يدفع البنك المركزي المصري إلى التحرك.

ولفت التقرير إلى أن لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي تبنت خلال الأشهر الـ 18 الماضية نهجا حذرا يعتمد على البيانات، في إطار التحول نحو استهداف التضخم وتقليل الاعتماد على سعر الصرف كأداة لتوقعات الأسعار، وهو ما يرجح تبني توجه تشددي في قرارات الفائدة المقبلة، على رغم الطبيعة المؤقتة نسبيا للضغوط التضخمية.

وبناءً على ذلك، توقع «جولدمان ساكس» أن يسعى البنك المركزي المصري للحفاظ على هامش فائدة حقيقية لا يقل عن 4 في المائة على المدى القريب، ما يشير إلى احتمالات رفع أسعار الفائدة بنحو 100 نقطة أساس في كل من الربعين الثاني والثالث من العام، بإجمالي 200 نقطة أساس.

وقال إنه مع بدء تراجع التضخم في الربع الأول من 2027، فمن المرجح أن يعود البنك المركزي المصري إلى دورة التيسير النقدي، وصولا إلى سعر فائدة نهائي عند 13 في المئة في الربع الأول من 2028، بما يعني خفضا تراكميا بنحو 700 نقطة أساس خلال 2027، وهو مستوى مماثل لما كان متوقعا خلال العام الحالي قبل اندلاع الحرب في الشرق الأوسط.

توفير الاستقرار

وفي تعليقه، يرى الخبير المصرفي هاني أبو الفتوح، أن رفع الفائدة بشكل مستقل عن البنك المركزي يوفر الاستقرار ويحافظ على جاذبية الجنيه للمدخرين، من دون إجبار المركزي المصري على رفع أسعار الفائدة الأساسية وما يتبعه من زيادة في أعباء خدمة الدين الحكومي.

و قال أبو الفتوح إننا أمام مشهد يتجاوز فكرة الشهادات البنكية التقليدية، فما يحدث هندسة مالية دقيقة تهدف إلى حماية الدولة من تكلفة اليقين الغائب ، مشيرا إلي أن البنك الأهلي وبنك مصر لم يتحركا لرفع الفائدة من أجل الربحية، لكن لشراء وقت ثمين للمركزي والحكومة، في انتظار اتضاح الرؤية بشأن الملفات الجيوسياسية المشتعلة، وتجنب قرارات نقدية قاسية قد يصعب التراجع عنها لاحقًا.

وأوضح «أبوالفتوح»، أن الدافع الحقيقي هنا هو الهروب من فخ تكلفة خدمة الدين، فصانع القرار يدرك أن رفع الفائدة الرسمية (الكوريدور) المستقر عند 19.5% سيعني فورًا زيادة عبء الاقتراض الحكومي.

وأضاف: «وفي ظل دين عام يتأرجح بين 76% و78% من الناتج المحلي، فإن أي زيادة إضافية تشكل ضغطا مباشرًا على عجز الموازنة الذي تحاول الحكومة إبقاءه عند 5.2% ، وتابع: «لذلك جاءت المناورة باستخدام الأوعية الادخارية لامتصاص السيولة المحلية دون تحريك أسعار الفائدة على أذون وسندات الخزانة مما يحمي الفائض الأولي البالغ 1.8% من التآكل» .

واستكمل: «الفارق الجوهري، والذي يجب أن نكون صرحاء بشأنه، هو أن الدولة لا تلغي تكلفة القرار إنما تعيد توزيعها داخل النظام المالي ، فالبنوك الحكومية - التي تمتلك أرباحًا قوية وسبق أن لعبت هذا الدور في أوقات الأزمات - تُستخدم كخط دفاع أول لامتصاص الصدمة، وبمعنى أدق التكلفة لم تختف بل انتقلت جزئيًا إلى ميزانيات البنوك ثم تبدأ رحلتها تدريجيًا إلى بقية الاقتصاد عبر تكلفة الائتمان» .

وقال الخبير المصرفي : «تبدأ السلسلة بقرار البنوك الحكومية رفع عائد الشهادات لاستقطاب السيولة من أيدي الأفراد وهو ما يعمل كحائط صد يمنع تسرب هذه الأموال نحو الدولرة أو الاستهلاك التضخمي ، وهذا التحرك يمنح البنك المركزي رفاهية الانتظار دون الحاجة إلى رفع الفائدة رسميًا مما يجنب الموازنة العامة دفع مليارات إضافية كفوائد على أدوات الدين الحكومية التي تمول العجز» .

وأكد أنه في المرحلة التالية تساهم هذه الخطوة في الحفاظ على استقرار الأموال الساخنة البالغة نحو 44 مليار دولار (قبل بدء التوترات الإقليمية)، إذ يظل المستثمر الأجنبي يراقب قدرة الدولة على إدارة السيولة دون هزات عنيفة ، وبدلًا من أن تلتزم الدولة برفع دائم للفائدة يكبل الميزانية لسنوات، فإنها تكتفي بوعاء الشهادات المؤقت في انتظار هدوء التوترات الجيوسياسية على أمل أن تعود التدفقات إلى طبيعتها وتسمح لاحقًا بخفض تكاليف التمويل .

واختتم: «لكن هنا يظهر التناقض الذي لا يمكن تجاهله. فبينما تسحب البنوك السيولة لتهدئة التضخم، فإن هذه الآلية نفسها ترفع تكلفة الأموال داخل البنوك مما قد ينعكس في صورة ائتمان أكثر تكلفة أو أقل اتاحة. وهو بذلك يشكل ضغطا غير مباشر على الاستثمار والنشاط الاقتصادي ، وفي النهاية، يصب هذا المسار في مصلحة الاستقرار، لكن ليس بالضرورة في مصلحة النمو» .

تطورات السوق النقدي

فيما يرى الدكتور هاني الشامي أن رفع العائد على الشهادات الثلاثية من جانب البنك الأهلي المصري وبنك مصر إلى 17.25% يحمل أكثر من دلالة اقتصادية، ولا يمكن اعتباره مؤشرًا إيجابيًا أو سلبيًا بشكل مطلق، بل يجب قراءته في سياق تطورات السوق النقدي ومعدلات التضخم.

ويؤكد أن هذه الخطوة تعكس استمرار المنافسة بين البنوك لجذب السيولة من المواطنين، خاصة في ظل رغبة الجهاز المصرفي في امتصاص جزء من الكتلة النقدية وتقليل الضغوط التضخمية. فكلما ارتفع العائد على أدوات الادخار، زادت جاذبيتها مقارنة بالاستهلاك أو الاستثمار في أصول أخرى مثل الذهب أو الدولار.

أوضح الشامي أن رفع الفائدة على الشهادات يُعد إيجابيًا للمودعين، لأنه يمنحهم عائدًا أعلى يحافظ على قيمة مدخراتهم في مواجهة التضخم. لكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن السوق لا يزال بحاجة إلى أدوات قوية للسيطرة على معدلات الأسعار، وهو ما يعني أن الضغوط التضخمية لم تختف بالكامل بعد.

وبحسب تحليله، فإن قرار البنوك برفع العائد لا يعني بالضرورة أن البنك المركزي المصري سيتجه مباشرة إلى خفض أسعار الفائدة. وعلى العكس، قد يكون هذا التحرك استباقيًا للحفاظ على جاذبية الجنيه المصري، خاصة إذا كانت هناك توقعات بتغيرات في السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة.

ويضيف أن خفض الفائدة مرهون بعدة عوامل، أهمها: تراجع معدلات التضخم بشكل واضح ومستدام، واستقرار سعر الصرف، وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وأشار الشامي إلى أن رفع العائد في هذا التوقيت قد يكون رسالة طمأنة للمودعين بأن البنوك قادرة على تقديم أدوات ادخارية قوية، وفي الوقت نفسه هو أداة لإدارة السيولة داخل السوق. لكنه لا يُعد دليلًا قاطعًا على اتجاه فوري لخفض الفائدة، بل يعكس حالة ترقب وحذر من جانب البنوك.

واختتم بأن القرار يعكس توازنًا دقيقًا بين حماية المدخرات ومواجهة التضخم، مشيرًا إلى أنه خبر جيد للمواطن الباحث عن عائد ثابت، لكنه في الوقت نفسه يعكس أن السياسة النقدية لا تزال في مرحلة إدارة دقيقة للتحديات الاقتصادية، وليس مرحلة التيسير الكامل حتى الآن.

وأشار الخبير المصرفي محمد عبد العال، إلى أن قرار البنك الأهلي وبنك مصر برفع العائد على الشهادات الثلاثية لتصل إلى 17.25%، من المرجح أن يطبق على الشهادات الجديدة التي بدأ شراؤها اعتباراً منذ تطبيق القرار الأربعاء الماضي ، وليس على الشهادات القائمة بالفعل.

وأوضح عبد العال، أن صياغة البيان الرسمي للبنكين أشارت بوضوح إلى «أوعية ادخارية جديدة» و«منتج جديد»، مما يعزز فرضية أن هذه الزيادة مخصصة للعملاء الذين سيقومون بربط شهاداتهم بدءاً من تاريخ صدور القرار، لتلائم احتياجات مختلف شرائح المجتمع وتواكب الظروف الاقتصادية الراهنة.

وردا على تساؤل حول استخدام مصطلح «رفع العائد» بدلا من «إصدار شهادات جديدة»، أشار عبد العال إلى أن الصياغة قد تثير بعض الاستفسارات، إلا أن العرف المصرفي والتاريخي في مثل هذه القرارات يميل إلى تطبيق الأسعار الجديدة على الإصدارات الحديثة.

أمتصاص السيولة

قال محمد بدرة، الخبير المصرفي، إن قرار البنك الأهلي المصري وبنك مصر برفع العائد على الشهادات البلاتينية إلى مستوى 17.25% يأتي في إطار تحركات استباقية لمواكبة الضغوط التضخمية المتزايدة في السوق المحلية.

وأوضح بدرة ، أن مستويات الفائدة الحالية في السوق، سواء على صعيد سعر الكوريدور الذي يدور حول 19% أو عوائد أذون الخزانة التي تصل إلى نحو 23% قبل الضرائب (ونحو 19.5% بعد الضرائب)، تشير إلى أن العائد الجديد على الشهادات لا يزال يوفر هامشا مقبولا، بما يدعم جاذبيته للمودعين.

وأشار إلى أن القرار يعكس توقعات باستمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات التضخم خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي، لافتًا إلى أن معدل التضخم ارتفع بالفعل من نحو 13% إلى 15% مؤخرًا، مع احتمالات بمزيد من الارتفاع.

وأضاف بدرة أن هذه الخطوة قد تُعد مؤشرًا مبكرًا على توجه لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري نحو تشديد السياسة النقدية خلال اجتماعها المقبل، عبر رفع أسعار الفائدة أو على الأقل إبطاء وتيرة التيسير النقدي.

وأكد أن رفع العائد على الشهادات يحقق عدة أهداف، من بينها امتصاص السيولة من السوق، والحد من الضغوط التضخمية، إلى جانب الحفاظ على قاعدة العملاء لدى البنكين الحكوميين، في ظل المنافسة مع بنوك أخرى تقدم عوائد مماثلة.

وأكد على أن القرار يعكس استجابة مرنة من جانب البنوك الكبرى لمتغيرات السوق، وحرصها على تحقيق التوازن بين جذب المدخرات ومواجهة الضغوط الاقتصادية الراهنة.

فيما أوضح الخبير المصرفي أحمد عبد العزيز ، أن هذا القرار يأتي في توقيت مهم، مدفوع بعدة اعتبارات رئيسية داخل القطاع المصرفي، مشيرا الى أن هناك موجة استردادات ملحوظة للشهادات التي تم ربطها خلال السنوات الماضية، سواء لأجل عام أو عامين أو ثلاثة، وهو ما يعني خروج جزء غير قليل من السيولة من هذه الأوعية الادخارية، ومن هنا أصبح من الضروري تحفيز العملاء على إعادة استثمار هذه الأموال داخل الجهاز المصرفي من خلال تقديم عائد أكثر جاذبية.

وأضاف أن معدلات التضخم رغم أنها شهدت تراجع نسبي خلال الـ 12 شهر السابقة بدأت في العودة للارتفاع من جديد وإن كان بوتيرة أقل حدة مقارنة بما حدث خلال عامي 2022 و2023، وذلك نتيجة عوامل مثل زيادة أسعار المحروقات وارتفاع سعر الدولار، وهي متغيرات تضع ضغوط ملحوظةعلى الاقتصاد وتؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المصرفية.

وأوضح أن رفع العائد على الشهادات في هذه الحالة يعد خطوة ذكية، حيث يحقق هدفين في آن واحد الأول هو الحفاظ على السيولة داخل البنوك من خلال إعادة جذبها، والثاني هو منح العملاء عائد أفضل يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية، دون الحاجة إلى قيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما قد يترتب عليه أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة.

وأكد أن هذا التوجه يعكس الية فعالة لإدارة السيولة، بحيث يتم تحقيق مكاسب رفع العائد للمودعين دون تحميل الحكومة تكلفة زيادة أسعار الفائدة، وهو ما اعتبره إجراء إيجابي سبق وأن دعا إليه، من خلال تحرك البنوك بشكل استباقي بدلا من انتظار قرارات السياسة النقدية.

ناصر ..

تحركات استباقية لمواكبة الضغوط التضخمية المتزايدة في السوق المحلية هذا التوجه يعكس الية فعالة لإدارة السيولة، بحيث يتم تحقيق مكاسب رفع العائد للمودعين دون تحميل الحكومة تكلفة زيادة أسعار الفائدة

بنك مصر يُعلن تعديل العائد على شهادة "القمة" الثلاثية إلى ١٧,٢٥٪ بدورية صرف شهرية

قام بنك مصر بتعديل العائد السنوي لشهادة "القمة" الثلاثية ذات العائد الثابت ليصبح ١٧,٢٥٪ بدورية صرف شهرية بدلًا من ١٦٪، وذلك اعتبارًا من يوم الأربعاء الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٢٦. ويمكن للعملاء شراء أو تجديد شهادة "القمة" من خلال القنوات الإلكترونية المتعددة للبنك، بما في ذلك خدمة الإنترنت والموبايل البنكي BM Online، وماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية، إلى جانب شبكة فروع البنك الواسعة التي تبلغ نحو ٦٠٠ فرع ووحدة مصرفية، وذلك تيسيرًا على العملاء.

وتبدأ فئات الشهادة من ١٠٠٠ جنيه مصري ومضاعفاتها، وتصدر للأفراد الطبيعيين، مع احتساب مدة الشهادة من يوم العمل التالي لتاريخ الشراء. كما يتيح البنك لحاملي الشهادة حزمة من المزايا الائتمانية، تتيح لهم الاقتراض بضمان الشهادة أو إصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، مع إمكانية استرداد قيمة الشهادة بعد مضي ٦ أشهر من تاريخ الإصدار، وذلك وفقًا للقواعد والضوابط المنظمة.

البنك الأهلي المصري يعدل سعر العائد على الشهادات البلاتينية

أعلن محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بالبنك قررت تعديل العائد على الشهادات البلاتينية ذات أجل ٣ سنوات والعائد الشهري، ليصبح ١٧,٢٥٪ بدلاً من ١٦٪.

وأوضح "الإتربي" أن القرار يسري اعتبارًا من يوم الأربعاء الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٢٦، وذلك من خلال جميع فروع البنك وكافة تطبيقاته الإلكترونية.

ويأتي هذا التعديل في إطار سياسة البنك لمواكبة المتغيرات في السوق المصرفي وتقديم عوائد تنافسية للعملاء.

خبراء : حزمة أسباب ستعجل بتحسن سعر صرف الجنيه أمام الدولار

شهد الجنيه المصري ضغوطاً حادة وتراجعاً لمستويات تاريخية قريبة من ٥٥ جنيهاً للدولار في مارس ٢٠٢٦ نتيجة التوترات الجيوسياسية وحرب إيران، مما أدى لخروج استثمارات أجنبية (أموال ساخنة) وزيادة طلب الدولار ، ثم بدأ السعر في الاستقرار والتحسن الطفيف (دون ٥٣ جنيهاً) مع أنباء تهدئة الحرب، وسط توقعات متقلبة تعتمد على تطورات المنطقة.

وواصلت أسعار صرف الدولار التراجع بشكل طفيف مقابل الجنيه في البنوك المحلية في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي بقيمة تتراوح بين ٧ و١٦ قرشا، وذلك بعد هبوطها بقيمة تتراوح بين ١,٢٢ و١,٤٦ جنيه خلال تعاملات الأسبوع قبل الماضي.

وفي هذا السياق توقع خبراء و مصرفيون، استمرار تراجع سعر صرف الدولار أمام الجنيه، حال انتهاء الحرب في إيران، مع استمرار سياسات البنك المركزي المرنه التى ساهمت في زيادة التدفقات النقدية الأجنبية وعودة استثمارات الأجانب فى أوراق الدين المصرية.

وثبتت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال للتصنيف الائتماني تصنيف مصر عند B/B* على المدى الطويل والقصير بالعملتين الأجنبية والمحلية، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وكشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي لديه إلى ٥٢,٨٣ مليار دولار بنهاية مارس الماضي، مقابل ٥٢,٧٤٥ مليار دولار بنهاية فبراير ٢٠٢٦.

وقالت وكالة ستاندر آند بورز، إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة- الأموال الساخنة - ارتفعت إلى نحو ١٠ مليارات دولار خلال شهر مارس الماضي من بدء النزاع الصراع الأمريكي الإيراني. وألقى الهدوء النسبي للتوترات الإقليمية بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، وكذلك في لبنان، بظلال إيجابية على الاقتصاد المصري، ما أدى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، بعد أن حقق ارتفاعا كبيرا منذ اندلاع الحرب في المنطقة نهاية فبراير الماضي.

وأعرب خبراء عن تفاؤلهم في تحقيق الاقتصاد المصري تعافيا نسبيا خلال الفترة المقبلة، مع التحسن في مؤشرات سعر الصرف، والعودة المتزايدة مؤخرا للأموال الساخنة إلى السوق المصري، وسط توقعات إيجابية على إحصائيات التضخم وأسعار السلع، بعد ارتفاعها الملحوظ في ظل التوترات الإقليمية التي أثرت على سلاسل الواردات وإمدادات الوقود.

يقول أحمد عبدالعزيز الخبير المصرفي إن سعر صرف الدولار انخفض في حدود ٥٪ من أعلى سعر سجله خلال تعاملات الشهر الماضي، ليقل عن ٥٢ جنيها، مرجعا ذلك إلى سياسة البنك المركزى المرنة التى ساهمت فى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وعودة المستثمرين الأجانب لضخ سيولة دولارية في السوق الثانوية وأذون الخزانة، كاستثمار أجنبي غير مباشر في أدوات الدين، موضحا أن دخول المستثمرين الأجانب في الوقت الحالي مع تراجع الدولار يحقق لهم مكاسب، وهو ما ساعد علي جذب المستثمرين مرة أخرى.

وبحسب بيانات البورصة المصرية، تجاوزت استثمارات الأجانب في أدوات الدين قصيرة الأجل، المعروفة بـ«الأموال الساخنة»، نحو ٣,١ مليار دولار خلال النصف الأول من شهر إبريل الجاري، في مؤشر على تحسن شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

وأشار عبدالعزيز إلى أن زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي عززت من قدرة البنك المركزى علي إدارة السياسة النقدية، فضلا عن النظرة الإيجابية من مؤسسات التصنيف الائتمانية للاقتصاد المصري، وارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، جميعها عوامل دعمت قيمه الجنيه امام الدولار، متوقعا استمرار انخفاض سعر الدولار رغم التحديات الحالية، وذلك مع استمرار تنفيذ سياسة سعر الصرف المرن.

فيما يري الدكتور خالد الشافعي الخبير الاقتصادي ، أن البنك المركزي لا يتدخل بشكل مباشر لحماية سعر العملة، وإنما يتركه خاضعًا لآلية العرض والطلب في السوق، مشيرا إلى أنه في حالة زيادة الطلب على الدولار يرتفع سعر الصرف، بينما يؤدي زيادة المعروض من النقد الأجنبي إلى تراجعه، لافتا إلى أن التوترات الجيوسياسية تلعب دور مباشر في التأثير على حجم المعروض من العملات الأجنبية داخل السوق.

مشيرا إلي أن ارتفاع سعر الدولار خلال الفترة الماضية جاء نتيجة زيادة الطلب على النقد الأجنبي، بالتزامن مع إنهاء جزء من الاستثمارات الأجنبية في الشوق المصرية، وهو ما دفع سعر الصرف للارتفاع من مستويات كانت تدور حول ٤٦ جنيهًا إلى نحو ٥٤ جنيهًا، أي بزيادة تقارب ٨ جنيهات، في ظل حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الأسواق.

و قال أن أحد أبرز عوامل تعافي الجنيه أمام الدولار يتمثل في عودة التدفقات الاستثمارية بالنقد الأجنبي التي خرجت سابقًا من السوق المصرية، مع تحسن نسبي في مناخ الاستثمار حاليًا فضلًا عن استقرار الأوضاع الجيوسياسية والهدنة بين أمريكا وإيران.

وتوقع أنه في حال التوصل إلى تسوية وصُلح بين الولايات المتحدة وإيران، واستمرار حالة الاستقرار في الأوضاع الجيوسياسية، إلى جانب ارتفاع التدفقات الاستثمارية الأجنبية في مصر، فقد يواصل سعر الصرف تراجعه بشكل تدريجي، ليقترب من مستوى ٥٠ جنيهًا للدولار خلال الفترة المقبلة، مع تحسن نسبي في المعروض من النقد الأجنبي داخل السوق.

و في السياق ذاته ، توقع الخبير المصرفي، محمد عبدالعال، استمرار استقرار الدولار عند مستويات أقل من ٥٢ جنيها، في السيناريو الحالي إلى أن تظهر تأكيدات عن استئناف المفاوضات بين إيران وأمريكا، فإذا كانت نتائجها إيجابية لصالح السلام ووقف دائم لإطلاق النار وإعاده فتح مضيق هرمز، سيكون السيناريو المتفائل: تحسن الجنيه تدريجيا إلى مستويات تتراوح بين ٥١ و٥٠ جنيها للدولار، لكن إذا لم يتم التوصل لاتفاق سيعود الدولار للارتفاع إلى مستويات الـ ٥٥ جنيها فأعلى.

وأوضح عبد العال، أن الجنيه يتحرك صعوداً وهبوطاً مع تبني البنك المركزي سياسة مرونة سعر الصرف، مما يوفر حساسية شديدة للتوترات الجيوسياسية في الإقليم سواء بمزيد من الضغط على الجنيه أو الدعم، مضيفا أن الدولار ارتفع ليلامس ٥٥ جنيه منذ أسبوعين، مع زيادة ضغوط الأوضاع الجيوسياسي وخروج أموال ساخنة التى قدرتها معظم مؤسسات التصنيف وبنوك الاستثمار بـ ١٠ مليارات دولار، ثم مع بدء المفاوضات، بدأ الجنيه يسترد بعض خسائره.

و قال عبد العال إن استمرار خروج المستثمرين الأجانب من أذون الخزانة يضغط على سعر صرف الجنيه، مرجحا استمرار هذه الضغوط في ظل تواصل الصراع، على أن يعود سعر الجنيه إلى التحسن مع انحسار التوترات.

وتشير بيانات البورصة المصرية إلى تخارج أكثر من ٦ مليارات دولار من أذون الخزانة الحكومية خلال أول أسبوعين من الحرب، فيما قدّرت «فيتش سوليوشنز» في تقرير صدر الشهر الجاري حجم خروج الأموال الأجنبية الساخنة بين ٨ و٩ مليارات دولار منذ منتصف فبراير.

أما محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت في شركة «الأهلي للاستثمارات المالية»، فقد أكد على إن تزامن خروج الاستثمارات الأجنبية من أدوات الدين المحلية، مع زيادة طلبات الاستيراد أدى إلى تسارع هبوط العملة.

ورجح اتجاه الأجانب حاليا لبيع حيازاتهم وفق استراتيجية «وقف الخسارة» والتي تعني البيع على أي سعر للدولار لتجنب زيادة المخاطر المحتملة على العملات بالأسواق الناشئة ومنها مصر.

ولفت إلي ارتفاع العائد على أذون الخزانة بنحو ١٪ خلال مارس، ليتجاوز ٢٥٪ على بعض الآجال، وسط ضغوط المستثمرين لطلب أسعار فائدة مرتفعة في ظل تصاعد مخاطر الاستثمار بالمنطقة، وحاجة مصر إلى السيولة لسد عجز الموازنة.

فيما يري الدكتور حسن يوسف علي، أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة ولاية أوهايو وجامعة النيل المصرية، إن الحرب في المنطقة أحدثت ضغوطا مزدوجة على الاقتصاد المصري، عبر قناتي سعر الصرف والتضخم، إذ انعكست الصدمة الجيوسياسية على سعر الصرف من خلال عدة آليات رئيسية أدت إلى إضعاف الجنيه، في مقدمتها تأثيرها على ميزان المدفوعات وتدفقات النقد الأجنبي، حيث إنه في ظل اضطراب حركة الملاحة في الخليج وباب المندب وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، تتراجع إيرادات قناة السويس، ما يضغط على الفائض في الحساب الجاري ويحد من المعروض من العملات الأجنبية.

وأضاف أن خروج رؤوس الأموال بالتزامن مع التوترات الإقليمية، خاصة استثمارات الحافظة الأجنبية، شكل قناة أخرى للضغط على العملة المحلية، حيث دفعت حالة عدم اليقين إلى إعادة تسعير المخاطر في الأسواق الناشئة واتساع علاواتها، ما أدى إلى تدفقات خارجة من الأموال الساخنة المستثمرة في أدوات الدين الحكومية، وزيادة الطلب على الدولار في السوق المحلية.

ونوه إلى الضغوط التضخمية عبر عدة قنوات، من بينها ارتفاع أسعار الواردات والوقود ومستلزمات الإنتاج، وتكاليف الطاقة والنقل وسلاسل الإمداد، نتيجة تصاعد التوترات في الخليج وباب المندب، إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الصدمات قد تضيف ما بين ٠,٥ إلى ١,٥ نقطة مئوية إلى معدل التضخم السنوي، بحسب تطورات مسار الحرب وأسعار الطاقة.

شيماء مرسي

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • الاحد 26 ابريل 2026 • العدد 839

اقتصادية قناة السويس» تجذب استثمارات بنحو ١٦ مليار دولار خلال ٤ سنوات

أكد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن ما يتم تحقيقه داخل المنطقة الاقتصادية يمثل حصاد سنوات من العمل والإصلاحات التى بدأت منذ عام ٢٠١٥، مشيرًا إلى أن عام ٢٠٢٥ يمثل عام الحصاد لما تم إنجازه خلال العقد الماضى. وأشار إلى أنه منذ إطلاق برنامج التطوير، تم افتتاح أكثر من ١٦٠ مصنعًا ومشروعًا داخل الموانئ والمناطق التابعة للهيئة، بما يعكس تسارع وتيرة التنمية الصناعية والاستثمارية داخل المنطقة.

وأضاف أن المنطقة الاقتصادية نجحت خلال السنوات ٤ الأخيرة فى جذب نحو ١٦ مليار دولار من الاستثمارات، مقارنة بنحو ٢ مليار دولار خلال فترة سابقة.. وأكد أن هذه النتائج تعكس نجاح الدولة فى تحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى منصة جاذبة للاستثمار والصناعة والخدمات اللوجستية.

١٢ منطقة استثمارية جذبت استثمارات بـ٦٦ مليار جنيه ووفرت ٧٧,٥ ألف فرصة عمل

المناطق الاستثمارية .. نافذة جديدة في الخريطة الاستثمارية لمصر

تشهد مصر حاليا خريطة استثمارية جديدة تركز على المناطق الاستثمارية والحرة لجذب الاستثمارات المباشرة، مع تقديم حوافز تنافسية وبيئة أعمال مرنة ، وفقا لخبراء الاستثمار والمشهد الاقتصادي حتى أبريل 2026، تتركز أفضل الفرص في قطاعات الصناعة، التكنولوجيا، والمدن الذكية.

وقبل أيام ، أطلقت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية حملة للترويج والتوعية بالمناطق الاستثمارية كأحد الأجيال المتطورة لأنظمة الاستثمار المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، وذلك لتعريف مجتمع الأعمال بمنافعها وكيفية الاستفادة منها وتفعيلها كأحد الآليات الاستراتيجية لجذب الاستثمار، وكذلك استعراض ما وصلت إليه التجربة حتى الآن من خلال بيان مؤشرات أدائها حتى الآن.

ومن المستهدف أن تستمر هذه الحملة لنحو 3 أشهر يتم تسليط الضوء فيها على أبرز موشرات أداء المناطق الاستثمارية وما أضافته للاقتصاد القومي من قيمه سواء عبر الاستثمارات التي تمت أو حجم العمالة أو قيمة الصادرات أو تطور طاقتها الانتاجيه وتنوعها الجغرافي على محافظات الجمهورية لتوطين التنمية.

وتعد المناطق الاستثمارية أحد أنظمة الاستثمار إلى جانب المناطق الحرة والتكنولوجية والاستثمار الداخلي والمنصوص عليهم في قانون الاستثمار، كأحد أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، واليات التمكين وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتستهدف الحملة إبراز المزايا التنافسية التي يوفرها هذا النموذج الاستثماري، والذي يقوم على تطوير مجتمعات صناعية وخدمية متكاملة، تعتمد على بنية تحتية متطورة متكاملة، وإجراءات مبسطة، وإطار تنظيمي مرن يدعم سرعة تنفيذ المشروعات.

واستعرضت الوزارة، مع انطلاق الحملة، أبرز المؤشرات التي تعكس نجاح تجربة المناطق الاستثمارية في مصر، حيث نجحت في جذب استثمارات إجمالية بلغت نحو 66,3 مليار جنيه، من خلال 12 منطقة استثمارية منتشرة في مواقع استراتيجية على مستوى الجمهورية.

كما ساهمت هذه المناطق في توفير أكثر من 77,5 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، في دعم واضح لجهود الدولة في خفض معدلات البطالة وتنمية المهارات، فيما بلغت نسب الإشغال نحو 90%، بما يعكس ثقة المستثمرين في كفاءة هذا النموذج وقدرته على تحقيق عوائد مستدامة.

استثمار متطور

وفي تصريحات له ، أكد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن المناطق الاستثمارية أحد أجيال أنظمة الاستثمار المتطورة في مصر كآلية لجذب وتحفيز الاستثمار، مشيرا إلى أن الحملة تأتي في توقيت مهم لرفع مستويات الوعي والمعرفة بمزايا المناطق الاستثمارية وكيفية الاستفادة منه.

وقال الوزير: "هذا النموذج يعتمد على شراكة فعالة مع القطاع الخاص من خلال مطور المنطقة الاستثمارية، بما يتيح تقديم خدمات متكاملة للمستثمر داخل نطاق جغرافي محدد، ويضمن سرعة اتخاذ القرار من خلال نظام النافذة الواحدة . "

وأضاف الوزير، أن وصول نسب الإشغال إلى 90% يمثل رسالة ثقة قوية في مناخ الاستثمار، ويدفعنا إلى التوسع في إنشاء مناطق جديدة ومرفقة بالكامل، لتلبية الطلب المتزايد من المستثمرين المحليين والدوليين.

وزارة الاستثمار تطلق حملة الـ 3 أشهر للترويج للمناطق الاستثمارية ‹‹ محمد فريد : جيل جديد متطور من أنظمة الاستثمار وآلية لجذب وتحفيز المشروعات

وأوضح أن الدولة تعمل على تعزيز تنافسية هذه المناطق من خلال تبسيط إجراءات التراخيص التي تصدر من خلال مجالس إدارات هذه المناطق.

وتابع : "هدفنا هو تمكين المستثمر من التركيز على العملية الانتاجية والتوسع، بينما نوفر له بيئة أعمال عالمية من حيث البنية التحتية، والخدمات، والإطار التشريعي المحفز، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر 2030 ".

وتركز الحملة على رفع الوعي داخل المناطق الاستثمارية كأحد أنظمة الاستثمار التي تعين وتساند المستثمر على سرعة التأسيس والترخيص والتشغيل، من خلال نشر رسائل تعريفية، إلى جانب محتوى رقمي تفاعلي عبر منصات التواصل الاجتماعي والموقع الرسمي للوزارة.

وتعد المناطق الاستثمارية أحد أهم النظم الاستثمارية في مصر، حيث تسهم في إنشاء مجتمعات إنتاجية متكاملة، وتوفير فرص عمل، وزيادة الصادرات، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

فرص استثمارية

من جانبهم ، أكد اقتصاديون أنه في ظل توترات إقليمية وضغوط اقتصادية، تبرز تساؤلات حول أفضل الفرص الاستثمارية في مصر 2026 ، موضحين أنه في مقدمة هذه الفرص تأتي المناطق الاستثمارية ، إلى جانب تصدر التصنيع والتكنولوجيا والطروحات الحكومية المشهد، وسط توجه اقتصادي جديد يعزز الإنتاج والتصدير ودور القطاع الخاص.

وقال الوزير المفوض الدكتور منجي علي بدر، عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للأمم المتحدة، إنَّه في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مع اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد وتقلبات أسعار الطاقة، يبرز سؤال محوري أمام المستثمرين: ما هو الاستثمار الأمثل في مصر خلال عام 2026؟

وأضاف أن الإجابة لا يمكن اختزالها في قطاع واحد، بل تتطلب قراءة شاملة للاقتصاد المصري واتجاهاته وتوازنات المخاطر والعوائد ، مبينا أن مصر تعمل على التحول من نموذج اقتصادي قائم على الاستهلاك والخدمات إلى نموذج أكثر اعتمادًا على الإنتاج والتصدير ، وقد انعكس ذلك في نمو ملحوظ لبعض القطاعات الإنتاجية، وزيادة مساهمة الاستثمارات الخاصة، فضلا عن توجه واضح نحو تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النمو.

وأضاف أنَّه في المقابل لا يمكن إغفال الضغوط الناتجة عن البيئة الخارجية، مثل ارتفاع تكلفة التمويل عالميًا، وتقلب أسعار الطاقة، وتأثير التوترات الإقليمية على تدفقات الاستثمار والسياحة ، وبالتالي، فإن الاستثمار الرشيد في هذه المرحلة هو الذي يوازن بين القدرة على تحقيق عائد مستدام والقدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

وكشف أن قطاع العقارات كان تاريخيًا الملاذ الآمن للمستثمر المصري، إلا أن السوق في 2026 يشهد تحولا مهمًا، فزيادة العروض، خاصة في المدن الجديدة، أوجدت تحديات تتعلق بالسيولة وإمكانية إعادة البيع. ومع ذلك، لا تزال هناك فرص حقيقية في العقارات التجارية والإدارية، والمشروعات في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة. لافتًا إلى أنه لم يعد الاستثمار العقاري خيارًا تلقائيًا، بل يتطلب تحليلا دقيقًا للطلب الفعلي، وليس الاعتماد على التوقعات التسويقية.

وأفاد أن الاستراتيجية المثلى للاستثمار تتمثل في تبني استراتيجية تنويع ذكية، تقوم على الاستثمار في قطاعات إنتاجية مرتبطة بالتصدير، وتخصيص جزء من المحفظة لقطاعات عالية النمو مثل التكنولوجيا، والاحتفاظ بجزء من الأصول في أدوات تحفظ القيمة (مثل الذهب أو العقار المدرّ للإيراد) ، كما يجب أن يكون القرار الاستثماري مبنيًا على أفق زمني واضح، حيث تختلف الاستراتيجيات بين المستثمر قصير الأجل والمستثمر الاستراتيجي طويل الأجل.

وقال الدكتور عبد المنعم السيد، الخبير الاقتصادي، إن برنامج الطروحات الحكومية وتأثيره الاقتصادي يمثل توجه الحكومة نحو قيد الشركات المملوكة للدولة في البورصة المصرية، ضمن برنامج الطروحات، كتحول هيكلي في إدارة الأصول العامة، ويعكس انتقالا تدريجيًا من نموذج الدولة المالكة والمشغلة إلى نموذج الدولة المنظمة للنشاط الاقتصادي.

وأكد د. عبد المنعم، أنه لا شك أن هذا التوجه يمثل أداة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز كفاءته في ظل ضغوط تمويلية داخلية وخارجية متزايدة، لافتًا إلى أن القيد المؤقت الذي تم تطبيقه على عدد 6 من الشركات الحكومية، والمخطط توسيعه ليشمل 20 شركة في المرحلة الأولى، يُعد مرحلة انتقالية مهمة تسمح بإدخال هذه الكيانات إلى سوق المال دون انتظار استيفاء كامل شروط الطرح النهائي.

وقال الدكتور حسام الغايش، الخبير الاقتصادي ومحلل أسواق المال، أن الاقتصاد المصري يُظهر صلابة ملحوظة أمام التحديات الجيوسياسية، حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5,3% خلال الربع الأول من العام المالي 2026/2025، مقارنة بـ3,5% في الفترة المماثلة السابقة. كما ارتفعت الاستثمارات الكلية إلى 278,7 مليار جنيه بالأسعار الثابتة، بنمو سنوي 24,2%، مع مساهمة القطاع الخاص بنسبة 66% بارتفاع 25,9%.

ومن المتوقع أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 16,2 مليار دولار في 2026، مدعومًا بصفقات كبرى مثل تلك مع الدبار القطرية.

وتعكس هذه الأرقام ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال، حيث تقدمت نحو 450 شركة أجنبية بطلبات تأسيس منذ مارس 2026، خاصة في قطاعات الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية.

وأشار إلى أن قطاع العقارات يُعد الأفضل للاستثمار طويل الأمد، إذ يحتل المرتبة الأولى في ترتيب الفرص بسبب الاستقرار والعائد المزدوج (إيجاري ورأسمالي). وقد استحوذ على 57% من الاستثمارات الخاصة بين عامي 2023/2022 و2024/2023.

واختتم بأنَّه رغم التوترات الجيوسياسية، تُعد قطاعات العقارات، والقطاع المالي، والصناعات الغذائية، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا من أفضل القطاعات في مصر خلال 2026، مدعومة بنمو اقتصادي يبلغ نحو 5%، واستثمارات متوقعة بقيمة 16,2 مليار دولار، إلى جانب إصلاحات تعزز الثقة. وتوفر هذه القطاعات توازنًا بين الاستقرار والعائد، مع التركيز على التصدير والأمن الغذائي.

وقال الدكتور محمد عبد الهادي، الخبير الاقتصادي ومحلل أسواق المال، إن استقرار الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بعد فترة من التوترات التي أثرت سلبًا على الاقتصاد العالمي، يفتح المجال أمام عودة عدد من الخيارات الاستثمارية المهمة.

وأوضح أن الاستثمار في النفط كان من أبرز الخيارات خلال الفترة الماضية، نتيجة إغلاق مضيق هرمز، لكن مع وجود هدنة ومفاوضات بين الجانب الأمريكي والإيراني واستقرار الأوضاع، فإن من أفضل الاستثمارات حاليًا التوجه نحو الأسهم، خاصة الأسهم العقارية، بالإضافة إلى الاستثمار في الذهب، وذلك لعدة أسباب.

وقال الخبير الاقتصادي إن تنويع المحفظة الاستثمارية يُعد الخيار الأنسب خلال عام 2026، خاصة في الأسهم العقارية، في ظل تحسن البيئة الاستثمارية وتوفير مناخ داعم للمشروعات، فضلا عن فتح آفاق الاستثمار أمام الدول العربية والخليجية داخل مصر بعد التوترات الأخيرة ، وأشار إلى أن التوجه نحو إقامة مناطق سكنية كبرى، كما في إعلان شركة طلعت مصطفى، من شأنه تحقيق ربحية كبيرة للشركة وللقطاع العقاري بشكل عام.

محمد مجيي الدين

مصر تفوز برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة (Growth and Emerging Markets Committee – GEMC) حتى 2028

فازت مصر، ممثلة في الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة لجنة الأسواق النامية والناشئة (Growth and Emerging Markets Committee – GEMC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)، وذلك خلال الفترة من 2026 إلى 2028، بما يرسخ المكانة الدولية المرموقة التي تتمتع بها الهيئة، ويؤكد دورها المحوري في دعم كفاءة وتنافسية أسواق رأس المال بالدول الأعضاء.

وبموجب هذا الفوز يشغل الدكتور إسلام منصب نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) للعامين القادمين، بجانب رئاسته للجنة الأسواق النامية والناشئة في خطوة تعكس المكانة المتقدمة التي تحتلها مصر على خريطة التنظيم الرقابي للأسواق المالية عالميًا.

وتعد لجنة الأسواق النامية والناشئة أكبر لجان المنظمة، إذ تمثل أكثر من 75% من أعضائها، وتضم 94 عضوًا و23 عضوًا مشاركا دون حق التصويت، من بينهم الاقتصادات الأسرع نموًا عالميًا، بما يشمل 10 دول من مجموعة العشرين، وتضطلع اللجنة بدور محوري في تعزيز كفاءة أسواق الأوراق المالية، ووضع المبادئ والمعايير، وتيسير تبادل المعلومات، إلى جانب تقديم برامج التدريب والمساعدة الفنية للأعضاء.

الرقابة المالية تصدر قواعد جديدة لتنظيم عمل الخبراء الاكتواريين وتعزيز سوق التأمين

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، القرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢٦ بشأن شروط وقواعد وإجراءات قيد ومباشرة أعمال الخبراء الاكتواريين وتأسيس وترخيص الشركات الراغبة في ممارسة نشاط الخبرة الاكتوارية، وذلك في إطار جهود الهيئة لتطوير وتنظيم نشاط التأمين بصفة خاصة على ضوء قانون التأمين الموحد رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤، والقطاع المالي غير المصرفي بوجه عام.

وقال الدكتور إسلام عزام إن القرار يمثل خطوة مهمة في رسم الأطر التنظيمية لمهنة الخبرة الاكتوارية، بما يسهم في رفع الكفاءة المهنية للممارسين، وتحسين جودة الأعمال الفنية المرتبطة بنشاط التأمين، حيث يستهدف تعزيز مبادئ الشفافية والانضباط داخل السوق التأميني، والتأكيد على اعتماد الأسس العلمية والمهنية الدقيقة في إعداد الدراسات والتقارير الاكتوارية، بما يدعم إدارة المخاطر لدى شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة.

وأضاف أن القرار ينطلق من حرص الهيئة على تطوير مهنة الخبرة الاكتوارية في مصر، ومواكبة أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز مستويات الحوكمة في القطاع، مما يرفع كفاءة القرارات الفنية والمالية.

ويشترط القرار لممارسة أي شخص طبيعي أو اعتباري نشاط الخبرة الأكتوارية، الحصول على الترخيص من الهيئة والقيد في سجلاتها، مع حظر استعانة شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة بغير الخبراء المقيدين لإعداد الدراسات الاكتوارية.

وينص القرار على إنشاء سجل لقيد الخبراء الاكتواريين لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد، إلى جانب إلزامهم بالتسجيل على المنصة الإلكترونية للمهنيين، دعمًا لجهود التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات.ويحدد القرار شروطًا لتأسيس شركات الخبرة الاكتوارية، أبرزها: اتخاذ شكل شركة مساهمة مصرية، وتوافر حد أدنى لرأس المال المنصوص عليه في القرارات السابقة والبالغ ٣ ملايين جنيه، وأن يكون من بين مساهمي الشركة من تتوافر لديه الخبرة في مجال الأنشطة المالية أو الاستثمارية وفي المجال الاكتواري، مع وجود إدارة تنفيذية مؤهلة ومقيدة بالسجل.

ويحدد القرار أيضًا شروط قيد الخبراء الأفراد، ومنها تمتعهم بالمؤهلات المهنية المعترف بها دوليًا، والخبرة، وحسن السمعة، واجتياز اختبارات الهيئة.

وأشار د. إسلام عزام، رئيس الهيئة، إلى ضرورة التزام الخبراء الاكتواريين بأعلى معايير النزاهة والموضوعية والسرية والحياد، ومراعاة السلوك المهني القويم، وبذل العناية المهنية الواجبة في جميع أعمالهم، مع الامتناع عن أي ممارسات من شأنها الإضرار بالخبراء أو العملاء أو منشآت التأمين وإعادة التأمين أو بمهنة الخبرة الاكتوارية بوجه عام.

وشدد على مراعاة الالتزامات المنصوص عليها بالقرار، وبالأخص تجنب تعارض المصالح، والاعتماد على أسس علمية موثقة في إعداد التقارير، بما يعزز من موثوقية نتائج الأعمال الاكتوارية.وأوضح أن القرار يساهم في حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية، ويعزز الثقة في قطاع التأمين، حيث يستحدث متطلبات إلزامية مثل تقديم وثائق تأمين للمسؤولية المهنية لكل من الخبراء والشركات، على أن تكون صادرة عن إحدى شركات التأمين المرخص لها بالعمل في مصر، وذلك وفقا لحجم الأعمال، بهدف توفير حماية إضافية للمتعاملين وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر في القطاع.

داليا احمد

الحفر المصرية بصدد إطلاق خطة استراتيجية خمسية حتى عام ٢٠٣٠

أكد كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، على الأهمية الكبيرة لشركة الحفر المصرية (EDC) في تنفيذ الخطة الخمسية لزيادة الإنتاج المحلي من البترول والغاز، من خلال دورها المحوري في تنفيذ برامج حفر الآبار.

ووجه الوزير، خلال أعمال الجمعية العامة للشركة عبر الفيديو كونفرانس، بأهمية العمل على عقد شراكات استراتيجية مع مؤسسات وشركات الحفر إقليميًا وعالميًا، بما يسهم في تعظيم قدرات الشركة ودعم مستهدفات الخطة الخمسية. كما شدد على ضرورة إعداد خطة لتدريب المزيد من الكوادر البشرية في مجال حفر الآبار، لمواكبة التوسع المرتقب في أنشطة الحفر خلال الفترة المقبلة.

من جانبه، أوضح أسامة كامل، رئيس شركة الحفر المصرية، أن انعقاد الجمعية العامة هذا العام يتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس الشركة، التي تمثل مسيرة حافلة كإحدى شركات الحفر البترولي الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي.

وأشار إلى أن الشركة تأسست عام ١٩٧٦ برأس مال قدره ١٠٠ ألف جنيه مصري، وبجهاز حفر بري واحد يعمل داخل مصر، وعلى مدار خمسة عقود من العمل الجاد والالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية والسلامة، نجحت في تحقيق نمو متواصل.

«العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية» توقّع عقداً مع «راية للمباني الذكية» لإدارة وتشغيل المبنى الإداري «C5» بالحي الحكومي

وقعت شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية عقدًا مع شركة راية للمباني الذكية تحت مظلة راية القابضة، وذلك لاستغلال وإدارة المبنى الإداري (C5) الكائن بالمحور المركزي في الحي الحكومي بالعاصمة الجديدة، قام بالتوقيع عن شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية المهندس خالد عباس رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، و أحمد إبراهيم، الرئيس التنفيذي لشركة راية للمباني الذكية.

ويستهدف هذا التعاقد تعظيم القيمة الاستثمارية للمبنى من خلال إسناد مهام الإدارة والتشغيل لشركة متخصصة، حيث تتولى شركة راية دور الوكيل الحصري لإدارة وتشغيل واستغلال المبنى، بما يشمل تأجير الوحدات الإدارية، وكافة الخدمات والمرافق المرتبطة به، وفقًا لأفضل المعايير المهنية والتشغيلية المعتمدة.

وبموجب الاتفاق، تحصل شركة راية على نسبة من إجمالي الإيرادات المحققة، فيما تؤول النسبة المتبقية إلى شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، بما يحقق التوازن بين الكفاءة التشغيلية وتعظيم العوائد الاستثمارية.

ويعكس هذا التعاقد توجه شركة العاصمة الإدارية نحو تطبيق نماذج متقدمة لإدارة الأصول بالشراكة مع القطاع الخاص، والاستفادة من الخبرات المتخصصة في إدارة وتشغيل المباني، بما يسهم في تقديم خدمات متكاملة داخل الحي الحكومي.

هذا وقد صرح المهندس خالد عباس "يأتي هذا التعاقد في إطار رؤية الشركة لتعظيم الاستفادة من أصولها من خلال الشراكة مع كيانات متخصصة ذات خبرة وتطبيق نماذج احترافية لإدارة وتشغيل المباني، بما يضمن تحقيق أعلى كفاءة تشغيلية وعائد اقتصادي مستدام ويُسهم في توفير بيئة عمل متكاملة وخدمات عالية الجودة.

المصرية للثروات التعدينية تحقق 1.2 مليار جنيه أرباحاً خلال 2025-2024

شهد كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، أعمال الجمعية العامة للشركة المصرية للثروات التعدينية، عبر تقنية الفيديو كونفرانس؛ لاعتماد نتائج أعمال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ وذلك بحضور قيادات وزارة البترول والثروة المعدنية، وهيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية، وممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات.

وخلال الاجتماع، استعرض عمرو عليوة، رئيس الشركة، أهم مؤشرات الأداء، موضحًا أنه تم وضع أهداف محددة لرفع مستويات الإنتاج من المناجم المختلفة على مستوى الجمهورية، وزيادة القيمة المضافة للخامات المعدنية، وتحقيق أعلى درجات الكفاءة لتلبية احتياجات السوق المحلي في العديد من الصناعات، مثل الأسمدة والسيراميك والدهانات، إلى جانب الصناعات التعدينية.

وأضاف أن الشركة حققت إيرادات إجمالية تقدر بنحو ٢ مليار جنيه، بزيادة ٧٩٪ عن المستهدف، و٣٩٪ مقارنة بالعام المالي السابق. كما بلغت إيرادات مبيعات الإنتاج من السلع والخدمات نحو ١,٤ مليار جنيه، بزيادة ٣٦٪ عن المستهدف، فيما سجلت تكاليف النشاط نحو ٥٣٨ مليون جنيه، بانخفاض قدره ٢٠ مليون جنيه عن المستهدف.

وبذلك، بلغ صافي أرباح الشركة نحو ١,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١٧٨٪ عن المستهدف، و١٠٢٪ مقارنة بالعام المالي الماضي.

أرباح مصر للمقاصة تقفز بأرباحها و تحقق 2 مليار جنيه لأول مرة خلال 2025

كشفت شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، عن نتائج أعمالها عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والتي سجلت معدل نمو بلغ ١٥٪ على أساس سنوي.

حققت شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي صافي أرباح بلغت نحو ١,٩٥ مليار جنيه، لأول مرة تاريخيا، مقارنة بنحو ١,٦٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤، بمعدل نمو ١٥ ٪ عن العام السابق، لتواصل الشركةمسارها التصاعدي، وتؤكد مكانتها كأحد أهم المؤسسات المالية الداعمة للأسواق المالية.

ويعكس الأداء القوى نجاح استراتيجية الشركة في الجمع بين النمو المالي، والكفاءة التشغيلية، والتوسع في الخدمات، إلى جانب تسريع وتيرة التحول الرقمي، بما يعزز من تنافسية السوقوبرفع جاهزية بنيته الأساسية لمواكبة التطورات العالمية.

وعلى مستوى نمو الإيرادات، ارتفعت إيرادات النشاط بنسبة ١٥ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، كما سجلت إيرادات الاستثمارات نموًا ملحوظا بنسبة ٢٩ ٪ مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس كفاءة إدارة الموارد وتعظيم القيمة للمساهمين.

النقل: «إم أو تي» للاستثمار، تحقق 3.7 مليار جنيه أيرادات خلال 2025

تراس الفريق كامل الوزير، وزير النقل، اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة «إم أو تي» للاستثمار والتنمية، لاعتماد ومناقشة القوائم المالية ونتائج أعمال الشركة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١، بحضور أعضاء الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

وخلال الاجتماع، استعرض اللواء مهندس عصام الخولى، رئيس مجلس إدارة الشركة، مؤشرات الأداء المالى للشركة، حيث بلغ إجمالى إيرادات النشاط خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٣.٧ مليار جنيه، مقارنة بـ١.٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤، محققة زيادة قدرها ١.٨ مليار جنيه، وبمعدل نمو يقارب ٩٥٪، نتيجة العائد من الاستثمار الإعلانى وتعظيم المنظومة الاستثمارية لأصول الهيئات والجهات التابعة لوزارة النقل.

وتم استعراض الموقف التنفيذى لعدد من المشروعات الاستراتيجية، وفى مقدمتها مشروع أبراج الهابى لاند بمدينة المنصورة، والذى يأتى ضمن مشروع «تحيا مصر المنصورة»، حيث يمثل المشروع أحد أبرز المشروعات الاستثمارية الجارى تنفيذها، ويُقام على موقع متميز بكورنيش النيل بمحافظة الدقهلية.

وادي دجلة تضخ 100 مليار جنيه استثمارات في 4 مشروعات جديدة

كشف ريمون عهدي، الرئيس التنفيذي لشركة وادي دجلة للتنمية العقارية، عن استراتيجية الشركة خلال عام ٢٠٢٦، والتي تتضمن إطلاق أربعة مشروعات عقارية جديدة لتعزيز تواجدها في السوق العقارية، ومنها مشروع «كلوب تاون المنيا»، الذي يعد أول تواجد للشركة في صعيد مصر والمقرر إطلاقه في الربع الثاني من العام بمساحة ٨٥ فدانا بجوار نادي وادي دجلة المنيا، منوها بأن هذا المشروع يأتي ضمن خطة الشركة للانتشار في المحافظات تلبية لحجم الطلب المتنامي فيها.

وتابع عهدي، خلال المؤتمر السنوي للشركة، أن قائمة الإطلاقات تضم مشروعي «فيرو» بسيدي عبد الرحمن و«أوجو» بالعين السخنة، تم إطلاقها بالفعل بداية العام، إضافة إلى مشروع «نيوباركس» بمستقبل سيتي، وذلك في الربع الأخير من العام.

تحالف بين 4 شركات لإنشاء مركز إقليمي للهيدروجين الأخضر بالبحر المتوسط داخل الاسكندرية

وقعت كل من شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، وشركة الإسكندرية للأسمدة (AlexFert)، إحدى الشركات التابعة لقابضة، وشركة أوراسكوم للإنشاءات، وشركة يونايتد إنرجي جروب لتطوير الهيدروجين الأخضر القابضة المحدودة (UEG)، مذكرة تفاهم على هامش مؤتمر «إجيبس ٢٠٢٦»، بهدف دراسة وتطوير مشروع «مركز البحر المتوسط للهيدروجين الأخضر» في مدينة الإسكندرية، في خطوة استراتيجية تعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي وعالمي للطاقة المستدامة.

تم توقيع المذكرة تحت رعاية معالي المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، وبحضور قيادات الشركات الأربع، لتدشين مرحلة جديدة من التكامل الصناعي الذي يهدف إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر وتوظيفه في إنتاج الأمونيا منخفضة الكربون، بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجيتها الوطنية للتحول نحو الطاقة النظيفة.

تحول عمراني كبير في القاهرة والمحافظات والمناطق الساحلية

القطاع الخاص يفرض نفسه علي خارطة العمران في مصر بحزمة مشروعات غير مسبوقة

تشهد مصر طفرة بناء وعمران واسعة تعيد رسم ملامحها الحضرية والاقتصادية، في وقت تتسارع فيه مشروعات التطوير العقاري والبنية التحتية لإعادة تشكيل القاهرة الكبرى والمدن المحيطة بها.

وخلال السنوات الماضية، ضخت الدولة استثمارات ضخمة في البنية التحتية شملت شبكة واسعة من الطرق والكباري لتخفيف الازدحام المروري، إلى جانب إدخال وسائل نقل جديدة مثل المونوريل، كما تم إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة بتكلفة تقارب 58 مليار دولار في الصحراء على بعد 45 كيلومترا شرق القاهرة، وتضم أعلى برج في إفريقيا.

كما برز دور القطاع الخاص بشكل متزايد في قيادة مشروعات التطوير، حيث أعلنت شركات مثل بالم هيلز وماونتن فيو عن مشروع سكني وتجاري ضخم باسم «جيريان» بقيمة 29 مليار دولار يعتمد على إعادة توجيه مياه من نهر النيل.

وامتد التحول العمراني إلى خارج القاهرة، خصوصا على الساحل، حيث شهدت منطقة رأس الحكمة على البحر المتوسط تطورا كبيرا بعد جذب استثمارات إماراتية بقيمة 35 مليار دولار في عام 2024.

وتأتي هذه الطفرة العمرانية في وقت تواجه فيه مصر ضغوطا اقتصادية متزايدة تأثرت جزئيا بالتوترات الإقليمية، فيما تراهن الحكومة على أن مشروعات «المدن الجديدة على الطراز الحديث» ستدعم النمو الاقتصادي وتحد من تداعيات الأزمة عبر تحفيز قطاع البناء وجذب الاستثمارات.

وفي أحدث المشروعات العمرانية الضخمة ، أعلنت مجموعة طلعت مصطفى، أكبر مطور عقاري مدرج في مصر، عن خطة لإنشاء مدينة مستقبلية جديدة بقيمة 27 مليار دولار، في إطار توسع عمراني يهدف إلى إعادة تصور العاصمة وتخفيف الضغط السكاني عنها.

المشروع، الذي يحمل اسم «ذا سباين»، من المقرر إقامته في الضواحي الشرقية للقاهرة على مساحة تبلغ نحو 2,4 كيلومتر مربع، ويشمل تصميمه إنشاء شوارع خضراء خالية من السيارات، إضافة إلى نحو 165 برجا سكنيا وتجاريا مخصصا للأعمال والسكن.

وتأتي هذه الخطوة ضمن سلسلة من مشروعات التوسع العمراني التي تشهدها مصر، والتي تعود جذورها إلى أكثر من ألف عام، حيث يعيش في القاهرة الكبرى أكثر من 20 مليون نسمة.

وأكد رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى أن إطلاق أحد أكبر المشروعات العمرانية في مصر بمدينة القاهرة الجديدة، هو خطوة تستهدف تعزيز قدرة الدولة على المنافسة عالميًا وجذب الشركات والاستثمارات الدولية، ضمن رؤية تعتمد على التحول نحو مدن ذكية متكاملة.

وقال إن الهدف هو وضع مصر في صدارة المنافسة العالمية من خلال تطوير نموذج عمراني غير تقليدي، يقوم على بناء مدن متكاملة وليست مجرد مشروعات عقارية ، موضحا أن المشروع يأتي ضمن رؤية شاملة تستهدف إحداث تحولات لوجستية واقتصادية كبرى، تربط بين التنمية وراس المال والإنسان، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن فلسفة المشروع لا تقتصر على إنشاء أبراج سكنية، بل تقوم على بناء مجتمع متكامل يضم خدمات وتعليم وحياة متكاملة،قائلا: "نحن لا نبني أبراجًا بل نبني نموذج حياة"،أكثر من 5 سنوات دراسة للإجابة عن سؤال كيف تصبح مصر وجهة للشركات العالمية؟

وأضاف أن المشروع استغرق أكثر من خمس سنوات من الدراسات المتعمقة، بهدف تصميم مدينة قادرة على جذب الشركات العالمية، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للاستثمار ، وتابع أنه تم التعاقد مع عدد من الشركات العالمية لتطوير بنية تحتية حقيقية، بما يضمن إنشاء مدينة ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، على غرار النماذج المطبقة في الصين وسنغافورة.

و اعتبر هشام طلعت مصطفى، أن توسع بلاده بأليات المناطق الاستثمارية سينعكس بشكل مباشر على تحسين مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وأضاف أن المناطق الاستثمارية تعد آلية استراتيجية لتمكين وجذب المستثمرين، وسيتم الاعتماد عليها في الترويج لجذب العلامات التجارية العالمية للمشروع الجديد.

تساؤلات

وكانت الهيئة العامة للاستثمار في مصر، وفي خطوة غير مسبوقة، وافقت على طلب شركة أورايون للتطوير العمراني، التابعة لمجموعة طلعت مصطفى

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 26 ابريل 2026 • العدد 839

الزراعة: إصدار ٤٩٠ ترخيص تشغيل لأنشطة ومشروعات الإنتاج الحيواني والداجني في النصف الأول من أبريل

كشفت وزارة الزراعة ممثلة في قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة عن إصدار 490 ترخيص تشغيل ما بين تجديد وأول مرة لكل أنشطة ومشروعات الثروة الحيوانية والعلفية والداجنة ومراكز تجميع الألبان، خلال النصف الأول من أبريل الحالي.
وقال الدكتور طارق سليمان رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة إن ذلك يأتي في ضوء توجيهات وزير الزراعة بتذليل كل العقبات مع الالتزام بالضوابط والمعايير، ضمن جهود الدولة لتيسير إجراءات تراخيص تشغيل أنشطة ومشروعات الثروة الحيوانية والداجنة والعلفية مع الالتزام بجميع معايير الأمن والأمان الحيوي، وتسهيل تسجيل مخاليط الأعلاف طبقا للضوابط والمعايير القياسية، مع تقديم كل أوجه الدعم للوصول لأفضل معدلات أداء.

افتتاح معرض صنع في دمياط للأثاث بالقاهرة بمشاركة ٨٠ مشروعاً للأثاث والديكور

افتتح - الخميس الماضي- باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات والدكتور حسام الدين فوزي محافظ دمياط الدورة (٣٠) من معرض صنع في دمياط الذي ينظمه الجهاز بالتعاون مع محافظة دمياط بالمعرض الدائم لجهاز تنمية المشروعات بأرض المعارض بطريق صلاح سالم بالقاهرة خلال الفترة من ٢٣ أبريل وحتى ٢ مايو وذلك بحضور الدكتور محمد فوزي نائب محافظ دمياط والنائبة راندا مصطفى رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الهمم بمجلس النواب ولفيف من مسئولي الجهاز والمحافظة.
وأكد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن الجهاز يحرص على إتاحة مختلف أوجه الدعم التمويلي والفني والتسويقي لصناع الأثاث من أبناء مدينة دمياط، وتفعيل أوجه التعاون مع محافظة دمياط لتقديم كل ما يعزز من استقرار صناعة الأثاث في المحافظة ويضمن لها فرص النمو والتطور ويساعد أصحاب مصانع وورش الأثاث على فتح منافذ تسويقية جديدة لمنتجاتهم في السوق المحلي وكذلك تصدير منتجات الأثاث الدمياطي الشهير إلى مختلف بلدان العالم كما يعد قطاع الأثاث من القطاعات التي تتيح فرص عمل كثيفة حيث يقوم بتشغيل ما يزيد على الفين ورشة في مختلف مراحل الصناعة من دهان وتنجيد وتجارة أخشاب وزجاج وغيرها.
من جانبه أكد الدكتور حسام الدين فوزي محافظ دمياط أن معرض «صنع في دمياط» للأثاث يستهدف استكمال الخطة التي بدأتها المحافظة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات لتحقيق رؤية الدولة نحو النهوض بتلك الصناعة الوطنية ودعم الصناع والعاملين بهذا القطاع، هذا إلى جانب المساهمة في فتح آفاق تسويقية جديدة لمنتجاتهم في الأسواق المحلية والعالمية، وتعزيز قدرة الصناعة في استيعاب المزيد من فرص العمل اللائقة والمستدامة لأبناء المحافظة.
وأشاد فوزي بما تم تحقيقه في هذا المجال لإقامة مراحل المعارض بشكل دوري ومنتظم وما أثمرت عنه تلك الجهود من نتائج لتشجيع صناعة الأثاث بدمياط والنهوض بها، خاصة مع تمتع أبنائها بمهارة فريدة توارثها الأجيال منذ عقود طويلة.
وأضاف فوزي أن المحافظة تعمل على استمرار التعاون مع جهاز تنمية المشروعات لتوفير كافة أوجه الدعم لأبناء المحافظة الراغبين في إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعاتهم القائمة ومساعدتهم على استغلال الموارد الطبيعية التي تتمتع بها دمياط والفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات الغذائية والزراعية والصناعية.

اسلام عبدالفتاح

إطلاق البرنامج الوطني للهيدروجين النظيف – مصر

أعلنت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، إطلاق البرنامج الوطني للهيدروجين النظيف – مصر، بهدف تسريع تحول مصر نحو اقتصاد تنافسي قائم على الهيدروجين الأخضر.
من المقرر أن يسهم البرنامج في تنفيذ حزمة متكاملة من الأنشطة التي تستهدف تعزيز جاهزية مصر لاستثمارات الهيدروجين الأخضر، وتشمل إعداد دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى للمشروعات ذات الأولوية، وتقديم الدعم الفني والمساندة في إعداد السياسات، إلى جانب تعزيز القدرات المؤسسية والوطنية، فضلا عن دعم إنشاء مركز تميز للهيدروجين الأخضر بمقر اقتصادية قناة السويس بالسخنة.
البرنامج يأتي في إطار البرنامج العالمي للهيدروجين النظيف الذي تنفذه اليونيدو، والممول من مرفق البيئة العالمي (GEF)، والذي يشمل 10 دول، وتلعب مصر فيه دورًا محوريًا.

إطلاق بوابة إجراءات التجارة الخارجية بالتعاون مع الأونكتاد

شهد الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية ، فعاليات إطلاق «بوابة إجراءات التجارة الخارجية»، والتي تأتي كتكامل للجهود بين الدولة المصرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبتمويل من المملكة المتحدة، في إطار دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الشفافية وتيسير حركة التجارة الخارجية وتطوير بيئة الأعمال في مصر.
وأكد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، في بيان صحفي صادر، اليوم الأربعاء، أن البوابة تمثل خطوة هامة لتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير ودعم تنافسية الاقتصاد المصري، موضحًا أن «بوابة إجراءات التجارة الخارجية» تمثل إحدى الأدوات المحورية في مسار التحول الرقمي لمنظومة التجارة، وتتكامل مع جهود تعزيز القدرات التصديرية.
وأشار الدكتور فريد، إلى أن إطلاق البوابة يعكس التزام الدولة بتنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة تستهدف رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين والمتعاملين مع التجارة الخارجية، موضحًا أن هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية في إتاحة كافة الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت بشكل واضح وميسر وذلك في إطار حرص الدولة على تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات أمام مجتمع الأعمال.

هيئة التنمية الصناعية توجه بتخفيف رسوم اشتراطات الحماية المدنية علي المصانع

ناقش الاجتماع الأول للجنة التراخيص الصناعية باتحاد الصناعات المصرية، بمشاركة الدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، شكوى المصانع من ارتفاع الرسوم السنوية لاشتراطات الحماية المدنية وصعوبة تحقيق كافة الاشتراطات المطلوبة ما يعيق الحصول على الموافقات المطلوبة.
وأكدت الدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة، أن هذا الملف قد شهد تحولاً كبيراً في السنوات الأخيرة لتسهيل إجراءات التراخيص، مع مراعاة الالتزام بمعايير الأمن الصناعي والسلامة المهنية لحفظ للأرواح والاستثمارات القائمة، مشيرة إلى أنه تم التنسيق مع الإدارة العامة للحماية المدنية بالداخلية لبحث تذليل المتطلبات الخاصة بالاشتراطات الفنية وفقا للكود المصرى الصادر خلال عام 2025 كما تمت مخاطبة الإدارة لبحث توحيد وتخفيف الرسوم المرتبطة باشتراطاتها، حيث يتم سدادها كل 3 أو 5 سنوات بدلا من السداد السنوى، وذلك من خلال تطبيق لائحة موحدة، بما يساهم فى تخفيف الأعباء المالية على المصنعين.

بعثات طرق الأبواب تعيد الزخم الاستماري والتجاري بين القاهرة وواشنطن

حدث اقتصادي سنوي مهم يساهم على مدار أربعة عقود في تعزيز التعاون والتبادل التجاري

تُعد بعثات "طرق الأبواب" إلى العاصمة الأمريكية واشنطن واحدة من أهم الآليات غير التقليدية التي اعتمدتها دوائر الأعمال في مصر لتعزيز الشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثل هذه البعثات منصة مباشرة للحوار والتأثير، تجمع كبار المسؤولين التنفيذيين ورجال الأعمال المصريين مع صناع القرار في الإدارة الأمريكية والكونجرس والمؤسسات المالية الدولية.
وخلال الأسبوع الماضي ، استقبلت العاصمة الأمريكية واشنطن ، بعثة "طرق الأبواب" رقم 40 بقيادة عمر مهنا، رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة ، الي واشنطن وبدء الفعاليات أمس تتجدد أهمية هذا الحدث السنوي الذي نجح على مدار أربعة عقود في ترسيخ علاقات اقتصادية قوية ومستدامة بين القاهرة وواشنطن، وتحويل الحوار الاقتصادي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، سواء في صورة استثمارات مباشرة أو توسع في حجم التبادل التجاري أو دعم برامج الإصلاح الاقتصادي.
تاريخيا انطلقت فكرة بعثات طرق الأبواب في أواخر سبعينيات القرن الماضي، بالتوازي مع تطور العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة، لتكون أداة فعالة لمجتمع الأعمال المصري في إيصال صوته مباشرة إلى دوائر صنع القرار في واشنطن.
ومنذ ذلك الحين، تحولت هذه البعثات إلى تقليد سنوي راسخ تنظمه الغرفة التجارية الأمريكية في مصر، بالتعاون مع مجلس الأعمال المصري الأمريكي وبمشاركة ممثلين عن كبرى الشركات المصرية والدولية العاملة في السوق المصري.

تعزيز الاستثمارات

لعبت بعثات طرق الأبواب دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأمريكية إلى مصر، حيث أتاحت الفرصة لرجال الأعمال المصريين لعرض قصص النجاح والإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها، بما يعزز ثقة المستثمر الأمريكي في السوق المصري.
وقد ساهمت هذه اللقاءات المباشرة في بناء جسور من الثقة بين الجانبين، خاصة مع المؤسسات الأمريكية الكبرى وصناديق الاستثمار، التي تعتمد بشكل كبير على التواصل المباشر وفهم بيئة الأعمال قبل اتخاذ قرارات الاستثمار.
كما وفرت البعثات منصة لشرح التطورات التشريعية والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، مثل تسهيل الإجراءات، وتقديم حوافز ضريبية، وتعزيز الشفافية.

دعم التبادل التجاري

لم يقتصر تأثير بعثات طرق الأبواب على الاستثمارات فقط، بل امتد ليشمل تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، حيث تُعد الولايات المتحدة من أهم الشركاء التجاريين لمصر.
ومن خلال اللقاءات التي تُعقد في واشنطن، يتم بحث سبل إزالة العوائق أمام التجارة، وتحسين نفاذ المنتجات المصرية إلى السوق الأمريكي، خاصة في إطار اتفاقيات مثل المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، التي ساهمت في زيادة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة.
كما تستخدم هذه البعثات لطرح قضايا محددة تهم المصدرين المصريين، مثل المواصفات الفنية، والإجراءات الجمركية، وسبل تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وهو ما ينعكس إيجابًا على زيادة الصادرات وتنويعها.
ويبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2024 نحو 8.6 مليار دولار، منها صادرات مصرية بقيمة 2.5 مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 5.6 مليار دولار مقارنة بنحو 4.9 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2024 بنسبة زيادة بلغت نحو 14% .
وتبلغ الاستثمارات الأمريكية في مصر نحو 9.44 مليار دولار بنسبة مساهمة أمريكية قدرها 2.47 مليار دولار حتى نهاية فبراير 2025، موزعة على 2016 شركة تعمل في قطاعات متنوعة تشمل التمويلية، الصناعية، الخدمية، الإنشائية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحية والزراعية.

التأثير على دوائر صنع القرار

أحد أبرز جوانب القوة في بعثات طرق الأبواب هو قدرتها على الوصول المباشر إلى صناع القرار في الولايات المتحدة، سواء داخل الإدارة الأمريكية أو في الكونجرس أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى.
وتتيح هذه اللقاءات الفرصة لعرض وجهة النظر المصرية بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية، وتوضيح التحديات التي تواجه الاقتصاد، إلى جانب استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة. كما تسهم في بناء علاقات شخصية ومؤسسية طويلة الأمد، وهو ما يعد عنصرًا حاسمًا في بيئة الأعمال الدولية.

دور محوري

وتقوم الغرفة التجارية الأمريكية في مصر بدور محوري في تنظيم وإدارة بعثات طرق الأبواب، حيث تعمل على إعداد أجندة متكاملة للاجتماعات، بالتنسيق مع الجهات الأمريكية المختلفة، ومجتمع الأعمال المصري بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الزيارة.
كما تلعب الغرفة دورًا مهمًا في جمع وتوحيد رؤية مجتمع الأعمال المصري، من خلال رصد التحديات التي تواجه الشركات، وصياغة توصيات واضحة يتم طرحها خلال اللقاءات، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.
وعلى مدار السنوات، نجحت الغرفة في تحويل بعثات طرق الأبواب إلى منصة مؤسسية للحوار الاقتصادي، تعتمد على الاستمرارية والتراكم، وجذب الاستثمارات الأمريكية وزيادة التبادل التجاري ،وهو ما يعزز من تأثيرها وفعاليتها.
وأسفرت بعثات طرق الأبواب خلال السنوات الأخيرة عن نتائج ملموسة، سواء في صورة اتفاقيات تعاون، أو تسهيلات تجارية، أو دعم لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.
كما ساهمت في تحسين صورة الاقتصاد المصري لدى مجتمع الأعمال الأمريكي، خاصة خلال فترات التحديات، حيث لعبت دورًا في نقل صورة واقعية عن التطورات الاقتصادية، والفرص المتاحة، وهو ما ساعد في الحفاظ على ثقة المستثمرين.
كما تظل هذه البعثات أداة مهمة لتعزيز الحوار الاقتصادي، وبناء الثقة، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين مصر والولايات المتحدة، بما يخدم مصالح البلدين ويدعم استقرار ونمو الاقتصاد في المنطقة.

علاقة استراتيجية

من جانبه ، اكد عمر مهنا، رئيس غرفة التجارة الأمريكية في مصر ورئيس بعثة طرق الأبواب في العاصمة الأمريكية واشنطن، أن مصر والولايات المتحدة الأمريكية تربطهما علاقة استراتيجية قوية، وأن هناك تقديرًا أمريكيًا كبيرًا لدور مصر الإقليمي، ولثقلها في محيطها سواء على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي.
وأضاف مهنا، في تصريحات من واشنطن، أن الأحداث الراهنة في منطقة الشرق الأوسط خلقت حالة من التوتر الجيوسياسي ومن عدم اليقين، مشيرًا إلى أن هذا التوتر لا يعيد تشكيل الأسواق فحسب، بل يعيد تشكيل التجارة نفسها، وأن الأسواق الناشئة تشعر بهذا أكثر من غيرها، وأنه بالنسبة لمصر، فهناك أمر هام يجب التأكيد عليه، وهو أن الاستقرار الاقتصادي لا يتشكل فقط من خلال السياسة المحلية، بل من خلال التصور العالمي، وهذا التصور متقلب بطبيعته.
وأضاف أن مصر أحرزت تقدمًا ملموسًا في تعزيز إطارها الاقتصادي الكلي، وأن الإصلاحات الاقتصادية حسّنت الاستقرار وعززت قدرة البلاد على استيعاب الصدمات، وأن مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخيرة تشير إلى استقرار تدريجي، ولكنه ملموس، حيث اقترب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5%، بينما انخفض التضخم بشكل ملحوظ من ذروته، حيث انخفض التضخم الرئيسي إلى حوالي 10%، والتضخم الأساسي إلى حوالي 12.5%. وبلغت احتياطيات النقد الأجنبي 52.83 مليار دولار بحلول نهاية مارس 2026، مما عزز الاحتياطيات الخارجية، وتم تعديل سعر الصرف ضمن نظام أكثر مرونة، كما حافظت مصر على فائض مالي أولي بنحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس تحسن الانضباط المالي. وقد عاد مؤشر مديري المشتريات إلى منطقة التوسع، مما يشير إلى انتعاش حذر في نشاط القطاع الخاص، على الرغم من أنه لا يزال حساسًا للصدمات الخارجية والتحولات في المزاج الجيوسياسي.
وخلال زيارتها، كشفت بعثة طرق الأبواب، التي تنظمها غرفة التجارة الأمريكية إلى واشنطن، تفاصيل ذات دلالة تخص علاقات التجارة والاستثمار بين مصر والولايات المتحدة، على رأسها أن عجز مصر التجاري مع الولايات المتحدة في 2025 بلغ 6.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 78% عن عجز عام 2024، وأن صادرات مصر من الملابس والمنسوجات تشكل 47% من إجمالي سلة الصادرات المصرية لأمريكا. واتسع عجز مصر التجاري في الخدمات مع الولايات المتحدة بنسبة 34.8% على أساس سنوي.
وذكرت أن واردات مصر من النفط والغاز من الولايات المتحدة ارتفعت بنسبة 186% لتصل إلى 4.1 مليار دولار أمريكي، وقالت الأوراق إنه اعتبارًا من سبتمبر 2025، كان هناك 1293 شركة في مصر تشارك في برنامج المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، وهو اتفاق ترتيبات تجارية بين مصر وإسرائيل وأمريكا.
وأكدت البعثة أن علاقات مصر التجارية والاستثمارية تعمقت مع الولايات المتحدة منذ توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في مارس 1979، وعلى الرغم من أن العلاقات العسكرية كانت الأساس الذي قامت عليه العلاقات الثنائية، فقد سعت القاهرة وواشنطن العاصمة باستمرار إلى إيجاد سبل لزيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال شراكات واتفاقيات مختلفة، بدءًا من اتفاقية إطار التجارة والاستثمار لعام 1999 (TIFA)، بشكل متبادل. وتعطي الاتفاقيات الجمركية الأخيرة لعام 2025 والحوارات الثنائية الأولوية للشركات الأمريكية في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.
ومصر هي رابع أكبر شريك تجاري إقليمي للولايات المتحدة بإجمالي حجم تجاري قدره 12.3 مليار دولار أمريكي في عام 2025، وقد شكلت 8.4% من تجارة البضائع بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة خلال الفترة. كما شكلت مصر 5.1% من إجمالي صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الولايات المتحدة، و10.5% من واردات المنطقة من الولايات المتحدة، ولا تزال الولايات المتحدة مصدرًا رئيسيًا للصادرات إلى مصر.
كما ارتفع إجمالي حجم تجارة السلع المصرية مع الولايات المتحدة بنسبة 39% على أساس سنوي في عام 2025 ليصل إلى 12.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ عجز مصر التجاري مع الولايات المتحدة 6.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 78% عن عجز عام 2024 البالغ 3.7 مليار دولار أمريكي.
في حين زادت صادرات مصر غير النفطية في عام 2025 بنسبة 11%، إلا أن هذه الزيادة قابلها انخفاض بنسبة 99% في صادرات النفط وزيادة بنسبة 49% في الواردات.
تشكل المنسوجات والملابس الجزء الأكبر من صادرات مصر من السلع إلى الولايات المتحدة، حيث تمثل 47% من إجمالي سلة الصادرات و47.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وبلغت قيمة صادرات المنسوجات والملابس 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2025، بزيادة طفيفة عن 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024. وكانت أسرع فئات الصادرات نموًا هي أجهزة الكمبيوتر الإلكترونية والنفايات والخردة، مع زيادة سنوية كبيرة تزيد على 1000%، تليها المحركات والمولدات (330%)، وآلات المنتجات الغذائية (210%). ومن بين أهم السلع التصديرية الأخرى، انخفضت الأسمدة النيتروجينية بنسبة 36%، بينما انخفضت منتجات الطباعة بنسبة 53%.
وفقًا لبيانات عام 2024 من خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية، فإن 42% من صادرات مصر من الملابس و30% من صادرات المفروشات النسيجية موجهة إلى الولايات المتحدة، كما تستوعب الولايات المتحدة 10% من صادرات مصر من الفواكه والخضروات، و6% من صادرات الحديد والصلب، و4% من صادرات الأسمدة. تضاعفت واردات مصر من السلع من الولايات المتحدة بأكثر من الضعف، من 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى 9.5 مليار دولار أمريكي في عام 2025، وخلال الفترة نفسها،
كما تضاعفت حصة مصر من إجمالي الصادرات الأمريكية من 0.22% إلى 0.44%، وتُعد مصر وجهة بارزة للعديد من المنتجات الأمريكية الرئيسية، حيث تمثل 10% من إجمالي صادرات فول الصويا الأمريكية، و5% من صادرات الغاز الطبيعي، و5% من صادرات البتروكيماويات.
وارتفعت واردات مصر من النفط والغاز من الولايات المتحدة بنسبة 186% على أساس سنوي لتصل إلى 4.1 مليار دولار أمريكي في عام 2025، بينما زادت الواردات غير النفطية بنسبة 10% على أساس سنوي. ومن بين الواردات ذات القيمة الأعلى، شهد الغاز الطبيعي زيادة كبيرة بنحو 200%، بينما ارتفعت البتروكيماويات بنسبة 61%، وانخفضت واردات الأدوية بنسبة 40%.
تمثل المنتجات الأمريكية حصصًا كبيرة في العديد من فئات سلة واردات مصر، لا سيما في مجالات الطاقة والزراعة والسلع الصناعية ذات القيمة العالية. ووفقًا لخريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية، فإن أكبر الحصص تتركز في الفحم (82% من إجمالي واردات مصر من الفحم)، وفول الصويا (54%)، والغاز الطبيعي (45%)، والطائرات والمركبات الفضائية (42%). كما تمتلك الولايات المتحدة حصصًا أصغر في المنتجات الصيدلانية (10%) والمفاعلات النووية والآلات (5%).

اسامة السيد

1293 شركة مصرية تصدر الى امريكا فى اطار اتفاق الكويز

رئيس غرفة التجارة الأمريكية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر 5%

التموين تبحث تعظيم الشراكة مع سُبل للاستثمار التجاري

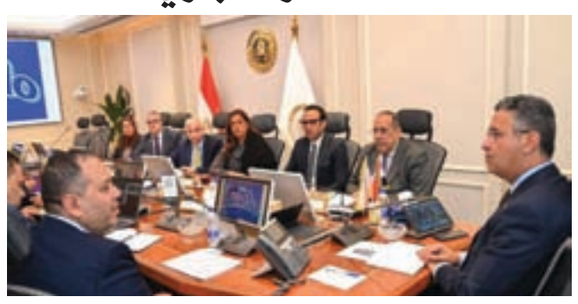

عقد الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية اجتماعًا مع مسؤولي شركة سُبل للاستثمار التجاري، لبحث فرص التعاون المشترك في عدد من الأنشطة المرتبطة بالتجارة الداخلية والصناعات المكملة لها.
وتم استعراض تجربة الشراكة الناجحة مع شركة النيل للزيوت والمنظفات في مجال إنتاج وتطوير المنظفات، باعتبارها نموذجًا عمليًا للتكامل بين القطاعين العام والخاص، يسهم في رفع كفاءة التشغيل وتعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة، مع الالتزام الكامل بالمواصفات القياسية ومعايير الجودة واشتراطات السلامة والأمن الصناعي في مختلف مراحل الإنتاج والتعبئة.
كما تم استعراض القدرات الإنتاجية الحالية، حيث تصل طاقة التعبئة إلى نحو 2500طن شهريًا من احد منتجات المنظفات، بما يعكس حجم الإمكانيات المتاحة، ويفتح آفاقًا واعدة للتوسع خلال المرحلة المقبلة.
وأكد الاجتماع أن هذه الشراكات تسهم في دعم تشغيل العمالة وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب زيادة الطاقة الإنتاجية في قطاع المنظفات، بما يدعم استقرار السوق ويسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي بكفاءة وجودة مناسبة.
وتناول اللقاء كذلك سبل تعظيم الشراكة والتوسع في نطاقها، من خلال تعظيم الاستفادة من الأصول المتاحة، وتعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية، خاصة فيما يتعلق بالعلامة التجارية للمنظفات "Pro Lindo – برو ليندو"، والعمل على زيادة انتشارها في الأسواق بما يدعم تنافسية المنتج المحلي.
وأكد الدكتور شريف فاروق أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعًا مدروسًا في نماذج الشراكة مع القطاع الخاص، مع التركيز على تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة وتحويلها إلى كيانات إنتاجية فعالة، مشددًا على أن الوزارة يجري بها العمل وفق رؤية واضحة تستهدف بناء علامات تجارية وطنية قوية قادرة على المنافسة إقليميًا.

الشراء الموحد : إلغاء جميع أوامر التوريد القديمة لتجار ومصنعي المستلزمات الطبية

أعلن عمرو جاد، نائب رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد لقطاع المستلزمات الطبية، إلغاء كل أوامر التوريد القديمة التي مر عليها أكثر من خمس أسابيع ولم تُنفذ، وإعادة طرحها مرة أخرى، بما يخفف الأعباء عن المتعاملين مع الهيئة من تجار ومصنعي المستلزمات الطبية، متعهدا بسداد قيمة جميع التوريدات التي تتم لصالح بناء مخزون استراتيجي من المستلزمات الطبية خلال فترة من 30 إلى 45 يوما من تاريخ التوريد وليس خلال 120 يوما في التوريدات العادية، وأيضا السماح باستبدال خطابات التأمين في التوريدات بجزء من مستحقات الموردين تخفيفا للأعباء على الموردين.
وقال، في اجتماع عقدته الشعبة العامة للمستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية أ- الاسبوع الماضي- ، إن الهيئة تدرس بالفعل تحسين أسعار التوريدات التي تسلمتها من موردي ومنتجي المستلزمات الطبية لتعكس الزيادة الملحوظة في عناصر التكاليف خاصة ارتفاع أسعار الشحن والتأمين والمواد الخام وتغير سعر الصرف وإن كان الأخير الأقل تأثيرا حتى الآن.
ومن جانبه، قال محمد إسماعيل عبده، رئيس الشعبة العامة للمستلزمات الطبية، إن الشعبة حريصة على توفير كامل احتياجات هيئة الشراء الموحد من المستلزمات الطبية ومساندة جهودها في استكمال بناء المخزون الاستراتيجي من الدواء والمستلزمات الطبية.
وأوضح عبده أنه طالب أعضاء قطاع المستلزمات الطبية بموافاة مجلس إدارة الشعبة بموقف التوريدات للهيئة خلال شهري مارس وأبريل الحالي بالكميات وإجمالي القيمة لإعداد مذكرة لرفعها إلى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مضيفا: «سنناشده تعديل أسعار التوريد بما يتماشى مع التغيرات التي شهدها كامل عناصر التكاليف من شحن ونقل وتأمين وارتفاع المواد الخام، وكلها زادت بنسبة 100% على الأقل، وأيضا ارتفاع سعر صرف الدولار".

شعبة الكيماويات المتنوعة باتحاد الصناعات تعلن تشكيل مجلس إدارتها الجديد

أعلنت شعبة الكيماويات المتنوعة، برئاسة محمد عادل حسني، التابعة لغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية، عن تشكيل مجلس الإدارة الجديد للشعبة، وذلك خلال الاجتماع الأول الذي عقد بمقر الاتحاد، بحضور قيادات الشعبة وممثلي المراكز البحثية ومراكز دعم الصناعة، إلى جانب مركز الالتزام البيئي ومجلس المهارات.
وضم التشكيل كل من مجاهد محمد علي الصباغ – رئيس قطاع الإنتاج بشركة أبو قير للأسمدة، وعصام أمير الضبع – نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة كفر الزيات للمبيدات، وحمزة محمد غلاب – رئيس قطاع بشركة كفر الزيات للمبيدات. كما يضم يوسف محمد شعبان – نائب رئيس مجلس الإدارة بالشركة العالمية للصناعات الكيماوية، وإبراهيم سيد أحمد إبراهيم – مدير الإدارة الهندسية بمجموعة الخليج للغازات الصناعية، ومختار عبد الرحمن سعد – مدير عام جمعية منتجي الغازات الصناعية، وأحمد عبد المجيد شراقي – مدير الجودة بالشركة الوطنية للبطاريات.
وضمت أيضا مدحت عبد الله جوهر – العضو المنتدب بشركة إيجرات للبطاريات، ومحمد رامي حامد مرزوق – الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للبطاريات، وسامر محمد أشرف – رئيس قطاع العمليات بالشركة المتحدة، وعبد الله محمد زكي – مدير شركة تصنيع الفحم النباتي وأحمد محمد خالد المعتز بالله – الشركة المصرية لتصنيع الزجاج (تكنو جلاس)، ومحمد سامي زكي – الشركة العربية للكبريت.

مصر الرابعة عالمياً في إنتاج البصل المجفف.. والمجلس التصديري يبحث فرص مضاعفة الصادرات ٣ مرات

نظم المجلس التصديري للصناعات الغذائية، ندوة إلكترونية عبر تطبيق «زووم»، بعنوان «فرص تصدير البصل المجفف إلى الأسواق الدولية»، بحضور عدد من المصدرين والصنعين والمهتمين بمنظومة التصدير.
واستعرض المجلس خلال الندوة ملامح السوق العالمية للبصل المجفف، ومكانة مصر في إنتاج البصل الجاف وتصدير البصل المجفف، والفرص المتاحة أمام الشركات المصرية للتوسع في هذا النشاط خلال السنوات المقبلة، إلى جانب أبرز الأسواق الواعدة التي يمكن أن تستوعب زيادات جديدة في الصادرات المصرية.
وأكد المجلس التصديري للصناعات الغذائية أن الندوة تأتي في إطار سلسلة الندوات الأسبوعية التي ينظمها بانتظام كل يوم أربعاء، وبالتحديد ضمن سلسلة "Market Intelligence"، التي يعمل المجلس على تقديمها منذ أكثر من عامين، بهدف إتاحة دراسات متخصصة حول المنتجات والأسواق المختلفة، سواء كانت مرتبطة بسلع محددة أو بدول بعينها، بما يساعد الشركات المصرية على بناء قراراتها التصديرية والاستثمارية على أسس أكثر دقة ووضوحًا.
وأوضح المجلس أن الندوة تتحدث تحديدًا عن البصل المجفف تحت البند الجمركي HS ٠٧١٢٢٠، مشيرًا إلى أن هذا المنتج يتمتع بعدد من الخصائص التي تمنحه ميزة في التجارة الدولية، من بينها طول فترة الصلاحية مقارنة بالبصل الطازج، وخفة الوزن.

الرقابة على الصادرات : تيسيرات جديدة لتسريع الإفراج الجمركي وتعزيز تنافسية التجارة

أعلنت هيئة الرقابة على الصادرات والواردات حزمة تيسيرات جديدة لدعم التجارة الخارجية وتقليص زمن الإفراج الجمركي في خطوة تعكس توجه الدولة نحو تعزيز تنافسية التجارة الخارجية.
جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها لجنة النقل بالجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تحت عنوان: «تيسير حركة الصادرات والواردات ودور الرقابة في دعم التجارة الخارجية»، وذلك بمشاركة قيادات الهيئة وممثلي مجتمع الأعمال المصري واللبناني.
شهد الندوة مهندس/ عصام النجار، رئيس مجلس إدارة الهيئة، وفؤاد حدرج، نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، وأيمن أبو العنين، رئيس لجنة النقل بالجمعية، وعمرو فايد المدير التنفيذي للجمعية، إلى جانب عدد من المستثمرين والمصدرين وممثلي القطاعات الصناعية.
أكد رئيس الهيئة المهندس عصام النجار، أن ما تشهده الهيئة من تطورات تأتي في إطار رؤية الدولة المصرية واستراتيجية وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، التي تستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات الصادرات وتهيئة بيئة أعمال أكثر كفاءة وجاذبية للاستثمار والتحول نحو منظومة تجارة خارجية أكثر مرونة واعتمادًا على الرقمنة، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات أمام مجتمع الأعمال، مضيفا خلال كلمته، أن الهيئة تنفذ حاليًا مرحلة انتقالية شاملة تستهدف إعادة صياغة دورها بما يتماشى مع متطلبات التجارة الدولية الحديثة، مشيرًا إلى أن هذه المرحلة ترتكز على تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتوسيع نطاق الاعتماد الدولي، بما يدعم قدرة الصادرات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
وأوضح أن الهيئة تمثلك قاعدة بيانات متقدمة للتجارة الخارجية تم إعدادها وفق أحدث المعايير العالمية، تمثل أداة استراتيجية لدعم متخذي القرار، لافتًا إلى توقيع بروتوكولات تعاون مع معهد التخطيط القومي لتعظيم الاستفادة من هذه البيانات في رسم السياسات الاقتصادية.
وكشف رئيس الهيئة عن تحقيق تطور ملحوظ في تقليص زمن الإفراج الجمركي، خاصة من خلال تفعيل نظام «القائمة البيضاء»، الذي يسمح بالإفراج عن الشحنات المستوفية من خلال الفحص المستندي فقط خلال أقل من 24 ساعة كما ان الهيئة حاليا 7 أيام أسبوعيا بالتعاون مع كافة الجهات الرقابية القائمة على الإفراج الجمركي.
وأشار إلى أن عدد الشركات المنضمة للنظام ارتفع إلى 327 شركة خلال عام 2025 مقارنة بـ156 شركة في 2024، بنسبة نمو بلغت 177%، فيما ارتفع عدد المصانع إلى 452 مصنعًا مقابل 229

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

الثوابت المصرية لا تتجزأ و لا تقبل المساومة

قراءة فـي رسائل السيسي ما بين أعيـاد تحرير سيـناء و اجتماع قبرص

الاجتماع التشاوري العربي الأوروبي فـي العاصمة القبرصية يؤكد علي أن مصر هي دولة «المرتكز» في إقليم شرق المتوسط

كلمة الرئيس تضمنت التأكيد علي ثوابت مصر في قضايا مهمة كالصراعات في الشرق الأوسط وملفات غزة و ليبيا والسودان أمن البحر الأحمر و الطاقة والهجرة غير الشرعية

في توقيت بالغ الحساسية إقليميًا ودوليًا، جاءت مشاركة عبد الفتاح السيسي في الاجتماع التشاوري العربي الأوروبي الذي انعقد في قبرص، الأسبوع الماضي ، لتتجاوز كونها مجرد حضور دبلوماسي اعتيادي، وتتحول إلى محطة كاشفة لطبيعة التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية المصرية، وللأدوار التي تسعى القاهرة إلى تثبيتها في معادلة دولية تعاد صياغتها على وقع الأزمات.

فالعالم الذي انعقدت فيه هذه القمة ليس هو ذاته الذي كان قائمًا قبل سنوات قليلة؛ إذ تتداخل فيه تداعيات الحرب في أوروبا، مع توترات الشرق الأوسط، وأزمات الطاقة، وموجات الهجرة، وعودة منطق التكتلات والتحالفات المرنة. في هذا السياق، يصبح أي تحرك خارجي لدولة بحجم مصر محمّلا برسائل تتجاوز اللحظة، وتمتد إلى إعادة تعريف موقعها في النظامين الإقليمي والدولي.

توقيت استثنائي

اختيار قبرص كمقر لهذا الاجتماع لم يكن تفصيلاً بروتوكوليًا، بل يحمل دلالات استراتيجية عميقة ، فالجزيرة الواقعة في قلب شرق المتوسط تمثل نقطة تماس جيوسياسي بين أوروبا والعالم العربي، كما أنها تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى ساحة تفاعلات حيوية تتعلق بالطاقة، والأمن البحري، وترسيم الحدود.

ومن هنا، فإن انعقاد قمة عربية أوروبية على أرضها يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية شرق المتوسط كإقليم صاعد، وليس مجرد هامش جغرافي ، وفي هذا الإطار، تبدو مصر، بحكم موقعها وإمكاناتها، الدولة الأكثر قدرة على لعب دور «المرتكز» في هذا الإقليم.

رسائل من قبرص

في كلمته خلال الاجتماع، حرص الرئيس السيسي على إعادة التأكيد على مجموعة من الثوابت التي شكلت لسنوات أساس الموقف المصري، وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، غير أن اللافت لم يكن في مضمون الرسائل بقدر ما كان في توقيتها وطريقة طرحها.

ففي ظل تصاعد التوترات في الأراضي الفلسطينية، وتراجع أولوية هذا الملف في بعض الأجندات الدولية، جاءت الكلمة المصرية لتعيد وضع القضية في صدارة الاهتمام، ليس فقط كقضية عربية، بل كعامل رئيسي في استقرار الإقليم بأكمله.

كما حمل الخطاب رسالة ضمنية إلى أوروبا مفادها أن معالجة الأزمات من منظور أمني أو إنساني فقط، دون معالجة جذورها السياسية، لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاجها ، وهي رسالة تكتسب وزنًا خاصًا في ظل ما تواجهه الدول الأوروبية من تداعيات مباشرة لهذه الأزمات، سواء في ملف الهجرة أو التهديدات الأمنية.

وإذا كان الخطاب العلني يحمل مضامين واضحة، فإن ما بين السطور يكشف عن رسائل أكثر عمقًا. فمصر، من خلال هذه المشاركة، تسعى إلى إعادة صياغة علاقتها مع أوروبا على أسس جديدة، تتجاوز نمط «الشراكة التقليدية» إلى صيغة أقرب إلى «تبادل المصالح الاستراتيجية» .

في هذا الإطار، يمكن قراءة الرسائل المصرية في عدة اتجاهات ، أولها أن القاهرة لم تعد مجرد متلق للمساعدات أو طرفا تابعًا، بل شريك يمتلك أوراق قوة حقيقية، سواء في ملفات الطاقة أو الهجرة أو الأمن الإقليمي.

كما أن استقرار مصر لم يعد شأنًا داخليًا فحسب، بل عنصرًا حاسمًا في استقرار جنوب المتوسط، وهو ما يفرض على أوروبا التعامل مع القاهرة من منظور أكثر توازنًا.

ثالث هذه الاتجاهات أن تجاهل أولويات المنطقة أو محاولة فرض رؤى خارجية عليها قد يؤدي إلى نتائج عكسية، وهو ما خبرته المنطقة مرارًا خلال العقد الماضي.

دبلوماسية اللقاءات

على هامش القمة، أجرى الرئيس السيسي سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عدد من القادة الأوروبيين والعرب، عكست نمطًا دبلوماسيًا قائمًا على «التراكم الهادئ» بدلًا من القفزات المفاجئة.

هذه اللقاءات تناولت ملفات معقدة، من بينها: تطورات الأوضاع في غزة ، الأزمات في ليبيا والسودان ، أمن البحر الأحمر ، والتعاون في مجالات الطاقة والاستثمار ، وما يميز هذه التحركات أنها تعكس إدراكا بأن إدارة الأزمات في المنطقة لا تتم عبر مبادرات أحادية، بل من خلال بناء شبكات من التفاهمات المتداخلة، وهو ما تعمل مصر على ترسيخه تدريجيًا.

الطاقة الورقة الأهم في يد القاهرة

لا يمكن فهم الحضور المصري في قمة قبرص دون التوقف عند ملف الطاقة، الذي بات يمثل أحد أهم عناصر القوة في السياسة الدولية المعاصرة. فمع تراجع الاعتماد الأوروبي على بعض المصادر التقليدية، برز شرق المتوسط كمصدر بديل، وهو ما منح مصر فرصة تاريخية لتعزيز موقعها.

تمتلك القاهرة عدة مقومات تجعلها لاعبًا رئيسيًا في هذا الملف ، وتشمل هذه الملفات : بنية تحتية متقدمة لتسييل الغاز ، موقع جغرافي يسمح بأن تكون مركزًا إقليميًا لتصدير الطاقة ، و علاقات متوازنة مع دول المنطقة المنتجة والمستهلكة .. هذه العوامل مجتمعة جعلت من مصر شريكًا لا غنى عنه في أي معادلة طاقة تخص أوروبا، وهو ما انعكس بوضوح في أجندة القمة ومناقشاتها.

القاهرة تجدد رؤيتها ومطالبها في ملف الهجرة غير الشرعية بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة ودعم التنمية في الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين وتعزيز قدرات الدولة الوطنية

الهجرة غير الشرعية نموذج مختلف

في ملف الهجرة، قدمت مصر نفسها كنموذج مغاير للمعالجة التقليدية التي تركز فقط على البعد الأمني. فالقاهرة تتبنى مقاربة شاملة تقوم على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ، ودعم التنمية في الدول المصدرة ، والدول المستقبلة للمهاجرين وبالتحديد مصر ، التي تستضيف أكثر من عسرة ملايين لاجيء ، وتعزيز قدرات الدولة الوطنية.

وقد نجحت هذه السياسة في الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل المصرية، وهو ما جعلها محل اهتمام أوروبي متزايد ، لكن في المقابل، تحمل مصر رسالة واضحة عبر عنها الرئيس السيسي في كلمته ولقاءاته ، ومفادها أن تحميل دول العبور وحدها مسؤولية هذه الظاهرة، دون تقديم دعم حقيقي، لن يكون حلا مستدامًا.

الأمن الإقليمي والأزمات

في ملفات مثل ليبيا والسودان وغزة، تسعى مصر إلى الانتقال من دور «مدير الأزمة» إلى دور «مانع الانفجار». وهي مقاربة تعتمد على دعم مؤسسات الدولة الوطنية ، ورفض التدخلات الخارجية التي تؤدي إلى تعقيد الصراعات ، إلى جانب تشجيع الحلول السياسية ، و هذه الرؤية قد لا تحقق نتائج سريعة، لكنها تسعى إلى بناء استقرار طويل الأمد، وهو ما يتقاطع مع مصالح أوروبا، حتى وإن اختلفت المقاربات أحيانا.

أوروبا وصراعات الشرق الأوسط

من الواضح بالطبع ان الاتحاد الأوربي انتبه الى خطورة ترك الصراع في الشرق الأوسط، بعد إدراك من دوله أن هذا الصرع يمكن — بل من الأكيد — أن ينعكس على دول الاتحاد سلبا في الاقتصاد والطاقة وسلاسل النقل، وانه حتى الانكفاء على الذات لا يعصم الدول من التأثيرات، ولهذا فإن قمة قبرص التي عقدت في العاصمة القبرصية نيقوسيا، تحمل مخاوف اوربية من استمرار تعقد الأوضاع في الإقليم حتى لو كانت بعيدة عن اوربا، لان مضيق هرمز او أي من الممرات في المنطقة تفرض نفسها على اقتصادات الطاقة بالعالم وخاصة اوربا، مثلما كانت الحرب الروسية الأوكرانية هي الأخرى كاشفة عن هذه الثغرات، وبعدها الحرب في غزة.

والواقع أن كل هذه الصراعات تعكس من سنوات اختلالات واضحة في النظام الدولي، وغياب المعايير او القواعد الحاكمة لدرجة ان الولايات المتحدة تبدا حربا على غيران من دون حاجة الى اللجوء الى مجلس الامن والأمم المتحدة حتى ولو شكليا، بالطبع فإن انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ ما بعد الحرب الباردة منحها القدرة على حشد المجتمع الدولي في غزو العراق وافغانستان، لكنها كان لديها مبررات هجمات ١١ سبتمبر، لكن الرئيس دونالد ترامب ذهب الى حرب متعجلة، لم تتة بتحقيق اهدافها بل انها ادت الى تعقيدات، بجانب ان رد الفعل الإيراني هو الآخر لم يخل من تخبط واتسعت المواجهة وقصفت طهران جيرانها من دول الخليج العربية بمزاعم القواعد الأمريكية وهو ما ضاعف المخاوف تجاه طهران، وتمسكت الدول التي قصفتها صواريخ إيران بضبط النفس.

وبدا ان الطرف الأكثر سعادة بالحرب هو الجانب الإسرائيلي، حيث ساهم نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل في دفع ترامب الى الحرب، والمواجهة، وواصل القصف بالطائرات مع أمريكا للمدن والبنية الإيرانية.

الشاهد ان المواجهة انتهت بإغلاق مضيق هرمز وارتفاعات في أسعار النفط والغاز وتضخم في أسعار السلع، واجاه إيران الى فرض رسوم مرور على مضيق هرمز بالمخالفة للقانون الدولي. واتسعت انعكاسات الحرب بكل الاتجاهات ، ولعل هذا هو ما دفع اوربا للتفكير في طريق للخروج من الحرب التي بدأتها أمريكا وإسرائيل .

وقد دعا الاتحاد الأوربي الى قمة قبرص كلا من مصر والأردن وسوريا ولبنان، ضمن لقاءات واتصالات مع اطراف عربية أخرى في محاولة لمعالجة انعكاسات الأزمة القائمة، والبحث عن مخرج او حلول للأزمات المحيطة بسلاسل النقل وأسعار وتدفق الطاقة على اوربا .

وتركزت اكثر كلمات المشاركين سواء ممثلة الاتحاد الأوربي او الرؤساء المشاركين على التحذير من الأزمة وتداعياتها، وشعور بخطر يحتاج الى تفكيك ومواجهة، فأوربا التي لم تدعم الولايات المتحدة في الحرب، تجد نفسها تدفع الثمن سواء بمواجهات او في أزمات الطاقة والنقل والتضخم. وبالطبع فإن مصر لها رؤية ووجهة نظر مستمرة من سنوات، وهي التمسك بالمسارات السياسية لحل الصراعات والأزمات، لأن المواجهة العسكرية لاتحل الأزمات بل تضاعف من نتائجها السلبية، ودعوة مصر الى هذه القمة تعكس الثقة الإقليمية والدولية في الرؤية المصرية رؤية مصر

وفي كلمته امام القمة وجه الرئيس عبد الفتاح السيسى رسائل واضحة للعالم ولأوروبا بأن سياسة الانكفاء على الذات لا تصلح في ظل نظام دولي ضعيف؛ وأن التوترات تؤثر على العالم أجمع، ومن مصلحة الجميع العمل على بناء نظام دولي أكثر فاعلية، من هذا القائم والذى يعجز عن التدخل في الازمات ومنع التوترات او اشتعالها، وشدد على أهمية المسارات السياسية لتسوية النزاعات بدلا من الصراعات العسكرية، معتبرا أن استقرار المنطقة يتأثر بشكل مباشر بالأزمات الدولية وبالطبع دعا لإنهاء الحرب واللجوء الى التفاوض، مشددا على ادانة الاعتداءات الإيرانية على دول الخليج التي اعتبر ها تهديدا للأمن الإقليمي واعتبر السيسى ان أمن هذه الدول جزء لا يتجزأ من أمن مصر. داعيا الاتحاد الأوربي الى التحرك الإيجابي لحل الأزمات التي تمس مصالحهم مباشرة، مثل الملاحة وأسعار الطاقة.

وتضمنت رسالة مصر بأن أي ترتيبات أو اتفاقات دولية بين واشنطن وطهران يجب أن تراعي الشواغل الأمنية لدول الخليج، مع ضرورة وجود نظام إقليمي يحمي استقرار المنطقة

قراءة نقدية: حدود الدور وتحدياته.

تحديات

ورغم ما تحمله المشاركة المصرية من دلالات إيجابية، فإن قراءة واقعية تفرض الإشارة إلى بعض التحديات ، وفي مقدمتها أن التحرك المصري يظل مقيدًا بتعقيدات البيئة الإقليمية، حيث تتشابك مصالح قوى متعددة قد لا تتوافق دائمًا مع الرؤية المصرية.

ثانيًا، أن الشراكة مع أوروبا لا تزال تعاني من اختلال في بعض الملفات، خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والاستثمار النوعي ،

وثالثًا، أن الأزمات المتسارعة في المنطقة قد تفرض على مصر أدوارًا أكبر من قدرتها على التحمل في بعض الأحيان ، ومع ذلك، فإن القاهرة تبدو واعية بهذه التحديات، وتسعى إلى إدارتها دون الدخول في صدامات مباشرة قد تضر بمصالحها .

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن مشاركة السيسي في قمة قبرص تعكس مرحلة جديدة من الحضور المصري على الساحة الدولية، تقوم على «العودة المحسوبة» بدلًا من الانخراط المفرط.

هذه العودة تعتمد على توظيف الموقع الجغرافي كأداة نفوذ ، وتنويع العلاقات الدولية و الحفاظ على قدر من الاستقلالية في القرار ، وهي استراتيجية تسمح لمصر بالتحرك في مساحات أوسع، دون الانجرار إلى استقطابات حادة.. ويبقى السؤال الأهم بعد هذه القمة : هل يمكن أن يتحول شرق المتوسط من منطقة تنافس وصراع إلى مساحة تعاون مشترك؟ والحقيقة أن الإجابة لا تزال مفتوحة، لكن ما هو مؤكد أن مصر تلعب دورًا محوريًا في دفع هذا التحول، من خلال تعزيز آليات التعاون الإقليمي ، وتشجيع مشاريع الطاقة المشتركة ، بناء جسور بين الأطراف المختلفة، والدعوة إلى مشاركة واسعة في قضايا تهم كل الأطراف مثل الهجرة غير الشرعية ، وهي جهود قد لا تكون كافية بمفردها، لكنها تمثل خطوة في اتجاه أكثر استقرارًا.

وفي عالم يتسم بتصاعد التوترات وعدم اليقين، تبدو السياسة المصرية أقرب إلى «فن التوازن»، حيث تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب بأقل قدر من المخاطر ، وفي هذا الإطار فإن قمة قبرص لم تكن مجرد حدث عابر، بل كانت مرآة تعكس ملامح هذه السياسة، ورسالة مفادها أن مصر لا تزال لاعبًا لا يمكن تجاهله، وأن حضورها في المعادلة الإقليمية والدولية بات جزءًا من توازناتها الأساسية.

كلمة الرئيس في ذكرى تحرير سيناء أكدت أن مصر لا تفرط في ذرة من ترابها ولا تقبل المساومة على حقها وأرضها .و جيشها قادر ومقتدر على كل أنواع الردع و فرض الرؤية المصرية على الجميع

رسائل التحرير

بعد ساعات من عودته من قمة قبرص ومشاركته الفعالة فيها ، وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي، كلمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والأربعين لتحرير سيناء؛ مشددا خلالها علي عدد من الرسائل المهمة للداخل والخارج .

وقال الرئيس السيسى، إننا نحتفل بالذكرى الرابعة والأربعين لتحرير سيناء الغالية، تلك اللحظة الفارقة فى تاريخ الوطن، التى لم تكن مجرد استرداد لأرض محتلة، بل كانت تأكيدا وإعلانا خالدا، بأن مصر لا تفرط فى ذرة من ترابها، ولا تقبل المساومة على حقها وأرضها. مضيفًا :«لقد جسد فى هذا اليوم حقيقة راسخة، أن الحق؛ مهما طال الطريق إليه، لا يضيع.. بل يسترد بالإيمان الراسخ، والعزيمة الصلبة، والعمل المخلص" .

وأكد الرئيس السيسى أن سيناء ليست مجرد رقعة جغرافية من أرض الوطن، بل هى بوابته الحصينة، التى ارتوت بدماء الشهداء، وتزينت بصمود الأبطال، لتشهد أن الشعب المصرى العظيم؛ قادر على صنع المعجزات، وأن جيشه الباسل؛ هو الدرع والسيف، يحرر الأرض بالأمس ويصونها اليوم ويظل قادرا؛ على ردع كل من تسول له نفسه، الاقتراب من مصر أو المساس بأمنها القومى.

وفى هذه المناسبة المجيدة؛ وجه الرئيس السيسى أسمى آيات الإجلال والتقدير، إلى قواتنا المسلحة الباسلة، وإلى الشرطة المدنية التى تحفظ الأمن الداخلى، كما توجه بأصدق مشاعر التقدير والوفاء، للرئيس الراحل «محمد أنور السادات»، صاحب الرؤية الثاقبة والإرادة الصلبة، نحو السلام فى المنطقة.

كما توجه الرئيس السيسى بالتحية للفريق القانونى المصرى، الذى خاض معركة التحكيم الدولى، ببراعة واقتدار، حتى استردت مصر طابا، لتكتمل بذلك ملحمة التحرير، وتعود سيناء كاملة تحت السيادة المصرية، شامخة فى حضن الوطن العزيز، بعد معارك عسكرية وسجالات سياسية ونقاشات قانونية، خاضها أبناء مصر فى مختلف الساحات.

وشدد الرئيس السيسى، على أن « معركة الأمس؛ التى خاضها المصريون بالسلاح والدماء والفكر، امتدت اليوم إلى معركة البناء والتنمية، فكما استعدنا الأرض بالتضحيات؛ فإننا نصونها ونشيدها بالعرق والعمل ، وقد اختارت الدولة المصرية، بإرادة صلبة وعزم لا يلين، أن تسلك طريق البناء والتنمية، دون توقف أو تأجيل، رغم ما واجهته مصر والمنطقة، من تحديات جسيمة خلال العقد الأخير؛ بدءا من الحرب على الإرهاب البغيض، مرورا بجائحة «كورونا»، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، فحرب غزة، وأخيرا الحرب الإيرانية، وما ترتب على كل ذلك من تداعيات ثقيلة، منها خسارة مصر نحو عشرة مليارات دولار، من إيرادات قناة السويس، بسبب الهجمات على السفن فى مضيق «باب المندب»، ولجوء نحو عشرة ملايين وافد إليها، من دول شقيقة وصديقة، فضلا عن الارتفاع العالمى فى أسعار الغذاء والطاقة « .

وأضاف الرئيس السيسى، أنه على الرغم من جسامة تلك التحديات؛ فقد استطاعت مصر، بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بالعمل الشاق، وتماسك شعبها وتحمله، أن تجتاز الأزمة تلو الأخرى، وتحافظ على استقرارها، حتى غدت واحة للأمن والأمان، فى محيط مضطرب من كل اتجاه.

وقال الرئيس : إدراكنا لحجم الضغوط التى يواجهها شعبنا العظيم، ووعينا بأن بناء دولة قوية راسخة، هو الضمانة الأكيدة للحفاظ على الوطن وأبنائه، وإننا نعمل بكل ما أوتينا من قوة وقدرة، لتخفيف الأعباء والحد من التبعات قدر الإمكان.

ولفت الرئيس السيسى إلى أن منطقة الشرق الأوسط؛ تمر بظروف دقيقة ومصيرية، حيث تشهد مساعى مدبرة لإعادة رسم خريطتها، تحت دعاوى أيديولوجية متطرفة « وترى مصر؛ أن الطريق الأمثل لمستقبل هذه المنطقة، لا يقوم على الاحتلال والتدمير وسفك الدماء، بل على التعاون والبناء والسلام لتحقيق الاستقرار، وهو السبيل الوحيد؛ كى يعم الخير على الجميع « .

وأكد الرئيس فى هذا الصدد؛ ضرورة احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، ووقف محاولات تقسيم دول المنطقة وتفكيكها، والاستيلاء على مقدرات شعوبها، وإذكاء أسباب الاقتتال الداخلى والحروب الأهلية والدولية، كما أكد أن الحلول السياسية والمفاوضات، هى السبيل الأمثل، لتجنيب المنطقة مزيدا من الكوارث والدماء والدمار.

وفى هذا الإطار؛ قال الرئيس السيسى، إن مصر أدانت بكل وضوح وحزم، الاعتداءات التى تعرضت لها بعض الدول العربية الشقيقة مؤخرا، وأكدت رفضها القاطع؛ لأى مساس بسيادة تلك الدول، أو انتهاك سلامة أراضيها، معلنة دعمها الكامل لها، وتتخذ مصر مواقف سياسية مشهودة، لدعم الحق العربى أمام المنظمات الدولية دون موارية أو مهادنة.